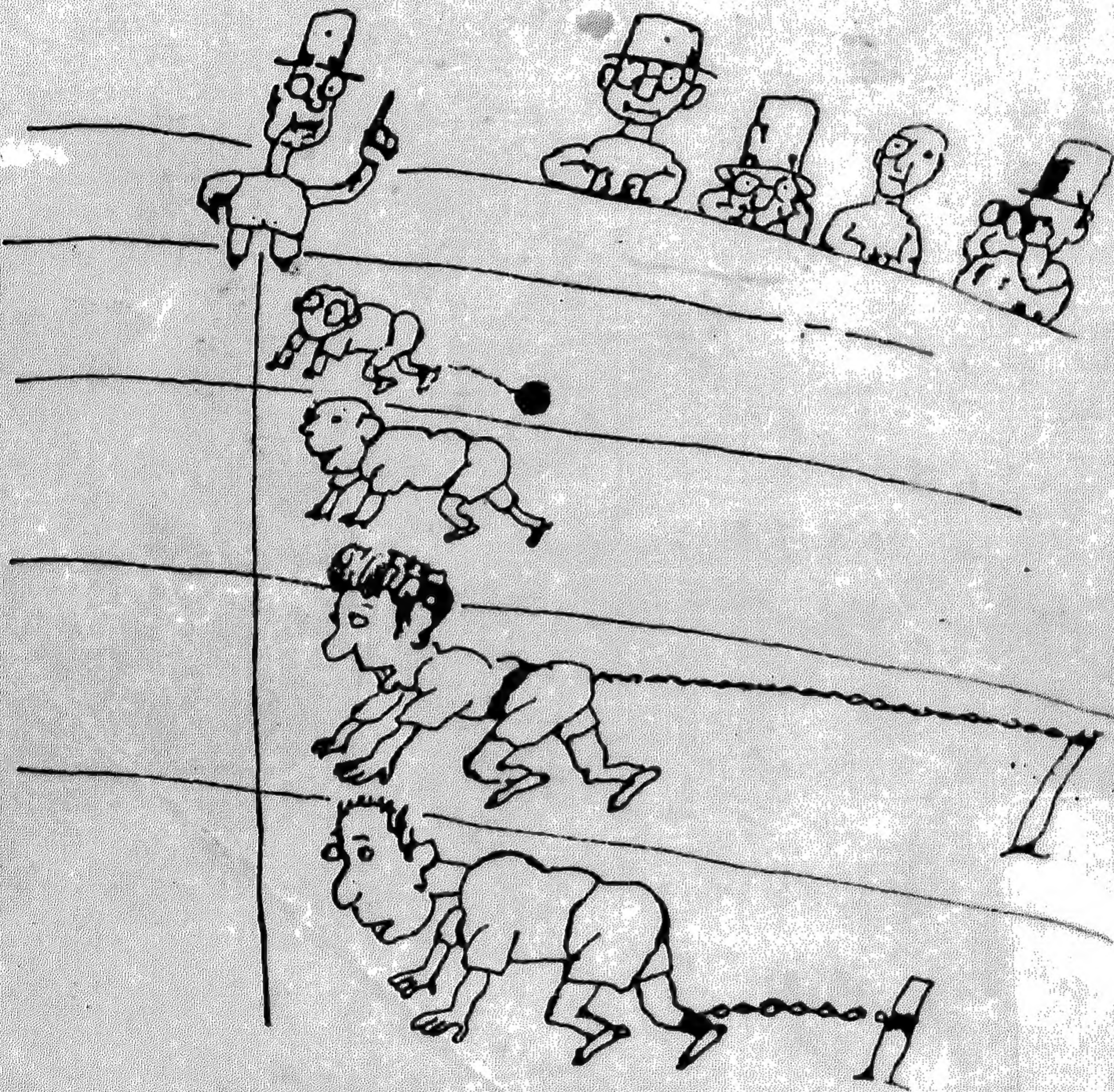


وكتوب سبل بدراك

الثورة والتعليم



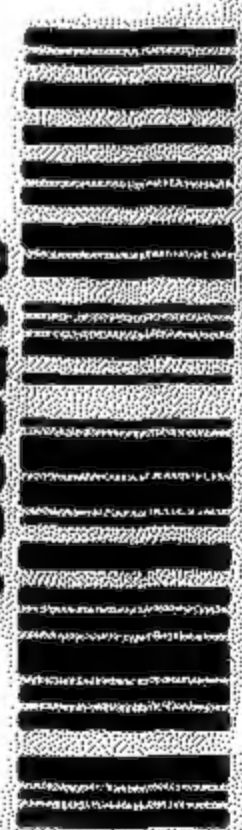
تحتنا المدرسة أمام الجميع ، فليصل إلى الغاية من كانت لديه ، القدرات .. (*) ... !



دار المعارف

١٩٨٥

0158691



Bibliotheca Alexandrina

الثورة والتعليم

الثورة والتعليم

دراسة في العلاقة بين السياسة التعليمية والتنمية

وكتوب
سيد بيدان



دار المعارف

تصدير

منذ عام ١٩٥٢ والجدل والنقاش لم ينته بعد ، حول طبيعة الثورة ، هل هى ثورة أم انقلاب ؟ أم انقلاب تحول الى ثورة ؟ وحول الظموحات التى لم تحققها ، وحول ما حققته من انجازات وانحيازات نحو الفئات والطبقات الاجتماعية المختلفة • ولقد شمل الجدل الماركسيون والناصريون والوفديون ، والاخوان المسلمين ، وتضاربت وجهات النظر ، وهذا أمر طبيعى ، نظرا لاختلاف المنطلقات الايديولوجية والمنهجية التى تحكم وجهات النظر هذه • ونحن هنا لسنا بصدد حسم هذه الخلافات والتباينات، ولكن بصدد طرح وجهة نظر موضوعية •

لقد تم انجاز العديد من الدراسات والبحوث على الصعيد الاقتصادى السياسى والاجتماعى ، ولم يتم حتى الان انجاز قدر كاف من الدراسات حول المجال التربوى ، وانجازات الثورة التعليمية • وعلى الرغم من قلة الدراسات التى ما زالت حبيسة فى أدراج المكتبات داخل الجامعات المصرية، الا أن بعض هذه الدراسات قد أنجز أخيرا • الا أن المجال التعليمى ما زال بكرة ، ولم تعمق الدراسات الحبيسة والمنشورة أهم اتجاهات الثورة فى مجال التعليم ، حيث أن بعض هذه الدراسات جاء يحقق أهداف دعائية دفاعا عن الثورة ، والبعض الآخر كان يحقق أهداف متناقضة مع الثورة ، فبعدت معظمها عن الموضوعية •

ومن هنا فان هذه الدراسة ، تعبر عن وجهه نظر نقديه ، فى تقويم ثورة ٢٣ يوليو فى مجال التعليم ، ليس من باب النقد الخارجى ، ولكن من باب النقد الداخلى والموضوعى للثورة فى هذا المجال ، واضعين كل الحقائق والبيانات بأمانة كاملة آملين أن تتوالى الدراسات والبحوث

لتقويم هذه الفترة الهامة من تاريخ الشعب المصرى ، ومسيرته نحو التقدم والازدهار •

ولعل ما اقتصت به هذه الفترة (١٩٥٢ — ١٩٦٧) فيما يتعلق بالتعليم هو طرح شعار المجانية ، وبدا الامر كما لو أن الدولة تطور التعليم ونتيجته لفئات أوسع من الشعب ، كهدف فى حد ذاته — منزه عن الغرض — وكحق طبيعى من حقوق الانسان وكخدمة دون مقابل ، الا أن التعليم بمجانيته والتوسع فيه — بصفة أولية ضرورة حتمية لتلبية احتياجات الاقتصاد القومى فى التوسع فى الانتاج — بما يعنى اتساع دائرة التقسيم الاجتماعى للعمل — كما ونوعا — بمعنى الاحتياج الى تخصصات جديدة والى كم متزايد يشغل هذه التخصصات — سواء كان ذلك فى الفروع العلمية والتكنولوجية بمجالاتها المختلفة أم مروع الادارة السكرتارية والقضاء والخدمات الطبية وغيرها • ولقد أدى التوسع السريع فى التعليم فى الخمسينيات والستينيات من القرن الحالى الى ما يلى :

١ — التضخم فى عدد الخريجين سواء فى الشهادات العالية أو المتوسطة — بما يفيض عن العدد الفعلى المطلوب فى العملية الانتاجية واحتياجات التنمية الاجتماعية — مما خلق فائضا واسعا ومتزايدا يشكل بظالة مقنعة وعبئا على الدخل القومى •

٢ — ينطوى هذا التضخم على ضحالة تعليمية وعلمية وثقافية نتجت عن هذا التضخم فلقد كانت وجهة نظر الدولة وهدفها من هذه العملية تلبية الاحتياجات المتزايدة للانتاج — وتجد وجهة النظر تلك إنعكاسها لدى الطلاب وأولياء الامور فى صورة عكسية وهى تلبية الاحتياجات المعيشية

لطالب العلم ولاسرتة وبحثا عن المركز الاجتماعى بعيدا عن روح العلم والثقافة والكفاءة — أى فى النهاية كما بلا كيف حقيقى •

٣ — انحياز الرأى العام الشعبى فيما يتعلق بالتعليم ، ناحية الميادين التى يفضلها المجتمع وتفضلها الدولة وتحبذها — مثل مجالات التعليم العسكرى والطب والهندسة والعلوم — مما خلق صراعا تنافسيا حادا من أجل الوصول للمقعد الدراسى مهما كان الثمن بصرف النظر عن القيمة العلمية — فالمقصود لدى الطالب هو المركز الاجتماعى الذى تمثله تلك الميادين • ولقد كانت هذه المسألة أحد الاسباب لظاهرة الدروس الخصوصية كعامل مساعد على التفوق الدراسى أو حتى الوصول للمستوى الذى يسمح بالوصول للمقعد الدراسى المرغوب فيه •

٤ — ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية والتكنيكية حيث تضيق المجالات المحلية عن استيعابها بالاضافة الى تدخل عوامل أخرى غير الكفاءة والعلمية فى تحديد الموقع المناسب وشغله ، وأهم هذه العوامل ترجيح كفة أهل الثقة دون أهل الخبرة مما رسخ السيطرة الادارية البيروقراطية على المجالات العلمية والثقافية — ومثلت ولا زالت تمثل ظاهرة هجرة الكفاءات ناتجا قوميا ضائعا ومفقودا بعيدا عن خدمة المجتمع والدولة •

هذه هى أهم سمات الاوضاع الحالية فى التعليم فى بلدنا — وحيث اننا نرى أنها ترجع من الناحية الجوهرية الى مقدمات سابقة فى العقدين السابقين من القرن الحالى — فسوف يدور البحث حول هذه القضية — أى استجلاء تلك المقدمات وبيان صلتها بالنتائج ان هذا يحتم ضرورة اعادة النظر فى نقاط الابتداء فيما يتعلق بسياسة التعليم — ليس بقصر التعليم على القلة فنحن لسنا من دعاة هذا الاتجاه — وانما مواجهة تلك الاسباب الجوهرية — وهذا يطرح فى حقيقة الامر اعادة النظر فى كل

الأوضاع—وهذه مهمة القوى الاجتماعية والشعبية—انما مهمتنا كباحثين هي تسليط الضوء واستجلاء حقائق الأمور وذلك انطلاقاً من أنه في الامكان أبدع مما كان ، وذلك من أجل مستقبل أكثر إشراقاً .

والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو : الى أى مدى كانت السياسة التعليمية ملتقية مع برامج التنمية . . وما العلاقة بين الشعارات العامة التى طرحتها الدولة حول التعليم وتحقق هذه الشعارات فى الواقع ؟ .

من الواضح من خلال الوقائع الفعلية والارقام والاحصائيات أن سياسة التعليم كانت متجاوزة للحدود الفعلية المطلوبة من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية — والا فما معنى كون تخصصات معينة تحتاج لعدد معين من الخريجين — يتقدم اليها أضعاف ذلك العدد المطلوب ؟ اننا نرى أن ذلك يعد من الناحية الجوهرية أن الدولة توسعت فى شعار مجانية التعليم بدوافع وأسباب سياسية تتجاوز حدود احتياجات الانتاج من ناحية ، واحتياجات التعليم من ناحية أخرى . هذه الدوافع والاسباب السياسية تتمثل فى توجه الدولة الى كسب رضا مختلف أبناء فئات كبيرة من الشعب المصرى وذلك من خلال منحهم حقوق التعليم وتسهيل التعليم أمامهم كمجال للقامة العيش وذلك من أجل الاستقرار الاجتماعى — لقد كان التعليم أحد الميادين الكبرى (بجانب ميادين أخرى أقل أهمية) التى شهدت تحقق هذا الاحتياج من جانب الدولة — ولم يكن القائمون على الأوضاع السياسية يعلمون أن هذا ينطوى على تناقض أكيد ما دامت فرص العمالة الفعلية لا تتناسب مع الاعداد المتزايدة من المتعلمين ، وهذا يرجع لسوء التخطيط — أو بالآخرى لانعدامه .

دكتور شبل بدران

كلية التربية جامعة طنطا

الاسكندرية ١-١١-١٩٨٣

فصل تمهيدي

مشكلة البحث ومجالها

- مقدمة *
- مشكلة البحث وأهميته *
- تساؤلات البحث وافتراضاته *
- حدود البحث *
- تحديد المصطلحات *

مقدمة :

ينطلق البحث من منطلقات أساسية ، تتمثل في علاقة التعليم بالاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية • ففي العصر الحديث يرتبط التعليم ارتباطا وثيقا بتلك الاوضاع ، أى أنه ليس هناك تعليم كمعنى عام مجرد ومنفصل عن ظروفه التاريخية ، وقابل لكل زمان ومكان ولكل البلدان • وانما يعكس انتعليم الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويلبى الاحتياجات المتزايدة في العملية الانتاجية • ولقد شهدت مصر في فترة البحث انتهاجا لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة — الى حد ما — عن التبعية السابقة على عام ١٩٥٢ للمغرب •

ولقد كان التعليم قبل عام ١٩٥٢ يعكس من زاوية الاهداف والمناهج التربوية المنشودة منه ، السيطرة الاستعمارية وسيطرة كبار ملاك الارض والقصر ، مما أدى الى تحويل التعليم لخدمة تلك الاوضاع — الا ما استطاعت القوى الوطنية والرأى العام المثقف فرضه على تلك الاوضاع ، من مناهج تعكس — لحدود ضئيلة — الروح القومية والوطنية — وظهرت بعد عام ١٩٥٢ مرحلة جديدة انتقلت فيها السيطرة على الاقتصاد القومى، من المحور الرجعى الاستعمارى الى المحور القومى التقدمى ، حيث صارت الدولة منذ أواخر الخمسينيات وأوائل الستينيات تسيطر على الهياكل الاساسية للانتاج في الصناعة والزراعة والتجارة ، ولقد كان من الضروري من الناحية المنطقية أن تستتبع هذه السيطرة مسئولية الدولة للعملية التعليمية ليصبح التعليم في كل مراحله ومن كل زواياه خاضعا للدولة ، وهذا أبرز الصلة بين الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الجديدة التى تمثلت في خطط للتنمية الشاملة بعد عام ١٩٦١ ، من ناحية وبين التعليم من ناحية أخرى •

كما شهدت مصر بعد عام ١٩٦١ تحولا في « البنى الفوقية Super structure » للاقتصاد الوطنى والتركيب الطبقي للمجتمع وتغيرا في شكل وطبيعة السلطة السياسية ، مما أدى الى اتساع دائرة التقسيم الاجتماعى للعمل — كما ونوعا — كما أدى أيضا الى الاحتياج الى تخصصات جديدة ، والى كم متزايد من الايدى العاملة يشغل هذه التخصصات ، سواء أكان ذلك فى الفروع العلمية والتكنيكية والتكنولوجية بمجالاتها المختلفة أم فروع الادارة والسكرتارية والقضاء وغيرها • والفروض فى التعليم أن يلبي كل هذه الاحتياجات من التخصصات النوعية بغية تحقيق خطط التنمية الشاملة وتطوير المجتمع •

ومن هنا ارتبط التخطيط للتعليم أشد الارتباط بالتخطيط للتنمية • وقد أكدت هذه الحقيقة معظم الدراسات التى دارت حول هذه العلاقة وهى أهمية التعليم واسهامه فى تحقيق خطط التنمية الشاملة ، بتوفير القوى العاملة المؤهلة والمدرّبة للقيام بأعباء هذه التنمية وذلك فى ضوء نظرية « رأس المال البشرى Human capital » والتى سادت فى الخمسينات والستينات بعد الحرب العالمية الثانية •

فأكد ستروميلين على « القيمة الاقتصادية للتعليم العام »^(١) حيث اتضح من دراسته ازدياد درجة مهارة العمال زيادة كبيرة بازدياد فترة التعليم • وازدياد درجة الكفاية للعامل كلما زاد التعليم • أما كريفنيفتش فأكد على « القيمة الاقتصادية للتعليم المهني فى المدارس والمصانع »^(٢) حيث توصل الى أن اعداد عامل التركيب فى المصانع أكثر تكلفة منه فى المدارس المهنية • وأن انتاج العمال الذين تخرجوا من المدارس المهنية أفضل من انتاج زملائهم الذين تلقوا تدريبهم فى المصانع •

بينما أوضح والش « القيمة الاقتصادية للتعليم العالى »^(٣) . فقد توصل الى أن القدرات التى يتم الحصول عليها عن طريق التعليم العالى تعتبر نوعا من رأس المال ، مثل غيره من أنواع الاستثمار • أما دراسة اليونسكو « اسهام التعليم فى النمو الاقتصادى »^(٤) . فأوضحت أن هناك معاملات ارتباط واضحة بين معدل النمو فى الدخل القومى وبين معدل الانفاق على التعليم بالنسبة الى الدخل القومى ، وبين تكوين رأس المال بالنسبة للانتاج القومى • وأن ثمة معامل ارتباط مرتفع بين معدلات التلاميذ المقيدين فى المدارس وبين نصيب الفرد من الدخل القومى •

ويرى دينسون وجود ارتباط بين مدة الدراسة — التعليم — وزيادة دخل الفرد من الانتاج القومى^(٥) • كما أكدت « الاكاديمية القومية للتعليم » بالولايات المتحدة الامريكية فى عام ١٩٧٩ على أن هناك ضرورة لتشجيع الافراد الذين خرجوا من التعليم على العودة اليه مرة ثانية فى فترات مختلفة من عمرهم ، حيث أن استمرار التعليم سيصبح له قيمة عالية بالنسبة لادائهم وتطوير مهاراتهم وقدراتهم • وضرورة تقوية البرامج التدريبية والقوى البشرية لتشجيع الافراد غير المهرة على التدريب أثناء الخدمة • وضرورة أن يكون هناك تنبؤ أكثر دقة بالنسبة لاحتياجات أسواق العمل من القوى البشرية المتعلمة والمدرّبة^(٦) •

وهكذا فان للتعليم قيمة اقتصادية كبيرة تتمثل فى اعداد القوى العاملة المدرّبة التى يخرجها النظام التعليمى من خلال تخطيط القوى العاملة • وذلك يستلزم من المجتمع حسن استخدام هذه القوى البشرية المؤهلة بوضع خطط اقتصادية واجتماعية شاملة ومستقرة تحقق تقدم المجتمع وترتبط التخطيط للتعليم بالتخطيط للتنمية فى عملية واحدة • وبذلك

يتضح لنا أهمية رسم سياسة التعليم من الناحيتين الكمية والكيفية في إطار مشروعات تكوين رأس المال وانتاج السلع والخدمات •

مشكلة البحث وأهميته :

مما سبق يمكن أن نخلص الى أن التعليم يعد انعكاسا لابعاد المجتمع المختلفة ، كما أن سياسة التعليم والتخطيط له يرتبط أشد الارتباط بالتخطيط للتنمية الشاملة في المجتمع ، وكذا بالتخطيط للقوى العاملة المؤهلة للاسهام في تحقيق التنمية ، وبذلك يؤدي التعليم دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية •

وفي ضوء ذلك يمكن أن نحدد مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي التالي :

هل السياسة التعليمية في مصر في الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ كانت ملتقية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي طرحتها الدولة في هذه الفترة ؟ وما العلاقة بين الشعارات العامة التي طرحتها الدولة حول التعليم وسياسته ومدى تحقق هذه الشعارات في الواقع ؟•

تساؤلات البحث :

ولكى يجيب البحث على هذا التساؤل الرئيسي ، يستلزم ذلك الاجابة أولا على التساؤلات الآتية :

١ — هل كانت السياسة التعليمية في مصر في الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٧ ملتقية مع خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي طرحتها للدولة ؟

٢ — هل الواقع التعليمى كان محققا للسياسة التعليمية المعلنة ؟

٣ — واذا كانت السياسة التعليمية تحققت فى الواقع ، فالى أى مدى حقق الواقع التعليمى متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية المطروحة ؟

وبالاجابة على هذه التساؤلات يتضح لنا أهمية البحث التى ترجع الى : تناوله لسياسة التعليم فى مصر فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ فى علاقاتها بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذلك من خلال دراسة الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى ، بهدف التعرف على العلاقة الجدلية بين التعليم كنظام وكافة النظم المجتمعية باعتبار ذلك ركيزة أساسية لتصحيح مسار السياسة التعليمية وكذلك تصحيح مسار سياسة التنمية الشاملة فى مصر .

افتراضات البحث :

١ — التعليم وسياسته تعبير عن الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى المجتمع .

٢ — يلبي التعليم متطلبات واحتياجات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

٣ — افتقاد السياسة التعليمية فى مصر لعنصر الاستقرار والتجريب .

حدود البحث :

سياسة التعليم فى مصر من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ للمرحلة الثانوية بنوعيتها ، ومرحلة التعليم الجامعى والعالى ، حيث أن هاتين المرحلتين تضمان معظم الشباب من القوى العاملة والتى تعد لتسلم مواقع

العمل ، والانتاج وفق خطط التنمية الشاملة في المجتمع ، وهما أقرب مراحل التعليم ارتباطا بالتنمية وتلبية لمتطلباتها من القوى العاملة المدربة والمؤهلة .

ولقد اتخذ الباحث عام ١٩٥٢ بداية لبحثه للاعتبارات الآتية :

١ — ان هذا العام من تاريخ المجتمع المصرى كان بداية تحولات جوهرية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، حيث شهد تغيرات جذرية في البنى الفوقية والتنمية لهذه الأبعاد جميعها .

٢ — ان هذا العام يعتبر بداية مسار الاستقلال الوطنى والقومى والتنمية المستقلة لأول مرة في التاريخ المصرى الحديث .

اما اتخاذ الباحث لعام ١٩٦٧ كعام نهاية لدراسته فيرجع الى :

١ — شهد انكسارا لمسار السياسية الوطنية والقومية في مختلف المجالات .

٢ — ان الفترة التالية لعام ١٩٦٧ كانت مرتبطة باوضاع جديدة نسبيا ، من زاوية حدود العملية الانتاجية في علاقاتها بمشكلات ما بعد الهزيمة ، من حيث تحول جزء كبير من الطاقة الانتاجية لاغراض التسليح بعيدا عن خطط التنمية الشاملة ، كما ان الخطة الخمسية الثانية تحولت الى خطط سنوية بعد عام ١٩٦٧ .

تحديد المصطلحات :

التعليم المصرى :

يقصد الباحث بهذا المصطلح سياسة التعليم في مصر وهى المبادئ التى تحدد أطاره وفلسفته وأهدافه انطلاقا من الفلسفة العامة التى انتهجتها

الدولة في الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ بهدف تخريج مواطنين ذوي كفاءات ومهارات وقدرات علمية وتربوية تساهم في تحقيق خطط التنمية • ولهذه السياسة مستويان : « الاول ويعنى بسياسة التعليم كما يعلنها المسؤولون عن التعليم في الوثائق الرسمية والبيانات محددين اتجاهات الدولة في التعليم • والثاني سياسة التعليم كما هي في الواقع وكما تستخلص من القرارات والاجراءات التي تتخذ (٧) •

الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية :

يقصد الباحث بهذا المصطلح ظروف المجتمع المصرى الاقتصادية من حيث النشاط الصناعى والتجارى والزراعى والتغيرات الجذرية التي حدثت فيه • والاجتماعية من حيث شكل العلاقات الاجتماعية والتركيب الطبقي القائم في المجتمع • والسياسية من حيث شكل نظام الحكم وطبيعة السلطة السياسية والنظم والمؤسسات السياسية القائمة في المجتمع ، أى البناء الفوقى للمجتمع المصرى بعد عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٧ •

التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

يقصد الباحث بهذا المصطلح : العملية التي تستهدف تحقيق تغيير ثورى وجذرى ومخطط في العلاقات الاقتصادية والبنى الفوقيه /، في هيكل الاقتصاد الوطنى المشوه وفق التركيب الطبقي في المجتمع ، عملية اقامة بناء وطنى متوازن ودنياميكي متطور باستمرار /، عملية تعتمد على الامكانيات والقدرات الفعلية والكامنة في الاقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقات الاقتصادية الدولية الى اقصى حد ممكن ، /عملية تستند الى دور الدولة القيادى وقطاعها الاقتصادى المهيمن على العملية الاقتصادية /، والى

المشاركة الديمقراطية للجماهير الشعبية الواسعة في عملية التغيير المنشود^(٨) . وهى العملية التى تعتبر الوعاء الذى يحتوى بوضوح ويجسد بدقة كبيرة مضمون السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والاهداف السياسية التى تسعى الى تحقيقها عبر تلك الخطط الاقتصادية ، وهى تجسيد مباشر لطبيعة السلطة السياسية .

- S. T. Strumilin, Khoziaestvennoe Znachenie narodnovo obrazovanea, (١)
Problemi ekonomiki truda (Moskva, Naoka, 1964),
P P. 101 - 131
- نقلا عن : محمد نبيل نوفل ، **التعليم والتنمية الاقتصادية** (القاهرة :
الانجلو المصرية ١٩٧٩) ص ٩٥ — ٩٧ .
- نقلا عن : محمد نبيل نوفل ، مرجع سابق ، ص ١٠ — ١٠٤ .
- V.V. Krevneuch, Vliiane Noochno - tekhnicheskovo progressa na (٢)
strakto ro rahochovo klassa SSSR, (Moskva, Naoka,
1971) P P. 342 - 355.
- J. R. Walsh, capital concept Applied to man in Unesco, Readings in (٣)
the Economics of Education, (Paris, UNES CO, 1971),
P P. 255 - 286.
- (٤) منظمة اليونسكو ، تقرير مقدم الى مؤتمر التعليم والتنمية الاجتماعية
الذى عقد في سنتياجو ١٩٦٢ ، ص ٢٠ — ٢٥ .
- E. F. Denison, Measuring the contribution of Education to Economic (٥)
Growth, in : Robinson & Vaizey (eds). The Economic
of Education, (London, Macmillan, 1969), P P. 200 -
263 .
- National Academy of Education, Education for Employment : Knowle (٦)
dge for Action, Report of the Task Force on Educa
tion and Employment. N. A. E., (Washington : Acro-
palis Books LTD., 1979), P P. 224 - 225 . &
- (٧) مثير: عطا الله سليمان وآخرون ، **تاريخ التعليم في الجمهورية العربية
المتحدة** (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٦٩) ص ١٨٩ .
- (٨) كاظم حبيب ، **مفهوم التنمية الاقتصادية** (بيروت : دار الفارابي ،
١٩٨٠) ص ٣٨ — ٤٠ .
- بول باران ، **الاقتصاد السياسي والتنمية** ، ترجمة : احمد فؤاد بلبع
(القاهرة : دار الكاتب العربي لطباعة والنشر ، ١٩٦٧) ص ٢٧٥ — ٢٨٠ .
- حامد عمار ، **أسس التخطيط الاجتماعي في النطاق القومى والمحلى** (سرس)
البيان : مركز التربية الاساسية فى العالم العربى ، ١٩٥٩) ص ٢٠ — ٢٥ .

الفصل الاول

**الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى
فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧**

مقدمة :

لا يمكن النظر الى التعليم منعزلا عن الظروف المجتمعية التى تؤثر فيه بشكل فعال ، كما ان التعليم يكون بالضرورة مرآة تعكس هذه الظروف والابعاد المجتمعية . ومن هنا فان التعليم يتأثر ويؤثر فى الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وبذلك لا يمكن أن يكون هناك تعليم منفصل عن هذه الابعاد . وسوف نتناول فى هذا الفصل أبعاد المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الفترة فيما بين عام ١٩٥٢ وعام ١٩٦٧ ، حيث أن هذه الفترة شهدت تغييرات جوهرية فى النظام الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وكانت لها انعكاساتها الايجابية والسلبية على التعليم المصرى .

ولما كانت سياسة التعليم تعد مرآة تنعكس عليها فلسفة المجتمع ، وأهدافه ، واتجاهاته فانها تعتبر عن جانب خطير من جوانب السياسة العامة للدولة ، حيث تتصل اتصالا وثيقا بالرغبة فى تطوير كافة جوانب المجتمع ^(١) . ومن ثم كان التنسيق بين الفلسفة العامة للمجتمع والسياسة العامة للدولة وسياسة التعليم عملية ضرورية وحتمية لضمان سير الجهود كلها فى اتجاه واحد ، ومطابقتها بعضها البعض الاخر لتحقيق الهدف النهائى وهو رقى الافراد ورقى المجتمع .

وبعرض الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى فى الفترة المحددة سلفا نحاول أن ندلل على مدى تلاقى السياسة العامة للدولة وسياسة التعليم فى هذه الفترة انطلاقا من وجهه النظر التى يتبناها الباحث والتى تنظر الى التعليم كنظام وثيق الصلة والترابط

بكل الانظمة المجتمعية المختلفة ، وانه يتأثر ويعكس السياسة العامة للدولة،
كما يعكس فلسفة النظام الذى يقود دفة الامور فى المجتمع •

أولا : البعد الاقتصادى :

باندلاع الحرب العالمية الثانية شددت بريطانيا قبضتها على مصر
ففرضت اجراءات اقتصاد الحرب بحيث صارت جميع موارد مصر وثروتها
وجهد شعبها معبأة لجهود الحرب ، وعاشت البلاد بجميع طبقاتها تحت
وطأة اقتصاد مفروض اساسا لمصلحة بريطانيا (٢) وأصبحت مصر مرغمة
على بيع القطن لبريطانيا وحدها وصارت مرغمة ايضا على أن تقدم
منتجاتها بسخاء لجيوش الحلفاء • وأطلق ذلك بذور التضخم فى مصر بلا
قيد ولا شرط ولا ضابط ، وأغلقت معظم الاسواق التجارية « وفى الوقت
نفسه لانبالغ اذا قلنا ان الحرب العالمية الثانية كانت سببا فى التوقف لبعض
الصناعات التى تعتمد على استيراد خاماتها من الخارج » (٣) •

وبالرغم من خسارة مصر والتضحيات التى قدمتها فى الحرب الا أنها
كانت فرصة للقوى الرأسمالية الكبيرة لتقوم بعمليات تجارية وبعض
المشروعات الصناعية نتج عنها تراكم رأس المال لدى الرأسمالية
المصرية (٤) • فزادت رؤوس الاموال المستخدمة فى جميع الشركات
المساهمة الصناعية فيها والتجارية من ٨٦ مليون جنيه عام ١٩٣٩ الى
١٠٦ ملايين جنيه ١٩٤٥ • ومن ثم زاد تطلع طبقة الرأسمالية المصرية
الى مزيد من السيطرة السياسية •

وفى مجال الصناعة تم نوع من التركيز الصناعى النسبى ، فقد أصبح
الجزء الاكبر من الانتاج محصورا فى عدد قليل من المصانع المزودة بالالات
الحديثة نسبيا • وتتركز ٨٥٪ من العمال الصناعيين فى قرابه ٥٨٣ مصنعاً

بل أن نحو ثلث العمال الصناعيين أصبحوا مركزين في ٦٤ مصنعا .
والجدول التالى يوضح بعض مظاهر النمو الصناعى فى مصر من عام
١٩٢٧ — ١٩٥٢ •

جدول رقم (١)

مظاهر النمو الصناعى فى مصر من عام ١٩٢٧ — ١٩٥٢

السنة	جملة المشتغلين مصانع بها ١٠ مشتغلين	مصانع بها ٥٠٠ فأكثر	فأكثر	عدد	عدد	عدد
	المشتغلين	المصانع	المشتغلين	المصانع	المشتغلين	المصانع
١٩٢٧	٢٣٣,٦	٢,٤٣	١١٠,٨	—	—	—
١٩٣٧	٢٩٩,٧	٢,٤٠	١٦١,١	—	—	—
١٩٤٧	٤١٥,٣	٣,٤٠	٢٦٣,٩	٠,٥٣	١٢٩,٩	—
١٩٥٢	٤٠٥,١	٣,٩٦	٢٤٣,١٠	٠,٦٦	١١٠,٠	—

المصدر : مصلحة التعمية العامة والاحصاء ، الاحصاء السنوى العام

١٩٥٢ (القاهرة : ١٩٥٣) ، ص ٣٥ •

ومع ذلك كانت الصناعة المصرية صناعة استهلاكية اساسا ، ورغم ان
كل الظروف كانت مهيأة لدخول مرحلة الانتاج الكبير الذى يهتم بجودة
الانتاج وخفض التكلفة والقدرة على المنافسة ، الا ان الرأسمالية المصرية

اهتمت بالدخول في المشروعات ذات العائد السريع الذي يهتم بالطبقة
القادرة على الشراء •

ويمكننا تقسيم تطور الاقتصاد المصري بعد عام ١٩٥٢ ، الى ثلاث
مراحل رئيسية لكل منها سماتها الخاصة وظروفها التاريخية التي فرضت
نفسها على الدولة بعد عام ١٩٥٢ • وهى : مرحلة المشروعات الحرة
(١٩٥٢ — ١٩٥٦) ومرحلة الرأسمالية الموجهة (١٩٥٧ — ١٩٦١) ومرحلة
رأسمالية الدولة (١٩٦١ — ١٩٦٧) •

١ — مرحلة المشروعات الحرة (١٩٥٢ — ١٩٥٦) :

المرحلة التي ظل الرأسماليون المصريون والاجانب يمارسون اعمالهم
بحرية تامة ، دون تدخل من الدولة ، نظرا لعدم مقدرة الدولة على
مواجهتهم ، بسبب استثمارهم بمعظم الاقتصاد المصري ومشاركتهم الفعالة
في صنع السياسة المصرية داخليا وخارجيا • فحينما تسلم الضباط الاحرار
زمام الحكم ، لم يكن لديهم باستثناء حماسهم البالغة لتحديد الملكية
الزراعية أية ايدولوجية اقتصادية أو نظرية كاملة للتغيير الثورى غير
المبادئ الستة الشهيرة ، ولا شك انها كانت مجرد مبادئ عامة لم تحو
تفصيلات لكيفية تنفيذها أو وضعها في اطار التطبيق ، وخلت من أية
اراء محددة حول موضوع التنظيم الاقتصادى والادارة الاقتصادية للدولة
والمجتمع ^(٥) وكانت كل التصريحات التي صدرت عن رجال الثورة بخصوص
العلاقة بين الدولة والرأسمالية المصرية تهدف الى تبديد أية شكوك من
المحتمل أن تكون قد راودت رجال الاعمال عن حقيقة نوايا الوضع الجديد
خاصة وأن الحكومة كانت تدرك مدى القلق والخوف الذى ساور رجال
الاعمال ، والاضطراب الذى عاشه رأس المال الخاص بسبب الظروف

السياسية التي عاشتها مصر في السنوات الأربع السابقة للثورة، فمثلا بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول وما صحبه من ترقب ومن خوف واحجام عن الاستثمار خرج احد الضباط مؤكدا : انه لا يوجد التزام بمدارس اقتصادية معينة « نحن لسنا من الاشتراكيين ولا اعتقد أن اقتصادنا سيزدهر الا عن طريق المشروعات الحرة » ^(٦) وصرح وزير مسئول في ذلك الوقت بقوله : « سوف تشجع الدولة المشروعات الحرة وتدعمها بكل وسيلة ممكنة » ^(٧) .

وهكذا ومنذ اللحظة الاولى أعلنت الدولة عن رغبتها في التعاون مع الرأسمالية المصرية وذلك لانها لم تكن بقادرة على تحمل أعباء الاقتصاد المصرى بمفردها ، نظرا لافتقارها الاطار النظرى الذى تسير على هداه، وكان طابع تلك الفترة التأكيد المتكرر والمستمر على أن النظام الجديد يهدف الى الاستقرار ، غير أن الرأسمالية المصرية لم تتجاوب الا فى عام ١٩٥٤ ، وفقا لتقرير لرئيس مجلس ادارة البنك الاهلى : « ان مشاعر القلق والخوف فى عالم رجال الاعمال ما لبثت ان تبددت فى غضون عام ١٩٥٤ » ^(٨) وباطراء الحكومة وتشجيعها للاستثمار خلق جو ملائم للاستثمار الصناعى بصفة اساسية ، على لسان رئيس بورصة الاسكندرية والقاهرة ، والناطقون بلسان غرفة التجارة الفرنسية فى القاهرة فى تصريحاتهم للصحف ، فجاء رئيس ادارة بنك مصر ليعلن بصراحة ان تلك هى السياسة الحكيمة لنجاح التطور الاقتصادى ^(٩) . وقد كانت الدولة حريصة على أن تصبح وجودها بانها حكومة كل الشعب تعمل لخير المجموع وهى مع العمال والفلاحين ورجال المال والاعمال والموظفين والطلاب والاغنياء والفقراء ^(١٠) . وذلك بهدف كسب تأييد اكبر قطاعات

ممكنة من الشعب المصرى لتجنب رد الفعل من قبل أصحاب المصلحة فى
اعادة النظام القديم .

ومن أجل ذلك أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢
المعدل بقانون رقم ٢٤٥ لسنة ١٩٥٢ ، والذي يقضى بإنشاء مجلس دائم
لإنتاج القومى ، وهو هيئة مستقلة تابعة لمجلس الوزراء ودورها يتلخص
فى دراسة مشروعات التنمية فى الزراعة والكهرباء والتجارة والنقل والصناعة
ودراسة الوسائل الممكنة واقتراح التشريعات اللازمة لتشجيع الصناعة
واعادة تنظيم الاسواق المحلية وتنشيط الصادرات ، واجتذاب رأس المال
الأجنبى والمحلى ، وتغير الهيكل الضريبى وهيكل التعريفات الجمركية^(١١) .

ولو استثنينا قانون الإصلاح الزراعى الاول لامكنا القول بأن الوضع
ظل اقتصاديا أشبه بما كان عليه قبل عام ١٩٥٢ ، وليس أدل على ذلك
من أن ٦١٪ من انفاقات الدولة فى الفترة من عام ٥٢ — ١٩٥٦ كان على
مشروعات النرى واستصلاح الاراضى وحوالى ٣٩٪ على النقل
والكهرباء^(١٢) وأرتفعت الاستثمارات الحكومية من ٢٨ مليون جنيه فى
السنة لعامى ٥٠ — ١٩٥٢ الى ٦٦ مليون جنيه عام ١٩٥٦^(١٣) . وكان
هدف الدولة الرئيسى من زيادة انفاقها هو خلق بنىان اقتصادى أكثر فعالية
تستطيع المشروعات الخاصة فى اطاره أن تنمو بصورة أكثر سرعة ولذلك
لم يكن هناك أى تعارض بين مصالح الدولة ومصالح الرأسمالية المصرية
حينذاك .

وكانت الدولة تطمح فى عملية اعادة البنىان الاقتصادى بدون تدخل
مباشر منها ، فسنت كل التشريعات لجلب رؤوس الاموال الأجنبية وقدمت
للطبقة الرأسمالية المصرية الصناعية كل التأكيدات المطمئنة عن طريق اتباع
السياسة المالية التالية :

— اختيار كبار رجال الاعمال أعضاء في مجالس التنمية القومية •
— تجنب التدخل في المجال الصناعي الذي يمس من قريب أو بعيد
القطاع الخاص •

— استشارة اتحاد الصناعات المصرية في كل خطوة صناعية تراها
الدولة •

— الموافقة لاتحاد الصناعة بما كان يطالب به دائما من خفض
الضرائب على الدخل الصناعي وفرض المزيد من الحماية الجمركية •
وترجع خطوط هذه السياسة الى أن الثورة لم يكن في مخططها أن يتم
الانتقال من المرحلة الزراعية الى المرحلة الصناعية عن طريق سيطرة
الدولة على وسائل الانتاج، وانما كانت الثورة تستهدف في هذه المرحلة
التنمية عن طريق اشتراك رأس المال الخاص وتوجيه استثماراته نحو
الصناعة وبذا فقد حدد الضباط الاحرار موقفهم منذ البداية تجاه الرأسمالية
المصرية ، وأبدوا تحمسا شديدا للتعاون معها • وكان هدفهم في ذلك هو
التمكن من السيطرة على الموقف داخليا وخارجيا بشكل يضمن استمرارهم
في الحكم (١٤) •

وهكذا حاولت الدولة تلك السنوات تحقيق التطور والتنمية عن
طريق استخدام الاساليب والوسائل التقليدية التي أوحى بها أولئك الذين
يؤمنون بكفاية رجال الاعمال من ممثلي القطاع الخاص وقدرتهم على
التجاوب مع الحوافز للدفع بالاقتصاد في طريق النمو المستمر (١٥) وانبسط
الموقف أمام الرأسمالية المصرية بعد الاجراءات الضخمة التي اتخذتها
الحكومة نحو تمصير البنوك الاجنبية وتأميم المؤسسات الاستثمارية
البريطانية والفرنسية وصدر دستور عام ١٩٥٦ الذي أوضحت مواده

بعبارات دقيقة حماية الملكية الخاصة وممارسة القطاع الخاص لنشاطه الاقتصادي بحرية مما جعل طبقة الرأسمالية المصرية بلا منافس لها في ميدان العمل الاقتصادي .

ولقد كان لهذه الفترة سماتها الخاصة بها وبرزها :

تبعية الاقتصاد المصرى للاقتصاد الاجنبى : أول مظهر من مظاهر التبعية بين الرأسمالية المصرية والاجنبية يتضح عادة في نوعين من الارتباط : ارتباط بين كبار الساسة والموظفين الذين كانت الرأسمالية الاجنبية والمحلية تستعين بهم من اجل تسهيل مصالحها والاخر بين رجال الاعمال المالىين المصريين ورجال المال والاعمال الاجانب (١٦) . كما تظهر التبعية في توزيع اعضاء مجالس الادارة فقد بلغت ٣٧ر٥٪ للمصريين و٥٢٪ للاجانب ، و١٠ر٥٪ للمتمصرين في ٣١١ شركة مصرية . في مقابل ١٦ر٥٪ للمصريين و٧٤٪ للاجانب ، و٩٥٪ للمتمصرين في ٢٧ شركة انجليزية . أما في الشركات الاجنبية الاخرى فقد بلغت هذه النسبة ١١٪ للمصريين و٨٧ر٥٪ للاجانب و١ر٥٪ للمتمصرين (١٧) ولئن كانت غالبية الشركات قد سميت مصرية ، نظرا لان نسبتها كانت ٨٩ر٦٪ من مجموع الشركات ، الا أن غالبية اسهمها كانت في الحقيقة في حوزة الاجانب من غير المصريين .

أما السمة الثانية فهي : سيطرة الاجانب على الوظائف الهامة في مصر : بلغ عدد عمال الاجرة أو القطعة من الاجانب ٢٣٢٧ يتقاضون اجرا قدره ٤٨٣ر٦٢٦ جنيها في حين كان عدد المصريين ٢٥٩ر٨٠٥ ، يتقاضون ١٧ر٩٩٤ر٩١٠ جنيها ، أى أنه في حين كان عدد الاجانب العاملين ١٠ من عدد المصريين كانوا يتقاضون ٣٦٪ من الاجر الذى كان يتقاضاه

المصريون • أما الموظفون بمرتبات شهرية فقد كانوا في عام ١٩٥١ حوالى ٤٢.١٢ ر يتقاضون ٥٨٤٢١ جنيها في حين كان المصريون ٢٢.٧٩٦ يتقاضون ٨٩٣ ر ٠٨٥ ر أى أن متوسط راتب الاجنبى السنوى حوالى ٣٥٨ جنيها، في حين متوسط راتب المصرى ١٨٧ جنيها أى ما يعادل ٥٠٪ من راتب الاجنبى تقريبا (١٨) •

ولم يكن هناك من تشريع ينظم عمل الاجانب الا بعض القوانين القليلة التى تحدد نسبة ٢٥٪ من المصريين في وظائف الشركات المساهمة كحد ادنى بالنسبة لمجموع موظفيها ثم للحد من منافسة الاجانب للمواطنين ومع ذلك لم تكن هذه التشريعات فعالة ، اذ أن كثيرا من المتمصرين تسلبوا وأخذوا هذه الوظائف التى كان المقصود بها المصريون • والجدول التالى يوضح تعداد الجاليات الاجنبية في مصر من عام ١٩٤٧ — ١٩٦٠ •

جدول رقم (٢)

يوضح تعداد الجاليات الاجنبية في مصر من عام ١٩٤٧ — ١٩٦٠

الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية	الجنسية
اليوناني	الاطالى	الفرنسى	البريطانى	اخرى	مجموع	المصريون	السنة		
١٩٤٧	٥٧٤٢٧	٢٧٩٥٨	٢٨٢٤٦	٩٧١٧	٢٧٦٦٧	١٤٥٩١٥	١٩٠٢١٨٤٠		
١٩٦٠	٥٥٩٠٠	٢٧٩٩٠	٢٣١٨٩	٧٧٠٠	٢٧٥٣٣	١٤٣٣١٢	١٦٠٨٥٣٢٦		

المصدر : صلاح الدين نامق ، مشكلة السكان في مصر — دراسة اجتماعية اقتصادية (القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٥٢) ص ١٤ • احمد الخشاب ، دراسات ديموجرافية في سكان العالم العربى (القاهرة الانجلو المصرية ، ١٩٥٩) ص ص ١٧٢ — ١٧٣ •

I ssawi, Charles, Egypt at Mid Century (London Oxford uni, 1954) p. 90
رياسة الجمهورية الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والمؤشرات الإحصائية ج • ع • م ٥٢ — ١٩٦٧ ، ص ١٧ •

ويلاحظ من هذا الجدول أن عدد الاجانب أخذ يتناقص تدريجيا ابتداء من عام ١٩٤٧ ، وبالذات بعد الغاء الامتيازات الاجنبية ، ولعودة جزء كبير منهم الى موطنهم الاصلى ، أو لحصول بعضهم على الجنسية المصرية ، أو لقلّة فرص الربح بسبب نمو الوعي الاقتصادى وتطور قوى الرأسمالية المصرية . وقد وصل تعداد الاجانب بالنسبة لتعداد السكان عام ١٩٤٧ بنسبة ٠.٨٪ وبلغت ٠.٦٪ عام ١٩٦٠ .

٢ - مرحلة الرأسمالية الموجهة (١٩٥٧ - ١٩٦١) :

لقد خلا الميدان كاملا أما الرأسمالية المصرية من كل منافسة اجنبية اثر حركة التمسير للمؤسسات الاقتصادية الاجنبية عقب عدوان عام ١٩٥٦ ، ورغم ان الظروف كانت متاحة أمامها لتتحرك بحرية الا أن الدولة بدأت تزيد من تدخلها فى الشؤون الاقتصادية بعد ان تخلصت من كل القوى السياسية المعارضة لها ، وبعد ان صفت الاحزاب السياسية ، وأخذت تكسب تأييدا عاليا وبصفة خاصة مع الكتلة الشرقية .

وبدأت الدولة تعمل على تجميع رأس المال للقيام بالمشروعات الصناعية المستقلة التى عجزت الرأسمالية المصرية على القيام بها . وكان أبرز مثل على ذلك هو انشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧ ، وان كانت تصريح وزير الاقتصاد واضح « أن الحكومة لم تنشئ المؤسسة الاقتصادية لتنافس الرأسماليين، وإنما لتستحث القطاع الخاص على الاستثمار » (١٩) . ولكن حدث نوع من التطور الذى قيد هذا التدخل المسيطر للدولة الا وهو الوحدة مع سوريا (٢٢ فبراير عام ١٩٥٨) ، وذلك ان مفهوم المجتمع الاشتراكى الديمقراطى التعاونى لم يكن مناسباً لبناء الوحدة مع بلد كسوريا ، حيث كان الاقتصاد الوطنى يقوم دائما فيها على المشروعات الخاصة ، ومن ثم نجد نوعا من الابطاء فى سرعة التدخل التى كانت تسير

عليها الدولة ، وأكد ذلك الاتجاه ما جاء بالمادة الثانية في الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة ، الذي صدر في مارس عام ١٩٥٨ « بأن الملكية الخاصة لا تنتزع الا لاهداف تتعلق بالمنفعة العامة ومقابل تعويضات عادلة تتفق ونصوص القانون » (٢٠) . ولم نتحدث الصحف المصرية طيلة عام ١٩٥٩ الا قليلا عن المجتمع الاشتراكي الديموقراطي التعاوني الذي كانت قد اكدت من الحديث عنه في نهاية عام ١٩٥٧ وجاءت خطب الرئيس وأحاديثه الصحفية مشجعة للقطاع الخاص دون النظر اليه بعين المقت وأكدت « أن رأس المال الخاص سيظل حرا طالما كان يعمل لمصلحة المجتمع وأن الحكومة لا تهدف الى السيطرة على المصانع الخاصة ولكن ما يهمها هو أن تعمل المصانع في خدمة المصلحة العامة » (٢١) .

ومن هنا لم يكن انشاء المؤسسة الاقتصادية وليد نزعة عقائدية بقدر ما كان وليد ضرورات عملية ، ذلك ان مرحلة حرية المشروعات لم تؤت ثمارها ولم يؤد رأس المال الفردي دوره في التنمية الشاملة التي كان المجتمع في حاجة اليها وبدأ المسؤولون في الدولة يدركون بانه اذا ترك الرأسماليون وشأنهم احرارا في استثمار أموالهم في المجالات التي يريدونها دون اشراف أو رقابة أو توجيه من الدولة ، فان ذلك سيلحق ضررا كبيرا بالمصلحة العامة للدولة ذاتها ، بالاضافة الى ان المؤسسات الاقتصادية البريطانية والفرنسية المصرة كانت في حاجة الى ادارة عامة توجهها الوجهة المطلوبة ، ومن هنا ظهرت المؤسسة الاقتصادية التي اصبحت نواه للقطاع العام بعد سنة ١٩٦١ .

ومع بقاء الدولة في تدخلها من اجل السيطرة الاقتصادية ، وفي غياب الرأسمالية المصرية عن اداء دورها في التنمية الاقتصادية ، لجأت الدولة

الى القروض الاجنبية توفيراً لرأس المال اللازم لتنفيذ المشروعات الحيوية .
وفي ظل العلاقات السياسية الراكدة مع الغرب في هذه الفترة ، جاءت
معظم القروض من الكتلة الشرقية . ففي عام ١٩٥٨ حصلت مصر على
قروض قدرها ٨٢٤ مليون دولار من الاتحاد السوفيتي ، منها ٣٩٩ مليوناً
لبرنامج التصنيع و ٤٢٥ مليوناً للمرحلة الاولى والثانية من السد العالي ،
وكانت شروط القرض ميسرة اذ يبدأ السداد على اثنتي عشرة سنة بعد
انجاز كل مشروع بفائدة ٢.٥٪ . وحصلت مصر ايضاً على قروض من
الدول الاشتراكية الاخرى قيمتها ٥١٠ ملايين دولار ، منها ٥٠ مليون
دولار من يوغوسلافيا و ١٦٠ مليون دولار من تشيكوسلوفاكيا و ٩٠ مليون
دولار من كل من بولندا والمانيا الشرقية والصين الشعبية و ٣٠ مليون
دولار من المجر . وكانت هذه القروض العماد الاكبر لتمويل مشروع السد
العالي وخطة التصنيع في مرحلتها الاولى والثانية ، ولقد اقترنت بتقديم
المعونة الفنية وتسهيلات التدريب في مصر والاتحاد السوفيتي . ويؤكد
الجريتلي ان الاتحاد السوفيتي « لم يحاول برغم الخلافات السياسية
استخدام العون كأداة لفرض كلمته على مصر » (٢٢) .

ولقد رافق بداية صيف عام ١٩٦١ شعور عام بان الطريق مسدود ،
اذ ان مشاكل التنمية الاقتصادية في مصر ظلت قائمة مع مشكلة النمو
السريع لعدد السكان ، ورغم التمسير ومشروع السنوات الخمس لعام
١٩٥٨ ، ورغم المساعدة الاجنبية الضخمة التي وضعت مصر في المرتبة
الثانية للدول الاسيوية والافريقية — بعد الهند — في هذا المجال ، فقد
ظلت موارد البلاد مستغلة بصورة جزئية ، وكانت البورجوازية الصناعية
والمصرفية الكبيرة ما تزال متحفظة في التعاون مع الدولة ، اذ بقيت بمفكرها
الاقتصاديين وباطارتها الادارية الكبيرة والمتوسطة ورأسمالها الهائل ،

وعلاقتها الممتدة الى الاوساط السياسية والثقافية والاعلامية قوّة مستقلة، وأعطت الصعوبات المتزايدة مع سوريا رجال الثورة السبب لكى يخشوا عرقلة المشاريع الاقتصادية ، وتوقع عمل تخريبي شامل يمكن ان يستغلّ سخط قطاعات عديدة هامة من المجتمع وأهمها قطاع المثقفين (٢٣) .

٣ - مرحلة رأسمالية الدولة (١٩٦١ - ١٩٦٧) :

يعطى تدخل الدولة فى عملية الانتاج دفعه اسرع من المعدلات العادية للنمو الاقتصادى ، حيث يكون تدخل الدولة اكثر عقلانية فى ادارة وتوجيه الانتاج . ولقد لجأت الى ذلك الدول الرأسمالية مثل ألمانيا واليابان كى تلحق بالدول التى سبقتها فى مجال التقدم (انجلترا وفرنسا) . وان كان الهدف من تدخل الدولة فى تلك المشروعات الرئدة ، مختلفا عن تدخل الدول الاشتراكية فى الانتاج ، فالهدف هو عدم تحمل الرأسمالية العبء المضعيف لتلك المشروعات فى البداية ، اذ يمكن للدولة تعويض خسائرها عن طريق الضرائب المفروضة على الجماهير ، ثم فى نهاية الامر تبيع الدولة المشروع للبورجوازية ويؤكد «مورو بيرجر» ان الدولة بهذا الاسلوب « تقوم باقتطاع اموال الكادحين وتسليمها بطريق غير مباشر للبورجوازية — الرأسمالية — » (٢٤) .

ولقد اسهمت ظروف المنافسة بين النظامين الرأسمالى والاشتراكى فى ظهور ما يسمى « برأسمالية الدولة الاحتكارية » السائدة الان فى البلدان الرأسمالية فى العصر الراهن . وقيام الدولة بايجاد نوع من الخطة للاقتصاد الرأسمالى يختلف عن التخطيط فى المجتمع الاشتراكى ، فهى لا تتجيه من فوضى الانتاج وهزات الدورات الاقتصادية ، فهذه مظاهر مرتبطة بسمة المجتمع الرأسمالى نفسه بقانونه الاساسى والمطلق وهو ابتزاز أقصى الارباح وأقصى قدر ممكن من غائض القيمة (٢٥) .

أما التخطيط في المجتمع الاشتراكي فهو يؤمن سد الحاجات المادية للمجتمع مما يجعل امكانية عقلنة الانتاج بشكل كامل أمرا قابلا للتحقيق باستمرار •

ولأخلاف في أن رأسمالية الدولة في مصر تختلف عن الرأسمالية الاحتكارية في الدول الغربية (امريكا) فهي كانت مخرجا لرأسمالية متخلفة غير قادرة على تجاوز قصورها الذاتي وتحقيق أى تقدم ملموس في التخلص من هيمنة الرأسمالية العالمية • ولاشك انه طرأ تحول هائل على النظام الاقتصادي المصري فيما بين عامي ١٩٥٢ — ١٩٦٤ • فحينما تولى الضباط الاحرار الحكم كانت الملكية العامة لوسائل الانتاج مقصورة على اجهزة الري والنقل (وبينها السكك الحديدية) ، ومعمل تكرير البترول في السويس وبصفة خاصة المصانع الحربية والقدر الضئيل جدا من الارض المنزرعة التي تمتلكها مصلحة الاملاك • ولم يحل عام ١٩٦٣ الا وكانت الملكية العامة قد امتدت الى جميع المنشآت المالية والمرافق العامة ، والنقل (باستثناء سيارات الاجرة) والى المؤسسات الصناعية كافة ذات الحجم الهام ولشركات البناء ، ومنشآت النقل ومجالات البيع الكبرى والفنادق الكبرى • ويسيطر القطاع العام ايضا على تجارة التصدير والاستيراد وتسويق المحاصيل الزراعية الهامة (٢٦) • ومع هذا ظلت المباني في المدن (باستثناء حالات مصادره الاملاك بصفة دائمة وأخرى مؤقتة) ومعظم تجارة القطاعي ، وجزء من تجارة الجملة ، وبضع شركات في جميع القطاعات الاقتصادية في يد القطاع الخاص • ولم يلغ الاصلاح الزراعي الملكية الخاصة في الزراعة ، وان كانت أرض الاصلاح الزراعي في الصحراء ظلت مملوكة للدولة •

والتوسع في القطاع العام يفسره ثلاثة عوامل يعزز كل منها الآخر على نحو متبادل هي (٢٧) :

العامل الاول : التمسير الذى كان بوسع الحكومة انتهاجه بسهولة كبيرة بعد عام ١٩٥٦ بعد ان عزز فشل التدخل العسكرى الاجنبى في حرب السويس من وضع نظام الحكم داخليا وازال العقبات الخارجية امام سياسته .

العامل الثانى : الاتجاه نحو التنمية الشاملة التى اقتضت توفير قدر كبير ومتزايد من الاستثمار العام لتمويل الخطط الاقتصادية .

العامل الثالث : هو ان اندفاع الدولة نحو التدخل في الاقتصاد عن طريق تأميم الشركات الكبرى التى تنتمى الى احد القطاعات ادى الى مزيد من التأميم ، نظرا لاجرام الدولة عن مشاركة القطاع الخاص في السيطرة على قطاع عام للحكومة فيه النصيب الاكبر وهكذا دخلت الدولة كشريك في المشروعات الخاصة مركزة نشاطها على الصناعات الاساسية والثقيلة — نسبيا — حيث ساهمت بـ ٥٠٪ من أسهم مصنع صلب حلوان و ٢٠٪ من مصنع معدات القطارات (٢٨) . وانتهى الامر بهيمنة الدولة على ٩٠٪ من وسائل الانتاج وعلى البنوك وشركات التأمين والتجارة الداخلية والخارجية وفرض السيطرة على الجمعيات الزراعية وعلى تسويق المحاصيل وتصديرها . ولقد انسحب ذلك على كل النظم بما فيها نظام التعليم وسياسته . وبذلك تحول النظام الاقتصادي المصرى بعد عشر سنوات فقط من قيام الثورة تمام التحول الى نظام اقتصادى مركزى الاشراف يسعى الى تحقيق أهداف ما سمي بالمجتمع الاشتراكى .

ولاشك ان قوانين يوليو قد امكنا اعادة توزيع الدخل القومى — نسبيا — بطريقة ثورية لصالح طبقات الشعب العاملة ، وذلك عن طريق الضريبة التصاعدية على الايراد العام التى رفعت معدلاتها فى شرائح الدخل العليا فى حين ضعف عبؤها فى الشرائح الدنيا نتيجة الغاء الضريبة الاضافية الخاصة بالدفاع ، فرض حدود قصوى للمرتبات وحدود دنيا لاجور عمال الصناعة والزراعة وفرض قانون الوظيفة الواحدة الذى حد من حصول بعض الاشخاص على دخول كبيرة على حساب الاخرين ، وأتاح فرصا جديدة للغير ، وتوزيع نصيب من الارباح على العمال والموظفين واعادة توزيع الملكية بتوسيع قاعدتها نتيجة خفض الحد الاقصى للملكية الزراعية وتكييف نمط الملكية نتيجة عدم السماح بامتلاك اى شخص مايزيد عن عشرة الاف جنيه من اسهم بعض الشركات وعن طريق مساهمة القطاع العام بما لا يقل عن ٥٠٪ من رأس المال فى بعض المشروعات وعن طريق تملك القطاع العام لبعض الشركات وذلك بتأميمها • مما يجعل عائدها من حق الشعب ويعمل على توسيع اطار المنفعة بالتالى وبتنازل الدولة عن حقها فى الضرائب العقارية لصالح صغار المستأجرين تخفيفا لآعبائهم المعيشية وخفض ايجارات المساكن المبنية بعد عام ١٩٥٨ بنسبة ٢٠٪ (٢٩) •

هذا كله الى جانب زيادة حجم التوظيف والعمالة • فالقرار الخاص بقانون تخفيض عدد ساعات العمل الى سبع ساعات مع احتفاظ العامل بنفس الاجر الذى كان يتقاضاه قد أدى الى زيادة عدد العمال المشتغلين فى الشركات مما يسهم فى فتح مجالات العمل امام الراغبين من العمال ويعاون ولو جزئيا فى القضاء على مشكلة البطالة ومما لاشك فيه ان قوانين يوليو — التى اتسمت بها هذه المرحلة — تعتبر ثورة فى ميدان العلاقات الانسانية فهى تمثل فلسفة اجتماعية جديدة حيث اشترك

العاملون في الادارة وبدأت صورة الديمقراطية الصناعية حيث أن المسألة ليست قاصرة على مجرد تمثيل العمال في مجالس الادارة ولكنها تمثل تغير وجهه نظر المجتمع نحو العمل فهذه العلاقات الاجتماعية الجديدة تفتح الباب لمزيد من الانتاج وتوفير الحافز الشخصي وتؤدي الى رفع مستوى الكفاية بعد ان اصبح الانتاج عملية اجتماعية — تشرف عليها الدولة — تتطلب تعاوننا صادقا بين جميع المشتغلين في المنشأة وبعد أن احس العامل بأن مجهوده يعود عليه وعلى المجتمع • ورغم ان هذه القوانين الاشتراكية كانت ترمى في جملتها الى تحقيق هدفين رئيسيين هما (٣٠) :

— خلق نوع من التكافؤ الاقتصادي بين المواطنين. يحقق العدل المشروع ويقضي على اثار احتكار الفرصة للقلة على حساب الكثرة ، وبينهم في الوقت نفسه في عملية تذويب الفوارق بين الطبقات ، بما يعزز احتمالات الصراع السلمي بينهما ويفتح الابواب للحلول الديمقراطية للمشاكل الكبرى التي تواجه عملية التطور •

— زيادة كفاءة القطاع الاقتصادي الذي يملكه الشعب وتعزيز قدرته على تحمل مسؤولية التخطيط ويمكنه من دوره القيادي في عملية التطور الصناعي • الا أن هناك بعض القرارات التي تحمل في طياتها التناقض الرئيسي مع الاهداف الموضوعية لهذه القوانين ونوجزها فيما يلي (٣١) :

— قرار بقانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٦١ خاص بوضع حد أعلى للمرتبات ، بحيث لا يجوز أن يزيد مجموع ما يتقاضاه رئيس مجلس الادارة أو أى شخص يعمل في هيئة أو مؤسسة عامة أو شركة أو جمعية بصفته موظفا أو مستشارا أو بأى صفة أخرى عن خمسة آلاف جنيه سنويا

سواء صرفت اليه المبالغ مكافأة أو رواتب أو بدل حضور أو بدل تمثيل أو أية صورة أخرى • وبذا يبلغ الراتب الشهري حوالى ٤٥٠ جنيها لرئيس مجلس الادارة — وكان معظمهم من العسكريين — وذلك فى مقابل ٧٥ جنيه شهريا للعامل ، وهو الحد الأدنى للاجور ، اى ان النسبة كانت ١ : ٦٠ فى بلد يسعى للاستراكية وتذويب الفوارق بين الطبقات •

— قانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ خاص بجعل الحد الاقصى للملكية الزراعية مائة فدان للفرد الواحد و ٣٠٠ فدان للأسرة ، حيث ثبت من التجربة ان ما كان قد استولى عليه لم يكن كافيا لازالة الكثير من التناقضات فى توزيع الملكية الزراعية بالاضافة الى أن عدد الاسر التى انتفعت بقاتون الاصلاح الزراعى الاول لم يكن كثيرا • وبهذا القانون حاولت الدولة ان تكسب ولاء الطبقة المعدومة والفقيرة ، وفى الوقت ذاته لا تخسر حياها وتعاونها مع البورجوازية المصرية — التى كانت تشارك فى صنع القرار السياسى لوقت قريب — وحاولت ان تضع حلا يرضى كل الاطراف ولم تحل المشكلة بشكل جذرى يحقق توزيع الارض بكاملها على من يفلحها ويزرعها •

— كما استخدمت الحكومة باطراد الجمعيات التعاونية الزراعية لخدمة أغراض ضريبية مقنعة • بل انها اصبحت فى الواقع وسيلة لتخصيص الفائض الزراعى • ويعتبر التسويق الاجبارى للمحاصيل الرئيسية التى تشتريها الدولة بأسعار منخفضة نسبيا ، وبيع المدخلات بأسعار مرتفعة وسيلة فعالة لفرض ضرائب • وابلغ مثال على هذا بيع الاسمدة بسعر ٢٥ جنيه مصرى للطن فى أوائل الستينات ، حينما كان سعر استيراده يتراوح بين ١٥ ، ١٦ جنيها للطن • وبالمثل كان القطن يشتري من الفلاحين عام ١٩٧٠ بسعر ١٤ر٥ جنيه مصرى للقنطار ، ويتم تصديره بسعر ٢٠ر٥

جنيه مصرى للقنطار (٣٢) . وهذا استخدام سىء لنظام الجمعيات التعاونية ولاسيما ان سياسة الاسعار التى تتبعها الدولة لا تتفق مع هدف التنمية فارتفاع الاسعار يقلل من استهلاك الاسمدة التى من المفروض ان تعمل الجمعيات على تشجيعه وتوفيره للفلاحين فى ظل النظم الاشتراكية الأخرى .

ويمكن لنا ان نستخلص أخيرا ، أن مصر مرت منذ عام ١٩٦١ بتحولات مهمة وواسعة النطاق كنتيجة لقبول الحكم للاشتراكية ، وليس ثمة شك فى أن هناك درجات متفاوتة للثورات الاجتماعية ، ولكن تحليل القوانين الاشتراكية التى املت الملكية واعادة توزيع الدخل يشير الى أنها اى القوانين لم تترك حتى عام ١٩٦٧ — أثرا واضحا على جماهير الشعب المصرى يمكن تصويره بالثورة الاجتماعية . ويبدو أن خلاص الطبقة الوسطى ، وعمال الشركات الصناعية والتجارية الكبرى ومستخدميها ، افراد الطبقة الوسطى من مستأجرى المساكن هم الذين افادوا اكثر من غيرهم من هذه القوانين ، وهم لا يؤنفون فى مجموعهم اكثر من أقلية صغيرة ومميزة من السكان (٣٣) يضاف الى هذا أن عددا من الاجراءات الاشتراكية لا يمثل ابتكارات جذرية ، وانما يمثل تعديلات وتوسعات لقوانين سابقة تعود فى اصولها فى بعض الحالات الى حقبة كثيرة سبقت سن هذه الاجراءات . وهناك اصلاحات اخرى سبق لجذورها ان ظهرت فى القوانين التى سنت منذ عام ١٩٥٢ ، والتى لم توصف عند وضعها بالاجراءات الاشتراكية ، فيمكن القول على سبيل المثال ، ان تأمين الملكية الخاصة يعود فى جذوره الى مصادرة الممتلكات البريطانية والفرنسية اثناء حرب السويس ، ولكن الحكومة استخدمت انذاك الشعارات الوطنية لا الاشتراكية فى تبرير مصادرتها للملكيات الخاصة . وكذلك لم

تدافع الحكومة عن تأميمات فبراير من عام ١٩٦٠ أو يونيو وأوائل يوليو من عام ١٩٦١ على أسس اشتراكية • فلقد امت الحكومة هذه الممتلكات لتضمن المزيد من الاشراف والسيطرة على القطاع الخاص اثناء تنفيذ الخطة الاقتصادية •

وأخيرا توحى الطريقة التى سارت فيها الدولة فى التأميم خطوة اثر أخرى ، مبتدئة ببنك مصر ، ومن ثم الاستيلاء على أكثر من نصف رأسمال ست وثمانين شركة ثم بالاسهام فى اسهم ١٤٧ شركة أخرى ، قبل الانتقال من نحو عامين أو ثلاثة أعوام فى بعض الحالات الى التأميم الكامل ، فان الهدف الثورى للدولة كان يتركز فى الاشراف والسيطرة أكثر من تركزه فى الملكية وتوزيع الثروة •

ثانيا : البعد الاجتماعى :

كانت ولا زالت الطبقات الاجتماعية ، طوال تاريخ المجتمع البشرى مرتبطة من حيث نشأتها وتطورها بل وزوالها بمحددتين أساسيين : أولهما : الثروة وثانيهما : السلطة (authority) فالطبقات وجودا وعدما هى انتاج اجتماعى تاريخى لعلاقة الناس بالثروة فى مرحلة معينة من تطورها ، هذه العلاقة التى تحدد بمعايير ثلاث : ملكية الثروة ، ونظام ادارتها وعائدها الاقتصادى • او بمعنى آخر ^(يعرف الناس) « هى تقسيمات اجتماعية للناس داخل المجتمع ، تقسيمات تجرى بحسب الدور الذى تمثله كل جماعة منهم فى الانتاج ، وبحسب علاقتها بوسائل الانتاج ، ومن ثم بحسب دورها فى التقسيم الاجتماعى للعمل ، وبالتالى بحسب طريقة حصولها على نصيبها من الثروة ومقدار هذا النصيب » (٣٤) • ويعرف كارل ماركس الطبقة الاجتماعية بانها « اى تجمع لاشخاص يؤدون نفس الوظيفة فى عملية تنظيم الانتاج • ولذلك تختلف الطبقات عن بعضها البعض على

أساس أوضاعها الاقتصادية — أى أن الوجود الطبقي يقوم على أساس الوظيفة المشتركة فى إطار عملية الإنتاج — أو أن أسلوب الإنتاج هو الذى يهيىء الظروف لوجود الطبقة الاجتماعية » (٣٥) • أما ماكس فيبر فيعرفها بأنها أية جماعة من الأشخاص يشغلون نفس المكانة الطبقية» (٣٦) • ويميز بين الطبقة المالكة Property Class التى تتحدد مكانة الاعضاء فيها على أساس التمايز فى توزيع الملكية ، وبين الطبقات المكتسبة *acquisition class* التى تحدد الوضع الطبقي عن طريق مدى استغلال الفرص المتاحة والطبقة الاجتماعية التى تتحدد على أساس مجموع المكانات الطبقية للأفراد •

ومن هنا فان المدخل الاقتصادي لفهم الطبقات اساسى ، والذى عن طريقة يمكن فهم جوهر وجودها ، ومظاهر تطورها ، وتأثير ذلك كله على اتجاهات تطورها الداخلى بل والعالمى ، ويمكننا بعد ذلك من بناء مجتمع أرقى وانسان أكثر انسانية • لكن الثروة وحدها ليست بمحدد كافى للطبقات ، وانما تلعب السلطة دورا لا يقل اهمية عن الثروة فى نشأة الطبقات وتطورها واندثارها ، خاصة فى ظروف الواقع المصرى ، الذى لعبت فيه السلطة دورا تاريخيا بارزا ليس فقط فى نشأة الطبقات الاجتماعية وانما فى نشأة الملكية الخاصة فى مجتمعنا على العموم •

ولقد تعرضت السلطة فى مصر عام ١٩٥٢ ، لتغيير حاسم ، ممثلا فى قيام ثورة ٢٣ يوليو التى مهما اختلف الاتجاهات السياسية والايديولوجية بصددتها كانت نقطة تحول بارزة فى قصة الطبقات والصراع الطبقي فى مصر • فالمجتمع المصرى عشية ٢٣ يوليو ، كان ينتابه خلل عظيم بين قوى انتاج البرجوازية الصغيرة والمتوسطة المحجوزة عن التطور نحو نمو رأسمالى متكامل يفتح لها افاق الانتقال الطبقي الى وضع البرجوازية

الاقطاعية المسيطرة ، وعلاقات الانتاج شبة الاقطاعية المسيطرة وشبه
الرأسمالية القائمة على خدمة تحالف الامبريالية البريطانية والطبقة
البرجوازية — الاقطاعية — الكومبرادورية •

فمصلح الطبقة البرجوازية — الاقطاعية — كانت في التكيف مع
الاتجاه نحو الزراعة التصديرية على نطاق واسع منذ نهاية القرن التاسع
عشر • هذا التكيف الذي قام على الجمع بين نمطى الانتاج الاقطاعى
والرأسمالى معا ، ممثلا في استخدام العمل المأجور المتوافر في السوق
باجور منخفضة كأساس للنشاط الاقتصادى ، مع الحفاظ في نفس الوقت
على نمط الانتاج الفردى المتخلف (ادوات العمل البدائية — انتشار
الحيازات الزراعية الضئيلة للغاية) • وهكذا تداخل الاسلوبين الاقطاعى
والرأسمالى لتحالف المالك — المسيطر في الاستغلال الاقتصادى
والاجتماعى لغالبية سكان المجتمع من المصريين وفقراء الفلاحين (٣٧) •

الا أن الثروة المتحققة من هذا النشاط الاقتصادى ، لم تلعب دور
التراكم الرأسمالى الاولى ، لان البناء الفوقى لهذه الطبقة كان في جوهره
اقطاعيا في التفكير والسلوك والقيم بالنسبة لجناحها المصرى ، ورأسماليا
مغامرا يتطلب الربح السريع والوفير بالنسبة لجناحها المتمصر والاجنبى •
حتى الجزء المحدود من الفائض الاقتصادى الذى شذ عن القاعدة واستثمر
في مجالات غير زراعية ، فقد تركز في المجالات غير المنتجة مثل تجارة
القطن والاستيراد والتصدير والبنوك وشركات التأمين والمساكن الفاخرة
وما الى ذلك ، ولم تحتل الصناعة الا لكان الاخير في الاستثمارات
الرأسمالية (٣٨) •

والخلاصة ان مصالح الطبقة البرجوازية — الاقطاعية ، كانت تقف
كسد منيع امام نمو قوى انتاج الرأسمالية (التصنيع — التكنولوجيا) •

وكانت تجمد امكانية تطور البرجوازية الصغيرة نحو مستويات طبقية اعلى • اما مصالح الامبريالية البريطانية (المستتده الى الاحتلال العسكرى) ، فى الحفاظ على مصر كمصدر لخام القطن ، وسوق لسلعها المصنوعة ، قد دفعتها نحو تحطيم انطلاقه البرجوازية المصرية المتوسطة نحو نمو رأسمالى مستقل منذ نهاية القرن الماضى ^(٢٩) • وقد تم ذلك عن طريق اغراق الاسواق المصرية بطوفان من السلع الاستهلاكية الاجنبية ، الذى كانت له نتيجتين متكاملتين ، اولهما افلاس غالبية اصحاب الحرف والورش الصغيرة أو البرجوازية الصغيرة بمعنى اخر ، وثانيهما ، الحصول على باقى الفائض الاقتصادى المتبقى سواء بايدى البرجوازية المحلية أو الجماهير الكادحة •

وهكذا يبق للبرجوازية الصغيرة من مأوى يحميها الامأوى الارض أو مأوى الوظيفة الحكومية • ومن هنا كانت ازمتها ، وكان طريقها نحو التغيير ، الازمة فى انها لجأت الى الارض ، لكن الارض لا تكفيها ولا تغنيها عن جوع ، فبدأت هذه الطبقة تضغط على امكانياتها المحدودة لتعلم ابنائها تعليما عاليا يسمح لها بالالتحاق بالوظيفة الحكومية ^(٤٠) • الا أن تعليم ابناء البرجوازية الصغيرة ، لم يؤدى الى النتيجة المنتظرة ، ففرص العمل المتاحة فى الجهازين الاقتصادى والادارى للدولة محدودة ، بحكم الدور المحدود لنشاط الدولة فى المجال الاقتصادى كما ان فرص العمل فى القطاع الخاص محدودة ايضا ، بحكم طبيعته القائمة على النشاطات غير الانتاجية ، الى جانب ان ادارته اعتمدت فى الغالب على الروابط العائلية ، وانتاجه قام على ادوات شبه حرفية •

ومن هنا فلم يكن للنخبة المثقفة والمتعلمه من هذه الطبقة مكان فى ادارة أى مشروع من هذه المشروعات الرأسمالية محدودة النمو ،

كما ان فرص العمل الحر المستقل كادت تكون معدومة بحكم ضعف الامكانيات المادية لهذه النخبة وضيق سوق العمل المهني نتيجة لضعف النمو الرأسمالى فى المجتمع بصفة عامة (٤١) . لذلك فقد اتجهت اعداد كبيرة من ابناء البرجوازية الصغيرة بل والمتوسطة الى التعليم العسكرى الذى يتميز بوظيفة مضمونه عند التخرج . وهكذا كانت ثورة يوليو هى تعبير مركز عن تناقض اجتماعى حاد بين طبقتين اجتماعيتين . احدهما تملك كل شئ ، والاخرى تملك قليلا من الاشياء ، أو بعبارة اخرى فان الصراع الطبقي عشية الثورة كان صراعا بين البرجوازية الاقطاعية والبرجوازية الصغيرة ، أى صراعا فى اطار البرجوازية المصرية ككل ، على الرغم من مظاهره العامة التى احتوت المجتمع ككل . هذه هى الارضية التى جرى عليها التغيير الطبقي عقب الثورة ولعبت دورا هاما فى تشكيل البناء الطبقي الجديد وتحكمت فى وتيرة صراعاته الطبقيّة (٤٢) .

ولم يشهد البناء الطبقي خلال مرحلة النضال من اجل الاستقلال الوطنى تغييرا جذريا ، بقدر ما شهد عدة تغييرات محدودة على مستوى الصفوة لم تتعداها الى مستوى القاعدة الاجتماعية العريضة الا بقدر يسير محدود . وهذه التغييرات شملت الصفوة الحاكمة على مستوى السلطة ، كما تعرضت للصفوة المالكة على مستوى الثروة ، واثرت على عدد لا بأس به من طبقة فقراء الفلاحين . كما كان من حصيله هذا التغيير الطبقي القضاء على الجزء الاكبر من الصفوة الاجتماعية الاجنبية عقب تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثى فى عام ١٩٥٦ .

الا أنه وفى جميع الحالات اتخذت عملية التغيير الطبقي طابعا سياسيا ، أكثر منه موقفا أيديولوجيا أو اجتماعيا محددا ، أى بمعنى أن ضرب القوى الاجتماعية المالكة للثروة لم يكن لانها تملك ثروة ، وأن الاغلبية

لا تملك ، وانما لان لها دور وفاعلية سياسية فى المجتمع ، قد تحد من فعالية النظام السياسى الجديد ودوره « (٤٣) هذا البعد الهام للاجراءات والتشريعات الاقتصادية كان هو السمة البارزة لعملية التغيير الاجتماعى طوال فترة الخمسينات ، والذى تغيرت الى حد كبير طبيعته خلال فترة الستينات فاتخذ تدريجيا بعدا أيديولوجيا وطبقيا محددا (٤٤) .

١ - السلطة :

كانت انطلاقا طلائع الجيش من أبناء البرجوازية الصغيرة والمتوسطة صبيحة ٢٣ يوليو للاستيلاء على قيادة الجيش وعزل ملك البلاد بعد ذلك فى ٢٦ يوليو ، هى البداية الاولى لتغيير السلطة ، ونقل مقاليدها من يد الاسرة المالكة الاقطاعية شبه الرأسمالية الى يد شباب الضباط من أبناء البرجوازية المصرية المتوسطة والصغيرة . وكان ذلك فى حد ذاته تغييرا طبقيا كاملا ، نقلت بمقتضاه السلطة من يد صفوة الى صفوة أخرى (٤٥) .

وانقد كانت الصفوة الجديدة مختلفة تماما مع الصفوة القديمة ، من حيث أصولها الطبقية ، فالاولى تنتمى الى أصول مصرية صميمة تجىء من صعيد مصر ودلتا مصر ، أما الثانية فأصولها تركية وشركسية وألبانية . واذا كانت الاولى تنتمى بملكيتها ودخولها الى نمط البرجوازية الصغيرة والمتوسطة ، فان الثانية تنتمى الى ملكيات ودخول الطبقة الاقطاعية شبه الرأسمالية . كذلك بالنسبة للثقافة من حيث القيم والتقاليد والسلوك فكلاهما مختلفة عن الاخرى ، أولهما مرتبطة بالثقافة والتراث الوطنى والاخرى مرتبطة بثقافة أجنبية وقيم غربية على المجتمع المصرى (٤٦) .

ان هذه الاصول والمصالح والقيم المتباينة قد وصلت الى نقطة الصدام الاجتماعى بحكم عجز كل منهما عن اشباع حاجات الاخرى ،

خاصة وأن هذا التباين له انعكاساته السباسبية والفكرية نحو قضايا المجتمع وعلى رأسها قضية السيطرة الاجنبية على مقدرات البلاد ووجود قوات احتلال بريطاني في مدن قناة السويس • فقضية الاستقلال السياسي وقضية وجود جيش له مكوناته ومكانته ، هما قضيتان مرتبطتان تماما ، بحكم أن الجيش وظيفته الاولى هي الدفاع عن استقلال وسيادة مجتمعه ودولته •• ووجود الاحتلال وعجز الصفوة الحاكمة عن اخراجه هو تناقض لا يقبله الجيش ولا يتناسب مع وظيفته ودوره في الحياة الاجتماعية للبلاد • ولقد تحولت عملية الحكم بالتدريج من يد الصفوة العسكرية « مجلس قيادة الثورة » الى يد الحاكم الفرد « جمال عبد الناصر » على أساس انتخابه كرئيس للجمهورية • أما فيما يتعلق بالتغيير الاجتماعي داخل السلطة التنفيذية وجهاز الادارة الحكومي ، فكان محدودا فسلطة الثورة استعانت بعناصر من الفئات الوسطى المثقفة والتكنيكية ، لا تختلف كثيرا عن العناصر التي كانت تستعين بها سلطة الاحزاب قبل الثورة في مجال الاعمال المختلفة لجهاز السلطة التنفيذي •

الا أن التغيير الاجتماعي كان يختص بتغليب الجناح العسكري على الجناح المدني في الاعمال الادارية للسلطة التنفيذية ، وذلك بحكم الطبيعة العسكرية للانقلاب الثوري • فانتشرت في أجهزة السلطة عناصر عسكرية عديدة ابتداء من مستوى الوزراء وحتى مستوى الادارة العليا للوظائف المختلفة ، الا أن هذا الانتشار ظل محدودا أيضا بحكم محدودية النشاط الاقتصادي للدولة في نهاية الخمسينات (٤٧) •

والملاحظة الجديرة بالاهتمام ، ان غالبية العناصر المدنية التي استعانت بها السلطة الجديدة ، كانت في غالبيتها بدون انتماء سياسي قبل الثورة ، أو ما يمكن أن نطلق عليهم بحق لفظ « التكنوقراطيين » ، وكان

جزءا كبيرا من رجال البنوك والشركات الكبرى والجامعات ، أما بقية العناصر المدنية الاخرى التى كان لها انتماء سياسى فقد كانت فى غالبيتها تنتمى الى حزبين ، هما الهيئة السعدية (الحزب السعدى) والحزب الوطنى . ولقد تجاهلت السلطة ادخال عناصر وفدية او من الاخوان المسلمين او ذوى الاتجاهات الماركسية ، على الرغم من أن هذه العناصر الثلاث الاخيرة ، كانت فى الحقيقة هى العناصر الاساسية فى الساحة السياسية^(٤٨) .

وعلى مستوى الممارسة السياسية ، فقد حرمت السلطة الجديدة أى ممارسة سياسية خارج اطار الصفوة السياسية . ممثلة فى « مجلس قيادة الثورة » وأعوانه ، وذلك فى اطار اعلان الاحكام العرفية ، وفى ظروف المرحلة الانتقالية التى اختلفت السلطة فى تحديد نهايتها عدة مرات ، تحت وطأة الصراع بينها وبين الاحزاب السياسية المختلفة . وانتهى هذا التردد بقرار حل الاحزاب السياسية كلها ومصادرة أموالها ، وتحريم ممارسة النشاط السياسى لأعضائها ، والذي كان له آثاره العميقة على الوزن السياسى للطبقة البرجوازية الاقطاعية .

٢ - الثروة :

وكان التغيير الطبقي فى اطارها محدودا الى حد كبير ، فلم يتجاوز النتائج التى حققها تنفيذ قانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى ، وقوانين تنظيم مجالس ادارات الشركات المساهمة ، وتشجيع رؤوس الاموال الودّعة على الاستثمار الصناعى ، الى جانب الآثار الاجتماعية والطبقية لعملية تمصير رؤوس الاموال الاجنبية ، ونمو دور السلطة فى النشاط الاقتصادى .

فبالنسبة لقانون الاصلاح الزراعى الاول الذى صدر فى ٧ سبتمبر عام ١٩٥٢ يمكن أن نخلص منه بعدة نتائج أهمها :

(أ) لم يتجاوز جملة المستفيدين منه ثلاثمائة ألف مستأجر زراعى صغير ، تحولوا بفضل تنفيذ القانون الى ملاك صغار تتراوح ملكيتهم من فدانين الى خمسة أفدنة^(٤٩) .

(ب) تحديده للقيمة الايجارية الزراعية بسبعة أمثال الضريبة ، ومنعه لطرد المستأجرين من أراضى الملاك ، مما دعم من وضع صغار المستأجرين الزراعيين . كما دفع فى نفس الوقت كثير من الملاك الى زراعة أراضيهم لحسابهم الخاص ، وبالتالي تحول الطابع الاقتصادى للاستغلال الزراعى الى طابع رأسمالى^(٥٠) .

(ج) تدعيم الوزن الاقتصادى لطبقة أغنياء الفلاحين ومتوسطيهم ، بعد أن اشتروا جزءا كبيرا (١٤٥ ألف فدان) من أراضى كبار ملاك الارض الذين خضعوا للحد الاعلى للملكية (٣٠٠ فدان) تبعا للقانون ، الى جانب تحولهم الى فئة عليا بحكم تغيير سقف الملكية الزراعية ، خاصة وأن غالبيتهم يعيش فى الريف^(٥١) .

(د) اضعاف الوزن الاقتصادى لكبار ملاك الاراضى الزراعية (١٢ ألف مالك) نسبيا ، لان غالبيتهم تحول من زراعة المحاصيل التقليدية الى زراعات الفاكهة والخضروات فحافظوا على مستوى دخولهم المرتفعة خاصة وأنهم تحولوا عن نظام الايجار الزراعى (الاقطاعى) الى نظام الزراعة على الذمة (الرأسمالى)^(٥٢) .

(هـ) التحسن فى الدخل والوضع القانونى لقطاع كبير من سكان الريف (المزارعون والمستأجرون) .

وفي إطار الانعكافة الراديكالية — الاشتراكية — للثورة في عام ١٩٦١ صدر قانون الاصلاح الزراعى الثانى (القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١) الذى نص على تخفيض الحد الاقصى للملكية الارض الزراعية للفرد الواحد الى مائة فدان^(٥٣) . وفى ظل هذا القانون الجديد ثم بيع الاراضى المعاد توزيعها على المنتفعين بسعر يساوى نصف قيمة الارض المقدرة لتعويض صاحبها . وفى عام ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٣٨ لسنة ١٩٦٤ الذى يقضى بأن يتم بيع الارض المعاد توزيعها الى المنتفعين الجدد بسعر يعادل ربع قيمة الارض المقدرة لتعويض ملاكها السابقين ، كذلك ألغيت الفوائد والمصاريف الحكومية^(٥٤) . كذلك نص هذا القانون على سريانه بأثر رجعى على الاراضى التى تم توزيعها منذ صدور قانون الاصلاح الزراعى الاول على أن تسقط الاقساط والفوائد السابقة أداؤها من المنتفعين بتوزيع هذه الارض ، من الثمن المستحق عليهم والمخفض وفق أحكام القانون الجديد .

ونتيجة لقوانين الاصلاح الزراعى المختلفة التى طبقت ما بين عامى ١٩٥٣ — ١٩٧٠ تم توزيع ٨١٨ ألف فدان (أى حوالى ١٢.٥ ٪ من الاراضى الزراعية) على حوالى ٣٤٢ ألف أسرة تضم ١.٧ مليون فرد (أى حوالى ٩ ٪ من سكان الريف المصرى عام ١٩٧٠) وارتفع متوسط حجم الملكية للأسرة من ٣.٤ ٪ الى ٣.٦ ٪^(٥٥) ، وبذلك يمكن اعتبار التغيير الذى طرأ على خريطة الملكية الزراعية خلال العقدين الاخيرين نتيجة مباشرة لما اشتمل عليه قانون الاصلاح الزراعى الاول والثانى . ومن الممكن تتبع التغيرات التى طرأت على خريطة الملكية الزراعية خلال الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٦٥ ، بالجدول التالى الذى يوضح تطور توزيع الملكية الزراعية للارض خلال فترة البحث .

جدول رقم (٣)

يوضح تطور ملكية الأرض الزراعية في (١٩٥٢ - ١٩٦٥)

الوضع في عام ١٩٦٥		الوضع في عام ١٩٦١		التوزيع قبل قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢		التوزيع قبل قانون الإصلاح الزراعي بعد قانون الإصلاح الزراعي لعام ١٩٥٢		حجم الملكية								
عدد الملكيات	المساحة	عدد الملكيات	المساحة	عدد الملكيات	المساحة	عدد الملكيات	المساحة									
بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف	بالآلاف									
عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%									
٥٧,١	٣٦٩٣	٩٤,٥	٣٠,٣٣	٥٢,١	٣١٧٢	٩٤,١	٢٩١٩	٤٦,٦	٢٧٨١	٩٤,٤	٣٨٤١	٣٥,٤	٢١٢٢	٩٤,٣	٢٦٤٢	الملكيات الصغيرة أقل من ٥ أفدنة
٩,٥	٦١٤	٢,٤	٧٨	٨,٦	٥٢٦	٢,٦	٨٠	٨,٨	٥٢٦	٢,٦	٧٩	٨,٨	٥٢٦	٢,٨	٧٩	الملكيات المتوسطة
٨,٢	٥٢٧	١,٩	٦١	١٠,٧	٦٣٨	٢,١	٦٥	١٠,٧	٦٣٨	١,٦	٤٧	١٠,٧	٦٣٨	١,٧	٤٧	١٠ - أقل من ٢٠
١٢,٦	٨١٥	٠,٩	٢٩	١٣,٤	٨١٨	٠,٨	٢٦	١٣,٦	٨١٨	١,٠	٣٠	١٠,٩	٦٥٤	٠,٨	٢٢	٢٠ - أقل من ٥٠
٦,١	٣٩٢	٠,٢	٦	٧,٠	٤٣٠	٠,٢	٦	٧,٢	٤٣٠	٠,٢	٦	٧,٢	٤٣٠	٠,٢	٦	الملكيات الكبيرة :
٦,٥	٤٢١	٠,١	٤	٨,٢	٥٠٠	٠,٢	٥	٧,٢	٤٣٧	٠,١	٣	٧,٣	٤٣٧	٠,١	٣	٥٠ - أقل من ١٠٠
—	—	—	—	—	—	—	—	٥,٩	٣٥٤	٠,١	٢	١٩,٧	١١٧٧	٠,١	٢	١٠٠ - أقل من ٢٠٠
١٠٠	٦٤٦٢	١٠٠	٢٢١١	١٠٠	٦٠٨٤	١٠٠	٣١٠١	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٣٠٠٨	١٠٠	٥٩٨٤	١٠٠	٢٨	المجموع

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي (القاهرة : يونيو ١٩٦٨) ص ١٠٠ - ١١٠ وزارة الزراعة

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : الكتاب السنوي (القاهرة : يونيو ١٩٦٨) ص ١٠٠ - ١١٠ وزارة الزراعة
التعداد الزراعي الرابع ١٩٦١ ، الجزء الأول (القاهرة ، ١٩٦٧) قسم (١)

وبنظرة متفحصة لبيانات هذا الجدول نجد أن التغير الملحوظ في توزيع ملكية الأرض الناتج عن قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ ينعكس فى حقيقة هامة هى أنه بينما بقى نصيب الملكيات الصغيرة ثابتا تقريبا (٩٤ر٤٪) فان نصيبها من الأرض قد ازداد بصورة ملموسة من ٣٥ر٤٪ الى ٤٦ر٤٪ (أى بزيادة قدرها ١١ر٢٪ من المساحة) وجدير بالملاحظة أيضا أن عدد الملكيات المتوسطة فى الشريحة من ٢٠ الى ٥٠ فدانا قد ازداد من ٢٢ ألف الى ٣٠ ألف بعد صدور قانون الإصلاح الزراعى الاول . كما ازدادت مساحة تلك الملكيات المتوسطة من ٦٥٠ ألف فدان الى ٨٠٠ ألف فدان (أى بزيادة قدرها ٢٣٪ من المساحة) فان نمو عدد مساحة هذه الملكيات يعكس بالدرجة الاولى عملية كسب ملكية أرض جديدة عن طريق شراء الأراضى التى أراد كبار الملاك التخلص منها لزيادتها عن الحد الأقصى للملكية المسموح به . ويؤكد ذلك التفسير حقيقة هامة هى أن الشرائح الأخرى من الملكيات المتوسطة (من خمسة الى أقل من عشرة أفدنة ، ومن عشرة الى أقل من ٢٠ فدانا) بقيت دون تغير سواء فى العدد أو المساحة بعد تطبيق قانون الإصلاح الزراعى الاول (٥٦) .

أما بخصوص كبار الملاك (ملاك أكثر من ١٠٠ فدان) فان عددهم ظل ثابتا (٥ آلاف مالك) بينما هبط نصيبهم من الأرض الى ١٣٪ مقابل ٢٧٪ قبل تطبيق قانون الإصلاح الزراعى وقد حدثت تغيرات أخرى فى خريطة ملكية الأرض الزراعية بعد اصدار القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ . بيد أن من الملامح المميزة للإصلاح الزراعى المصرى أن التغيرات فى خريطة ملكية الأرض الزراعية قد اقتضت أساسا على إعادة توزيع الأرض من الملكيات الكبيرة الى الملكيات الصغيرة دون المساس بأوضاع الملكيات المتوسطة . والأهم من ذلك أن الأوزان النسبية للملكيات الصغيرة (أقل

من ٥ أفدنة) والمتوسطة (٥-٥٠ فداناً) في هيكل الملكية الزراعية بقيت دون تغير يذكر أى ٩٤٣٪ و ٥٢٪ على التوالي ، وذلك رغم صدور قانون الإصلاح الزراعى فى عام ١٩٥٢ و ١٩٦٩ •

ولقد كان الهدف الاساسى للإصلاح الزراعى المصرى القضاء على الملكيات الكبيرة وخلق طبقة عريضة من صغار الملاك • وبذا كان الإصلاح الزراعى المصرى نظرياً وتطبيقياً أكثر ميلاً للنموذج الليبرالى لنظام يقوم على توسيع قاعدة الملكية الصغيرة وأكثر بعداً عن النماذج الجماعية أو الاشتراكية لحل المسألة الزراعية •

ومع ذلك فإنه برغم وجود حركتين كبيرتين للإصلاح الزراعى بقى هيكل توزيع ملكية الارض شديد التفاوت • بيد أن الاتجاه الجدير بالملاحظة هو التحسن المطرد فى الوضع النسبى (الزيادة فى العدد والمساحة) للملكيات المتوسطة وعلى وجه الخصوص لدى ملاك عشرين فداناً الى خمسين فداناً خلال الفترة من ٥٢ - ١٩٦٥ • وفى الحقيقة أن متوسط الملاك قد امتلكوا حوالى ثلث الاراضى الزراعية فى مصر عام ١٩٦٥ بينما لم يزد عددهم عن ٥٢٪ من اجمالى ملاك الارض •

وفى ظل هذه الظروف فإن هذه الطبقة من أغنياء الفلاحين (ملاك من ٢٠ الى خمسين فداناً) تمتعت بنفوذ سياسى حاسم فى الريف المصرى حيث ارتقى وضعهم فى السلم الاجتماعى بتملكهم وحيازتهم لمزيد من الارض • ولقد اتجهت اجراءات السياسة الزراعية كافة - سواء كانت فنية أو تنظيمية - نحو تغير ميزان القوة فى الريف المصرى بحيث انتقل مركز الثقل الاقتصادى والاجتماعى من البرجوازية الاقطاعية القديمة الى هذه الطبقة البرجوازية المتوسطة من أغنياء الفلاحين^(٧) ومن ناحية أخرى فإن اجراءات الإصلاح الزراعى قد تركت أثاراً طيبة وملموسة على

مستوى الانتاج الزراعى حيث وجدت طبقة عريضة من الزراع — المستأجرين — نفسها فى وضع أفضل وأكثر استقرارا يمكنها من ادخال التجسينات المؤدية الى زيادة الانتاج الزراعى فى مصر • وقد مثل هذا أحد النجاحات الاساسية للإصلاح الزراعى فى مصر •

٣ — التركيب الطبقي للمجتمع المصرى :

ان أى تصنيف للطبقات فى المجتمع المصرى يجب أن يأخذ فى اعتباره الهوة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تفصل بين الريف والمدنية • وهى هوة لها آثارها على شكل الطبقات وعلى سماتها المميزة ، وعلى فاعلية المحددات التى ستستخدم فى تصنيفها ، والى أن تضيق تلك الهوة وتختفى فلا مناص من معالجة البناء الطبقي منفصلا فى كل من الريف والمدنية • كما أن تحديد نسبة من الافدنة للطبقة ، لا يعنى أن هذا هو أقصى ثروة يمكن أن تملكها أسرة من أفراد هذه الطبقة • اذ يمكن أن تجمع هذه الأسرة الى جانب ملكية الارض الزراعية ، ملكية مواشى وآلات زراعية وورش ورؤوس أموال فى المدينة أو فى الريف وغير ذلك من وسائل الاستغلال الرأسمالى ، كما أن تصنيف الطبقات التالى خضع أساسا لمعيارين أساسيين هما الثروة والسلطة • ويتركب البناء الطبقي فى الريف المصرى من الطبقات الآتية :

(أ) التركيب الطبقي فى الريف :

١ — كبار الملاك الزراعيين :

وتضم من يحوزون من عشرين الى خمسين فدانا ، علاوة على كبار الموظفين • ويعتمد كبار الملاك الزراعيين على العمل المأجور لزراعة أرضهم ويلجأون الى أساليب الزراعة الرأسمالية المتقدمة على نطاق واسع ، حيث

يمكن الاستفادة من « وفورات النطاق Economies of Scale » ولا سيما بزراعة بعض المحاصيل غير التقليدية ذات الربحية المرتفعة (كالفواكه والزهور والخضروات)^(٥٨) • ولقد تحولوا الى « رأسماليين زراعيين » يقومون بتحديث أساليب الزراعة ويلجأون الى مجالات جديدة للاستثمار • والاتجاه العام للتطور في الريف المصرى ولا سيما فى الستينات يشير الى تحول هذه الطبقة الى « رأسمالية زراعية » بالمعنى الشامل للكلمة وذلك بعد تحالفها السياسى مع البرجوازية البيروقراطية الحاكمة • ولقد كشفت « لجنة تصفية الاقطاع » التى شكلت عام ١٩٦٦ عن حقيقة اقتصادية واجتماعية هامة وهى أن كبار الملاك وأغنياء الفلاحين قد تحولوا الى أنشطة رأسمالية متخصصة تأخذ طابع التكامل مثل : اقامة المزارع المتخصصة لتربية الماشية ومنتجات الالبان وغيرها^(٥٩) •

٢ — متوسطو الملاك الزراعيين : وتضم هذه الطبقة من يحوزون اكثر من خمسة افدنه حتى عشرين فدانا • ونتيجة لما تمتلكه هذه الطبقة من حيازات اكبر من المتوفرة لصغار الفلاحين فهى تتمتع بوضع معيشى أفضل ، وهم يلجأون لزراعة أرضهم بواسطة « الاجراء المستديمين » والفلاحون فى هذه المجموعة ينتجون أساسا من أجل السوق ويقومون بزراعة محاصيل غير تقليدية واكثر ربحية (كالمحاصيل النقدية والخضروات) • وبشكل عام فان حيازتهم اكثر كفاءة من الناحية الفنية والتنظيمية ، حيث يتمتعون بتسهيلات أفضل للرى ويستخدمون البذور المنتقاها واساليب الزراعة^(٦٠) • وهم يتمتعون عادة بفائض زراعى وفير يزيد على احتياجاتهم الاستهلاكية وبعد تغطية الالتزامات النقدية الثابتة الاخرى • وغالبا ما يرتبط هؤلاء بانشطة مربحه كالتجارة والاقراض لفقراء الفلاحين عينا أو نقدا • وهذه الطبقة هى التى ارتكز عليها النظام السياسى

عقب قيام الثورة ، وهى التى استفادت من التغيرات السياسية والاقتصادية التى تمت فى عهد الثورة •

٣ — **صغار الملاك الزراعيين :** وتضم حائز واكثر من فدانين حتى خمسة أفدنه ، وتتمتع هذه الطبقة من الفلاحين بحيازات زراعية اكبر نسبيا وتشكل حوالى ٢٥٪ من مجموع عدد الحائزين للارض • وتسود العائلة فى هذه الطبقة كوحدة للانتاج حيث يتم الاعتماد على افراد العائلة للقيام باعمال الزراعة دونما احتياج للاجراء الا فى موسم الحصاد (٦١) • وفى اغلب الاحوال تكفى الزراعة لتلبية معظم احتياجات الاسرة • ولذا فان هذه الطبقة من الفلاحين تتمتع بقدر اكبر من الاكتفاء الذاتى بما يجعلها تحت ضغط اقل للاستدانه من الغير أو الاعتماد على السوق • ولقد كانت السياسة المعلنة للسلطة ازاء هذه الطبقة هى توسيع قاعدتها وذلك بتوزيع اراضى الاصلاح وجزء من الاراضى المستصلحة عليها • وكذلك رفع مستواها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى عن طريق التعونيات الزراعية والوحدات الصحية والمدرسية المختلفة • ولقد تحققت بعض النجاحات ولا شك فى هذا المجال • ولكن المؤكد أن تغييرا جذريا لم يطرأ على ظروف وأوضاع هذه الطبقة ككل • فظروف معيشتها ونمط حياتها اليومية مازال فى الاساس كظروف ونمط حياه اجدادها منذ مئات السنين (٦٢) •

٤ — **فقراء الفلاحين :** وتضم حائز وفدانين فأقل • وتندرج الاغلبية الساحقة من الفلاحين بالتحديد تحت هذه الطبقة من فقراء الفلاحين التى تحتوى على ٥٠٪ من الاسر الحائزة على ارض (سواء كانت مالكة أو مستأجرة) وهى تضم فيما تضم الفلاح المعدم الذى يستأجر قطعة ارض صغيرة بحثا عن قدر من الدخل يسد رمقه وليتقادى العمل لدى الغير بصفة

أساسية كعامل أجير^(٦٣) . ولا يختلف وضع هؤلاء «الفلاحين الفقراء» كثيرا عن المعدمين حيث أن ناتج الزراعة لا يكفي لسد احتياجاتهم الغذائية ولا عالة أسرهم ومن ثم يضطرون للبحث عن دخل اضافى عن طريق العمل كأجراء عند متوسطى الملاك وكبارهم . ويخرج ابناؤهم للعمل كعمال تراحيل من سن مبكرة وغالبا ما يجد هؤلاء الفلاحين الفقراء انفسهم مضطرين للاعتماد على الاقتراض المستديم من المرابين لسد حاجاتهم الاستهلاكية بفائدة لا تقل عن ٢٠٪ ، وعملية الاستدانه المستديمة هذه تمثل فى الحقيقة المصدر الرئيسى لبؤس هذه الجماهير العريضة من الفلاحين الفقراء .

ب (التركيب الطبقي فى المدينة :

١ — البرجوازية الكبيرة : وهى الطبقة التى ارتكز عليها النظام الاجتماعى قبل عام ١٩٥٢ ، وكانت تسيطر على مصدرى الثروة والسلطة فيه (اى الملكية والحكومة) وبقيام الثورة فقدت احدهما الا وهى السلطة . وتضم كبار الملاك العقاريين واصحاب الشركات والمديرون (ومن فى حكمهم) وممثلو هذه الطبقة كونوا اكثر انصافات الميزة للرأسمالية المصرية كطبقة برجوازية متعاونة مع الرأسمالية الاجنبية ، وارتبطت بالرأسمالية العالمية ، وخضعت لها فى ظروف السيطرة السياسية والعسكرية للرأسمالية الاحتكارية البريطانية فى فترة الاحتلال البريطانى لمصر . وكان لهذه الطبقة تأثيرها الاقتصادى والسياسى والايديولوجى على المجتمع المصرى لفترة قريبة » وعلى الرغم من التغيرات التى طرأت على وزن هذه الطبقة فى هذه المجالات فى العشرين عاما الماضية ، الا أنها مازالت تتمتع ببعض الميادين الاقتصادية التى مازالت مفتوحة امامها كالتجارة الداخلية والخدمات والنشاط الزراعى باكملة »^(٦٤) . وفى المجال السياسى مازالت تجد القنوات

التي تتسلل منها الى العمل السياسى والمثال على ذلك تلك الهوة السحيقة بين اصدار القرارات الوردية لصالح الجماهير الشعبية والتنفيذ العملى لهذه القرارات التي يفرعها من محتواها الثورى •

٢ — البرجوازية المتوسطة : تضم اصحاب الورش الحرفية والمتاجر ومتوسطى وكبار الموظفين وغالبا ما تسمى هذه الطبقة بالبرجوازية الوطنية — الرأسمالية الوطنية — ولقد تعارضت مصالحها الاقتصادية مع الاحتكار الاجنبى وقامت على أساس العلاقات الرأسمالية غير الاحتكارية فى مجال السوق • ففى ظروف السيطرة الامبريالية كانت مبعدة عن استغلال الثروة القومية للبلاد • وعلى ذلك ففى فترة الحركة الوطنية التحررية بعد الحرب العالمية الثانية انحازت الى الطبقات العاملة واتحدت معها فى النضال ضد الاستعمار • ودفعت الطبقة الوسطى خلال تطور هذا النضال باحسن ابنائها من كبار المثقفين كفاءة للحركة التحررية « وكانت هذه الطبقة بحكم تركيبها الاجتماعى ممثلة لمصالح فئات كبيرة من السكان » (٦٥) • وفى الخمسينات والستينيات لعبت هذه الطبقة نفس الدور القيادى سواء على المستوى السياسى أو الاقتصادى ، كما انها كسبت فى صفها شرائح كثيرة من المجتمع المصرى بعد قوانين يوليو الاشتراكية •

٣ — البرجوازية البيروقراطية : هى الطبقة الاجتماعية الناتجة عن ترابط ظاهرتين : أولهما ظاهرة سيطرة الدولة على وسائل الانتاج فى المجتمع وثانيهما عزل الجماهير الشعبية عن العمل السياسى المستقل ، وقمع اى شكل من اشكال التنظيم الخاص بها • حينئذ تتشكل طبقة اجتماعية مرتبطة بالدور الاقتصادى المتزايد للدولة ، وتحقق امتيازات مادية وثقافية • تمكنها من أن تحتكر الدور القيادى فى عملية التنظيم الاجتماعى للمجتمع

وهذه الطبقة لا يرتبط وجودها بملكيته الخاصة لوسائل الانتاج ، بقدر ما يرتبط بتحكمها في وسائل الانتاج العامة للمجتمع ككل ، وعلى الرغم مما يحمله هذا التصور من تناقض فالتبقة كما هو معروف لابد ان تقوم على الامتيازات المتوارثة ، في حين ان التحكم في وسائل الانتاج الاجتماعية ، لا يمكن ان يورث (٦٦) .

وعلى الرغم من صحة هذا المنطق الا انه يفتقد في الواقع الفعلى . فلقد اثبتت تجارب مختلفة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، ان رجال القرار السياسى والاقتصادى يعطون مناصبهم بطريقة او باخرى الى ابنائهم ، خاصة عن طريق الامتيازات التعليمية والثقافية . لانهم يخلقون جوا ثقافيا عاما للتنشئة الاجتماعية لابنائهم ، ومن هنا تتكون مملكة البرجوازية البيروقراطية . ويساعد على نمو هذه الطبقة وتدعيمها ، استمرار ارتفاع نسبة الامية في المجتمع وعدم تسييس الجماهير ، والتخلف الاجتماعى واثقافى العام الموروث من سنوات السيطرة الامبريالية على مقدرات البلاد (٦٧) .

ولقد كان قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ، هى المناسبة التاريخية النادرة التى تمكنت هذه الطبقة خلالها من ان تظهر للوجود . فقبل الثورة ، لم يكن لهذه الطبقة من وجود بحكم ان قادة الجهاز الادارى للدولة كانوا انفسهم من اصحاب وسائل الانتاج او كانوا مرتبطين عضويا بهم ، كما ان دور الدولة في النشاط الاقتصادى كان محدودا في دور ضئيل من الخدمات العامة ولم يسكن لها اى دور فعال في التنمية الانتاجية للمجتمع .

الا انه ومع قيام الثورة بقيادة نخبة من البرجوازية الصغيرة المرتبطة اساسا بجزء من جهاز الدولة (الجيش) وفي ظل ضعف الطبقات الاجتماعية

المصرية من برجوازية وبرولتياريا ، فان النخبة قد تميزت باعتمادها على الدولة والجهاز العسكرى ، بالدرجة التى تسمح بالا تعتمد مباشرة على دور احدى طبقات المجتمع وبالتالي يمكن ان تتحرك وتتاور بين المجموعات الاجتماعية المختلفة لفترة زمنية معينة . وهذه هى الارضية السياسية والاجتماعية التى ولدت عليها البرجوازية البيروقراطية ، وكان لها فرعها العسكرى الذى استولى على السلطة فى ١٩٥٢ وتحول بالتدريج الى صفوة سياسية حاكمة وفرعها المدنى الذى تمكن من تكوين علاقات وصدقات مع الفرع العسكرى (اهل الثقة) (٦٨) . ولقد تدعمت هذه الطبقة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا من خلال معركة مارس ١٩٥٤ ومعركة العدوان الثلاثى ١٩٥٦ ، وكذلك بعد صدور قوانين يوليو نرבעت بكامل قوتها وسيطرتها على مقاليد الحكم فى مصر .

٤ — البرجوازية الصغيرة : وتضم اصحاب الورش الحرفية (أقل من خمسة عمال) وصغار ومتوسطى الموظفين . ولقد عانت معظمها من اضطهاد انظام الاقطاعى ، واقتربت بمستوى معيشتها من مستوى الطبقة العاملة . وكان احساسها بوضعها الاجتماعى بالنسبة لطبقتى البرجوازية الاقطاعية والبرجوازية الكبيرة واضحا نتيجة لوجودها فى المدن مما ساعد على تطور وعيها الثورى وازدياد نشاطها ضد سيطرة النظام القائم وخلال عملية النضال الثورى خرجت من هذه الطبقة الكوادر الشابة الرائدة فى الجيش . وفى الاجهزة الحكومية . ولقد كانت اكبر الطبقات حجما وأكثرها فقرا (٦٩) . ولقد احتلت موقفا وسطا بين الطبقة العاملة والبرجوازية المتوسطة وذلك بحكم طبيعتها الثنائية ، وتطلعاتها المستمرة للطبقة الوسطى . ولقد استفادت من انجازات الثورة التعليمية كثيرا ، كما استفادت من عملية الجراك الاجتماعى بعد قوانين يوليو .

٥ — **الطبقة العادلة :** وتضم عمال الحكومة الصناعيين والقطاع العام والعمال الحرفيين والباعة الجائلين (ومن في حكمهم) • وهذه الطبقة تمتاز بعدم ملكيتها لوسائل الانتاج ، وانها تعيش على بيع قوت عملها — العمل المأجور — وليس لها دخل سواء • وتمثل هذه الطبقة بعد حركة التصنيع الاغلبية في البناء الاجتماعى المصرى المعاصر — وتمتاز بارتفاع نسب الامية فيها وتدنى المستويات المعيشية لافرادها • وينعكس ذلك على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك ترتفع نسب معدلات الاصابة بالمرض بين افرادها نظرا لعدم ادراكهم للوعى الصحى او لعدم وصول هذا الوعى اليهم • كما تمتاز بتركزها فى المدن الصناعية الهامة مثل حلوان والمنحلة الكبرى وفى القاهرة والاسكندرية • ولقد استفادت من قوانين يوليو فحصلت على حق تكوين اتحادات عمالية ونقابية لها ترعى مصالحها وتدافع عنها ، ولكن هذه الاتحادات والنقابات افرغت من محتواها • وظلت تابعة للسلطة السياسية ومؤيدة لها • حتى فيما يتعارض مع مصلحة الطبقة العاملة ، ولقد حصلت بعد عام ١٩٦٢ على حق التعليم المجانى الذى تفوق فيه بعض ابنائها فى مجالات عديدة •

ثالثا : البعد السياسى :

لم يكن للضباط الاحرار فى الفترة من ١٩٥٢ الى ١٩٥٤ أية ايديولوجية واذحة سواء الشعار المثلث « الاتحاد والنظام والعمل » وقد كتب احساب عبد القدوس فى مارس ١٩٥٤ يقول : « ان مبادئ الثورة كلها تنحصر فى كلمة واحدة مجردة هى « الاصلاح » اذ كان لقادة الثورة مثاليات أو ايديولوجيات فهمي كلها تنحصر فى مثالية واحدة : الجيش للشعب وليس هناك مثاليات وليس هناك ايديولوجية اخرى » ^(٧٠) ويظهر هذا بوضوح فقدان أى فلسفة ، أو حتى ارادة فى تبني ايديولوجية معينة • ولم يتردد

الرئيس جمال عبد الناصر في الاعتراف بانه : « منذ بدء الثورة لم يكن هناك اى خطة ، ولكن كانت هناك ستة مبادئ اساسية ، منها القضاء على الاقطاع والاستغلال ورأس المال المستغل وتحقيق العدالة الاجتماعية . »
ونقد وضعنا هذه المبادئ الستة امامنا دائما ورحنا يوما بعد يوم وشهرا بعد شهر ، على ضوء التجربة الوطنية ، نتخذ من القرارات ما يفتح الطريق لتنفيذ هذه المبادئ » (٧١) .

ثم توالى بعد ذلك الجهود لتحديد ايدولوجية معينة للثورة بدأت بصور « فلسفة الثورة » في ابريل عام ١٩٥٤ وتأسيس المؤتمر الاسلامى ، لتسليم مقدرات القضية الاسلامية وانتزاعها من ايدى الاخوان المسلمين والاشتراك في مؤتمر باندونج وعلان الحياد الايجابى (١٩٥٥) ثم تبنى نظرية القومية العربية (١٩٥٦ — ١٩٥٨) والتخطيط الاقتصادى والاشتراكية الديمقراطية التعاونية (١٩٥٦ — ١٩٦٠) . وهذه الايدولوجية التى بدأت منذ عام ١٩٥٦ ، ولم تخلق من العدم ، وانما هى حصيلة اتجاهات الفكر المصرى المعاصر الاساسية لم تطبعها الضرورة الاقتصادية والجغرافية فقط ، بل طبعها كذلك الصراع العالمى بين الاشتراكية والرأسمالية فى فترة أفول الاستعمار .

ولعل مناقشة التكوين الاجتماعى والثقافى للضباط الاحرار يعطى صورة واضحة عن مشاربهم فى السياسة والحكم ، فلقد كان عشرون منهم ينتمون الى برجوازية المدن — الطبقة الوسطى — والريف الصغيرة ، وهى الطبقة التى ارتبطت بالقومية الاسلامية أو الجماعات المؤيدة للفاشية وهناك ثلاثة فقط من بين هؤلاء الضباط القيايين (على صبرى وحسين ذو الفقار صبرى وثروت عكاشة) تلقوا ثقافة أوربية ، نظرا لبيئتهم

الاجتماعية ، ومن خلال دروسهم الثانوية والعليا ، أما البقية الباقية منهم فقد اعطاهم الوفد فرصة الدخول في الكلية العسكرية لأول مرة • وعلى اثر حادث ٤ فبراير ١٩٤٢ ، انتمى الغالبية الساحقة لقيادة الضباط الاحرار الى الفريقين المعارضين للبرالية العقلانية والديمقراطية التي كان يمثلها عام ١٩٥٢ ، الوفد والماركسيون ، الا ان هؤلاء الشباب كانوا وطنيين بصورة بديهية للوفد ولوزير حربيته حمدي سيف النصر باشا ، وكلهم متعطشون لتحرير وطنهم من الاحتلال العسكري ، ولاسترجاع عزته وكرامته (٧٢) • ويمكننا تقسيم البعد السياسي للثورة في ثلاث مراحل مميزة هي :

١ - المرحلة الاولى (١٩٥٢ - ١٩٥٦) :

رغم أن الكلمات التي تحدث بها اللواء محمد نجيب — القائد الاعلى للجيش — في ندائه الذي وجهه بتاريخ ٢٤ يوليو ١٩٥٢ تنص على أن الثورة تشد « الاصلاح والتطهير في الجيش • ورفع لواء الدستور ، الا أن الاشاعات كثرت حول استعداد الجيش لحل الاحزاب السياسية وفرض ديكتاتورية عسكرية على البلاد • وعلى الفور وفي مساء نفس اليوم ، وجهت قيادة الاركاز العامة بيانا الى الامة جاء فيه « تعلن قيادة الاركاز العامة انها لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم • وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية الى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها واجهزتها ، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور » (٧٣) • ومع ذلك فقد اعيدت الرقابة على الصحف في ٢١ اكتوبر عام ١٩٥٢ •

وفي العاشر من ديسمبر اعلنت الحكومة تعطيل الدستور ، وفي ١٣ ديسمبر عين مجلس قيادة الثورة محمد نجيب « قائدا للثورة » (٧٤) • وفي

١٦ يناير عام ١٩٥٣ حلت الاحزاب السياسية ، وصدرت ممتلكاتها وفرضت الإقامة الجبرية على زعمائها بانتظار تقديمهم الى المحاكمة • وفي الشهر ذاته بدأ تطهير الجيش وتم تسريح ٤٥٠ ضابطا ^(٧٥) وبدأ البحث عن صيغة جديدة للتنظيمات السياسية في مصر ، بعد ان تخلصت الحكومة من المعارضة ، بكافة فصائلها السياسية اليمينية واليسارية •

أ (هيئة التحرير : وفي ٢٣ يناير عام ١٩٥٣ جرى تأسيس تنظيم سياسى واحد باسم « هيئة التحرير » وأصبح جمال عبد الناصر امينا عاماله وفي ١٦ يونيو عام ١٩٥٣ دخل حكومة محمد نجيب أربعة أعضاء من مجلس قيادة الثورة وأصبح جمال عبد الناصر نائبا لرئيس الوزراء ووزيرا للداخلية ، وعبد اللطيف البغدادى وزيرا للحربية ، وصلاح سالم وزيرا للثقافة والارشاد القومى ، ورفع عبد الحكيم عامر الى لواء وعين قائدا للقوات المسلحة وبعد يومين في ١٨ يونيو الغيت الملكية رسميا وأعلنت « جمهورية مصر » ^(٧٦) ولقد اصبح تنظيم « هيئة التحرير » أعلى سلطة سياسية في البلاد ، ولقد اشتمل برنامجها السياسى على ما يلى ^(٧٧) :

١ — اجلاء القوات الاجنبية (البريطانية) عن وادى النيل دون قيد أو شرط •

٢ — تمكين السودان من تقرير مصيره •

٣ — تحقيق الاهداف والمصالح الاساسية للشعب ، بحيث يؤمن على حقوقه وحرياته وفقا لدستور يسجل ارادته •

٤ — إقامة مجتمع على أساس من الايمان بالله والوطن والثقة بالنفس للتخلص من أسباب التخلف والضعف •

٥ — توجيه النظام الاقتصادى الى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية،
وحسن توزيع الثروة ووسائل الانتاج ، واستغلال موارد البلاد الطبيعية،
وتشييد الصناعات على نطاق واسع وتشجيع استثمار رؤوس الاموال
فيها .

٦ — كفالة الحقوق والحريات السياسية من الفاحيتين السياسية
والاجتماعية ، فالمواطنين سواء امام القانون ، ومن حقهم التمتع بحرية
الفكر والرأى والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية، ومن واجب الدولة ازاءهم
تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة .

٧ — تبصير المواطنين بواجباتهم وحقهم على التضامن والتضافر
والعمل المنتج للنهوض بتبعات الاصلاح .

٨ — دعم الصلات مع الشعوب العربية ، لتحقيق التعاون الفعال
بينها فى شتى المجالات .

٩ تعزيز ميثاق جامعة الدولة العربية ، ليكون أداة لخدمة شعوبها
وبلوغ امانها المشتركة .

١٠ — تأكيد استعدادنا للتفاهم مع أى شعب يظهر حسن نواياه
نحونا .

١١ — التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة بمد المطالبة بها ، فى
خدمة حرية الشعوب ورفاهيتها .

وعلى الرغم من ان هذه المبادئ فى جملتها كانت تعطى الثورة فرصة
ملء الفراغ السياسى الذى حدث بعد تصفية الاحزاب السياسية فى ١٦
يناير ١٩٥٣ ، الا أن ذلك لم يحدث ، فبمعيار ما حققته هيئة التحرير من

نتائج نستطيع القول بانها عجزت عن تحقيق ايه نتيجة ويعزى ذلك الفشل لعدد من الاسباب أهمها : « أن نظام العضوية المفتوحة سمح للاقطاعيين والاثرياء بالسيطرة عليها كما انها لم تحظ بقيادة واعية • يضاف الى ذلك ابتعاد قطاعات واسعة من المثقفين عن التنظيم وسلبية من انضم منهم اليه • ولم تكن لهذا التنظيم اية سلطة سياسية وبذافيد أ هزيلا وظهر كيانا بدون جوهر • ولم تستند هيئة التحرير الى اساس اجتماعى واضح، مما جعلها تظهر فى شكل تنظيم ادارى فى الوقت الذى احتاجت فيه البلاد الى تنظيم سياسى وتطلع الشعب الى تنظيم اخر ساعد على ظهور قيادات قوية تعمل من اجل البلاد وتحمل مسئولياتها » (٧٨) •

ب (مارس ١٩٥٤ : وفى فبراير ومارس عام ١٩٥٤ تمت المواجهة الحاسمة بين رجال الثورة أنفسهم من المنتمين الى الوفد والشوعيين والايوان المسلمين وحزب مصطفى كمال صدقى الديمقراطى بالاضافة الى عناصر مختلفة من الجيش ، كانت تقوم بحملة متواصلة لاعادة الحريات الديمقراطية والعودة الى الدستور • وانهاء الديكتاتورية العسكرية • سميت هذه المواجهة بازمة مارس ١٩٥٤ • وبعد عدد من الاجتماعات العاصفة قدم اللواء محمد نجيب استقالته فى ٢٣ فبراير ، ولكن تدخل القوات المسلحة المدرعة بقيادة خالد محى الدين ، جعله يعود الى الحكم • ولقد لعبت « هيئة التحرير » دورا هاما فى تأييد جناح جمال عبد الناصر بتنظيم سلسلة من الاضطرابات والمظاهرات الجماهيرية فى ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ مارس فى القاهرة والاسكندرية (٧٩) • وفى ٢٨ مارس أعلن مجلس قيادة الثورة ان انتخابات الجمعية التأسيسية التى كان موعدا اجرائها قد حدد فى يونيه ١٩٥٤ ، وقد ألغيت ثم قام باعادة تشكيل الحكومة مبعدا اللواء محمد نجيب عنها وعن مجلس قيادة الثورة وفى ١٥ ابريل أعلن مجلس

قيادة الثورة اسقاط كل الحقوق السياسية عن القادة السياسيين لاجزاب
الوفد والاحرار الدستوريين والسعديين الذين شغلوا مناصب وزارية
بين الفترة من عام ١٩٤٢ الى ١٩٥٢ وفي ١٨ ابريل عام ١٩٥٤ أصبح جمال
عبد الناصر رئيسا لمجلس قيادة الثورة ورئيسا للوزراء (٨٠) .

وبين ديسمبر عام ١٩٥٣ ويناير عام ١٩٥٤ كانت محكمة الثورة
المنعقدة بشكل مستمر قد اصدرت احكامها بالسجن والاشغال الشاقة
على عدد كبير من زعماء العهد البائد وفي ٤ مايو صادرت الحكومة جريدة
« المحررى » التى كان مديروها قد غادروا البلاد ، وغرض على احسان
عبد القدوس ، رئيس تحرير « روز اليوسف » أن يساير النظام الجديد
بعد أن قضى بضعة ايام فى السجن (٨١) وبذلك تعزز الموقف الداخلى
للثورة .

وفى مجال السياسة الخارجية ، قامت حكومة الثورة بنشاطات واسعة
ولاسيما بعد اشتراك مصر فى مؤتمر « باندونج » الذى اعتبر موقفا ايجابيا
ضد الاستعمار ، بعد رفض حلف بغداد الاستعماري . وفى هذا المؤتمر
اعلن عبد الناصر ، « ان بلادى ، وهى مخصصة لمبادئ الحياد الايجابى
وميثاق الامم المتحدة ، أيدت دائما جميع الجهود التى نهضت الى تنمية
التعاون والوفاق العالمى . وفى سبيل تلك الغاية لم تربط نفسها بأى من
الكتلتين فى الحرب الباردة ، ايمانا بان مثل ذلك الارتباط يزيد التوتر بدل
أن يخففه (٨٢) وبعد مؤتمر « باندونج » تمت صفقه الاسلحة النسيجية
التي دعمت موقف مصر العسكرى ، وبعد فشل العدوان الثلاثى على مصر
وتأميم قناة السويس والشروع فى بناء السد العالى ، اخذت حكومة
الثورة تكسب الانصار على المستوى العالمى سواء أكان فى الدول
الافريقية أو الاسيوية وبعض دول أوروبا الغربية . ولقد اعلنت مصر

صراحة موقفها من الاستعمار بأشكاله القديمة والحديثة وأخذت تتأصر حركة التحرر العالمى وتناهض الاستعمار (٨٣) .

٢ — المرحلة الثانية (١٩٥٦ — ١٩٦١) :

فى هذه المرحلة تم انجاز أربع خطوات رئيسية حددت معالمها هى :
دستور ٢٥ يونيو ١٩٥٦ ، تأسيس الاتحاد القومى فى ٢٨ مايو ١٩٥٧ ،
انتخاب مجلس الامة فى يوليو ١٩٥٧ ، وأخيرا وحده مصر وسوريا فى
فبراير عام ١٩٥٨ . ونستطيع القول ان جمال عبد الناصر قد استفاد
من تجربة « باندونج » حيث تعرف خلالها على ماوصلت اليه البلدان
الناشئة حديثه الاستقلال ، وادراك الاهمية الاساسية لتعبئة الشعب من
اجل الدفاع والبناء ، وبالتالى فى تبنى شكل معين من الديمقراطية الموجهة،
كما اكتشف عند ولاده التضامن الاسيوى — الافريقى سنداً ، يزداد
اهمية للمهمات التى كان ينوى انجازها فى مصر .

ففى يناير عام ١٩٥٦ ، اذاع مشروع دستور الجمهورية المصرية ،
ولاول مرة فى التاريخ اعلنت مصر فيه نفسها عربية : « مصر دولة عربية
مستقلة ذات سيادة . وهى جمهورية ديمقراطية ، والشعب المصرى جزء
من الامة العربية » (المادة (١)) . وتبع ذلك عدة مواد بشرت بعودة الى
ديمقراطية ما : « التضامن الاجتماعى اساس المجتمع المصرى » (مادة
٤) « تكفل الدولة الحرية والامن والطمانينة وتكافؤ الفرص لجميع
المصريين » (مادة ٦) ، « يحظر ايذاء المتهم جسمانيا أو معنويا » (مادة :
٣٧) ، « حرية الرأى والبحث العلمى مكفولة » (مادة : ٤٤) ، « انشاء
النقابات حق مكفول » (مادة : ٥٥) . وفى الاقتصاد اعلن الدستور
« التمسك بالتخطيط وبرأسمالية الدولة » (مادة : ٧) . بينما اكد فى نفس

الوقت أن : « النشاط الاقتصادي الخاص حر » (مادة : ٨) • واعترف
الباب الثالث (الحقوق والواجبات العامة) بالحق في جميع الحريات ،
ولكن (حدود القانون » ^(٨٤) دائما ، بينما كان دستور ١٩٢٣ قد اعطى
صفة مطلقة لبعض الحريات ولاسيما الحرية الشخصية •

اما السلطة التشريعية فقد حصرت بمجلس منتخب واحد يدعى
مجلس الامة (الباب الرابع ، الفصل الثاني ، المواد ٦٥ ، ١١٨) لكن
رئيس الجمهورية هو الذي يعين أو يعفى الوزراء من مناصبهم (المادة
١٦٤) ولا يسمح بالعمل لاي حزب سياسي ولكن « يكون المواطنون اتحادا
قوميا للعمل على تحقيق الاهداف التي قامت من اجلها الثورة ولحث
الجهود لبناء الامة بناء سليما من النواحي السياسية والاجتماعية
والاقتصادية » وورد في الباب الثالث الذي يبحث في (احكام انتقالية
وختامية) ما يلي : « يتولى الاتحاد القومي حق الترشيح لعضوية مجلس
الامة » (المادة : ١٩٢) ^(٨٥) وفي يونيو جرى استفتاء مزدوج انتخب
جمال عبد الناصر رئيسا لجمهورية مصر بنسبة ٩٩ر٨٤٪ من الاصوات ،
وأقر الدستور المقترح بنسبة ٩٩ر٨٪ •

الاتحاد القومي :

في ٢٨ مايو ١٩٥٧ أسس « الاتحاد القومي » بمرسوم جمهوري
وعينت لجنته التنفيذية وكلفت بانتقاء المرشحين للانتخابات التشريعية ،
وكانت اللجنة مكونة من عبد اللطيف البغدادي ، وزكريا محي الدين وعبد
الحكيم عامر بالاضافة الى رئيسها جمال عبد الناصر ومن اصل ٢٨٠٥
مرشحا تقدموا في ٢٨٤ دائرة انتخابية كان قد اعيد تقسيمها لمنع الوفد
من النجاح في مناطقه السابقة ، وافقت اللجنة على ١١٨٨ مرشحا • ولقد

اظهرت نتائج الانتخابات التي اعلنت في ١٥ يوليو ان مجلس الامة يتسع لمثلين عن مختلف اتجاهات الطبقة الوسطى • وكان من بين المرشحين الفائزين ١٦ وزيرا ، من مستشارى الدولة ، ٤٦ محاميا ٤٦ مزارعا ، ٤٠ من عمد القرى ، ٣٣ ضابطا فى الجيش ، ٢٠ طبيبا ، ٢٠ موظفا كبيرا و٤ رجال أعمال ، مذيخان اذاعيان ، شيخ واحد ، ٩ صناعيين ، ١٥ من ملاك الاراضى ، ١٤ ضابطا من البوليس ، ١٢ مهندسا ، ١٩ استاذا جامعا ، ١٠ تجار، ٨ قضاة، ٨ صحافيين ٥ من مشايخ البلد ، ٤ من مراقبى الحسابات، ٤ صيادلة ، امرأتان ، ٧ موظفين ، ٤ عمال • وعقد الاجتماع الاول للمجلس فى ٢٢ يوليو لانتخاب الرئيس ، ففاز عبد اللطيف البغدادى ^(٨٦) .

وفى هذا الوقت ايضا كان العمل نشطا لجعل « الاتحاد القومى » فعالا • وقد شمل المرسوم الذى صدر فى ٢ نوفمبر ، بتحديد دستور الاتحاد القومى والغايات منه وهى : « تحقيق اهداف ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وبناء مجتمع اشتراكى ديمقراطى تعاونى متحرر من كل استغلال سياسى واجتماعى واقتصادى » (المادة : ١) ويشرف على التنظيم لجنة تنفيذية عليا يعينها الرئيس ^(٨٧) ورغم كل الحواجز والضغوط ، ورغم تقسيم الدوائر الانتخابية بشكل اعتباطى ، لم يأت المجلس « خانعا » وقد ضم عددا كبيرا من الاعضاء الموسورين بالاضافة الى أن غالبية مندوبى الاقاليم كانوا يفضلون النظام القديم بوجه الزراعى • ولقد تجمعت المعارضة الديمقراطية التى كانت قد برزت فى مارس ١٩٥٤ بشكل خفى فى البداية ثم اخذت تعلن عن نفسها شيئا فشيئا • أراد النواب أن يمارسوا السلطة التشريعية لانه لم يكن فى استطاعتهم ولا فى سلطتهم اقالة الحكومة ^(٨٨) .

ويمكن القول ان الاتحاد القومى فشل — كتنظيم سياسى — فى

القيام بمهامه لذات الاسباب التي أدت الى فشل تنظيم هيئة التحرير
لافتقاد كل منهما النظرية السياسية ودليل العمل والقيادة الواعية المترسة
في العمل السياسى (٨٩) • غير أنه من الناحية الايجابية قد استطاع ان
يحقق نتائج ايجابية في مجال تنظيم قوى الشعب ونشر مناخ اشتراكى
عام وبدء وضع اللامسات الاولى للممارسة الديمقراطية في نطاق
الجمهير وهياً الجو لظهور التنظيم التالى له وهو الاتحاد الاشتراكى
العربى •

وفي هذه الفترة تمت الوحدة مع سوريا وكسبت مصر بذلك تأييدا
كبيرا من الدول الاسيوية — الافريقية وزادت نشاطات الثورة على
الصعيد السياسى العالمى بتأميم وتمصير البنوك والشركات الاجنبية ،
ومحاربة الاستعمار بشكل واضح في المحافل الدولية ، وأخذت مصر بذلك
تكسب ثقة العالم فيها وثقة دول العالم الثالث التي كانت تنشد الاستقلال
والثورة ، وراحت الثورة تمد يد العون لكل الدول التي تحارب الاستعمار
وتتاهضه ، وبذلك فقد كان هناك تكامل بين السياسة الداخلية والخارجية
للثورة •

٣ — المرحلة الثالثة (١٩٦١ — ١٩٦٧) :

لقد بدأت هذه المرحلة بالتأميمات في القطاع الاقتصادى ، وكذلك
بإعلان ميثاق العمل الوطنى ، ولقد أوضح الميثاق أن « الاشتراكية هي
الطريق الى الحرية الاجتماعية » وأن « الاشتراكية العلمية هي الاسلوب
الملائم لايجاد الطريقة الصحيحة المؤدية الى التقدم » (٩٠) وقد أقبر
الميثاق بالرغم من المعارضة المتعصبة التي اثارها الاخوان المسلمون •
وانشئ تنظيم جديد « الاتحاد الاشتراكى العربى » باعتبارة الجهاز

المركزي للنشاط السياسى وكان من المفروض فيه ان يمثل كل القوى الشعبية • على أن يكون للعمال والفلاحين ٥٠٪ من مقاعد كل لجان الاتحاد الاشتراكى العربى ، وكذلك فى مجلس الامة المقبل ^(٩١) • ولقد أقصى الاتحاد الاشتراكى أولئك الذين ينتمون الى الاحوان المسلمين ، ولكنه أقصى بعض يسارين بصفتهم الفردية •

الاتحاد الاشتراكى العربى :

وفى ٨ ديسمبر عام ١٩٦٢ صدر النص الكامل للقانون الاساسى للاتحاد الاشتراكى العربى الذى نص على أن الاتحاد الاشتراكى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس مبدأ الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العامل من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية • وهو أداء هذا التحالف فى تحقيق قيم الديمقراطية والاشتراكية ، وفى متابعة العمل الوطنى فى مختلف مجالاته، ودفع هذا العمل الوطنى الى أهدافه المرسومة ^(٩٢) ولقد تم ذلك كله بعد انفصال سوريا عن مصر فى ٢٨ سبتمبر عام ١٩٦١ ، معبره بذلك عن ازمة تحالف القومية والاشتراكية فى العالم العربى • وبعد الانفصال بدأت ثورة يوليو وقيادتها تؤكد على الاتجاه السياسى الجديد لها ، الاتجاه فى طريق الاشتراكية كوسيلة وكهدف لبناء المجتمع العصرى الجديد فى اطار صيغة « الاشتراكية العملية » وعلى اساس تحالف جماهيرى يتمثل فى « الاتحاد الاشتراكى » •

وفى ذلك الوقت جرى التأكيد على الطابع الخاص للتجربة الاشتراكية المصرية ورفضها للحلول غير السلمية للصراع الطبقي وعدم التزامها بصيغة ديكتاتورية البروليتاريا ، كما جرى التأكيد على خطورة الثورة المضادة الكامنة داخل مواقع الطبقة المالكة وأثرها على تعويق المد الثورى

وعزل الثورة عن أنصارها الحقيقيين^(٩٣) . كما كان اتجاه الثورة السياسى لرفض الدخول فى تحالف عسكرى أو اقامة قواعد عسكرية للمعسكر الغربى عندها مصدرا لضغوط مستمرة من قبل الدول الامبريالية ابتداء من محاولات ضمها لحلف بغداد وانتهاء بمحاولات ضمها للمؤتمر الاسلامى وكانت الضغوط تتصاعد درجاتها أو تنخفض حسب الاتجاهات السياسية التى تتخذها الثورة ومثال ذلك فى الحصار الاقتصادى ردا على تأميم قناة السويس المواجهة العسكرية للعدوان الثلاثى تصعيدا لاسقاط النظام فى الخمسينيات ، أو قطع معونات القمح الأمريكى ردا على الاتجاه الى الاشتراكية ثم فى المواجهة العسكرية فى يونيو ١٩٦٧ تصعيدا لمحاولة اسقاط النظام مرة اخرى فى الستينيات .

وكما جلب الاتجاه السياسى للثورة عداء الرأسمالية المحلية والاستعمار العالمى ، الا أن هذا الاتجاه ذاته جلب لمصر فوائد اقتصادية وسياسية لم تكن لتحصل عليها بدون استمرارها فى هذا الاتجاه الوطنى الشريف . ولقد كان اتجاه الثورة فى السياسة الخارجية بارزا من اللحظة الاولى لقيامها فى قول جمال عبد الناصر : « نعادى من يعادينا ونصادق من يصادقنا ، وأعلنت الثورة سياسة الحياد الايجابى وترعمت حركة الدول غير المنحازة عالميا رغبة منها فى الوقوف بعيدا عن الحرب الباردة التى تصاعدت حدتها فى الخمسينيات وخلال تطور ثورة يوليو فانها حققت من المكانة الدولية سواء فى العالم الثالث أو فى كلا المعسكرين الاجتماعيين ، مما دعا الى احترامها ، وتقديرها لموقفها فى مساعدة حركة التحرر الوطنى أو فى محاربتها للامبريالية أو تحالفها مع القوى الاشتراكية ، كانت سياستها فى هذه المجالات الثلاثة عنوانا واضحا عن المصالح الحيوية للشعب المصرى والامة العربية والسلام العالمى .

ونستطيع القول ان الثورة قد حققت نجاحات واسعة في مجال السياسة الخارجية ، ولكنها لم توفق في تحقيق تلك النجاحات داخليا بنفس الدرجة ، فان تجربة الاتحاد الاشتراكي لم تؤت، كل الثمار المرجوه منه رغم اعادة التشكيل عدة مرات ، ومرجع ذلك الى عيوب في الشكل أى في التنظيم السياسى وليس الى قصور فى الجوهر وهو فكرة التحالف ويمكن أن نوجز العيوب الى أمور ثلاثة : الاول : هو أسلوب تحقيق التجمع الكبير الذى يجب أن يكون معبرا عن حقيقة تنظيم سياسى يمثل هذا التحالف الواسع . والثانى : الخلط بين أسلوب الحزب الواحد وأسلوب التحالف . والثالث : هو علاقة التنظيم السياسى بالسلطة ^(٦٤) . الى جانب سيادة مفهومي كلاهما خاطيء : المفهوم الاول : هو ما أسماه البعض « الاتحاد الاشتراكي جهاز السلطة » ان مهمة الاتحاد الاشتراكي شرح وتفسير وتبرير كل ما تتخذه الحكومة من اجراءات . والثانى : وقد اسماه البعض « الاتحاد الاشتراكي جهاز الشعب » . والمفهوم الاول يفرغ التنظيم السياسى من كل محتوى ويحوله الى جهاز اعلام يروج لنشاط الحكومة « الاتحاد الاشتراكي جهاز الشعب » . والمفهوم الاول يفرغ التنظيم وحركتها السياسية لكى تستفيد بما يقوم لها من انتقادات أما المفهوم الثانى : فهو يحول التنظيم انسياسى عمليا الى حزب معارض لانه يعنى التصرف كما لو كان فى البلد حزبان احدهما فى الحكم والاخر يعارض باسم مصالح الجماهير . هذا هو ما اثبتته التجربة العملية للاتحاد الاشتراكي .

هذا الى جانب سيطرة المركزية فى اجهزة الدولة ، وكانت كل خطوة الى الامام تأتى كقرار من جهاز الدولة من فوق ، وليس كمبادرة من الشعب . وكانت النتيجة الطبيعية نمو واتساع اللامبالاه السياسية فى

بلد كان يعج بالحماس ، اذ كانت الدولة تصر على عمل كل شئ بنفسها ، وبواسطة السلطة ، وذلك من خلال جهازها الادارى التكنوقراطى • ولقد نتج عن ذلك ايضا ما اكده احمد بهاء الدين رئيس تحرير جريدة « الاخبار » عام ١٩٦٢ : « ما نكتشفه أولا ، داخل الجمهورية العربية المتحدة ، هو أن الثورة ركزت جهودها على بناء (الخصائص المادية) للمجتمع الاشتراكى دون ان تركز على (الخصائص الانسانية) ، أى الاشتراكيين ، فلا يمكن أن تكون هناك اشتراكية بدون اشتراكيين » (٩٥) •

خاتمة :

يتضح لنا مما سبق أن التطورات الجوهرية التى حدثت فى المجتمع المصرى فى الجانب الاقتصادى تطورت ببطئ وتدرجيا منذ عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦١ ، وبعد ذلك سيطرت الدولة على وسائل الانتاج كافة وتخلصت من قمم الرأسمالية المصرية التى رفضت التعاون معها منذ البداية • وفى الجانب الاجتماعى لم يحدث هناك صراع طبقى ، بل حاولت الدولة تدرجيا أيضا أن تتخلص من قمم انطبقات الرأسمالية الصناعية والزراعية والتجارية • وذلك بعد هيمنتها على اقتصاد البلاد ، وبعد صدور القوانين الاشتراكية • الا اننا لا يمكن القول بأن الفوارق الطبقيه زالت ، بل نمت طبقات جديدة فى المجتمع هى طبقة البرجوازية البيروقراطية • وفى الجانب السياسى ، تخلصت الدولة من كل القوى السياسية ، والاحزاب السياسية اليمينية واليسارية بتصفيتها فى عام ١٩٥٤ ، وشكلت لنفسها تنظيمها السياسى (الاتحاد الاشتراكى العربى) وحاولت ان تذيب بقية القوى السياسية فيه •

مراجع الفصل الاول

- (١) سعيد على حافظ ، تطوير السياسة التعليمية في المجتمع العربي [بيروت : دار الكشف للنشر والطباعة والتوزيع ، ١٩٦٧] ص ١١ .
- (٢) فؤاد مرسى ، الابعاء الاقتصادية للحرب العالمية الثانية (الطبعة، العدد ٩ ، السنة ٣ ، ١٩٦٧) ص ٤٧ .
- (٣) البنك الاهلى ، النشرة الاحصائية (المجلد ١٥ ، العدد الاول ، ١٩٦٢) ص ٥ .
- (٤) محمرد متولى ، الاصول التاريخية للراسمالية المصرية وتطورها (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٤) ص ٢١٦ .
- (٥) محبوب متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ .
- (٦) الاهرام ، عدد ٢٦ يناير ، عام ١٩٥٤ (من تصريح للسيد صلاح سالم وزير الارشاد القومى) .
- (٧) الاهرام ، عدد ١٥ ديسمبر ، عام ١٩٥٤ (من تصريح للدكتور عبد المنعم القيسونى وزير الخزانة .
- (٨) البنك الاهلى ، النشرة السنوية لعام ١٩٥٤ ، ص ٩ .
- (٩) بنك مصر ، تقرير مجلس الادارة عن السنة المالية المنتهية فى ٣١ ديسمبر عام ١٩٥٥ .
- (١٠) راشد البراوى ، الفلسفة الاقتصادية للثورة — من الناحيتين النظرية والعملية — (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٥٥) ص ٤٧ .
- (١١) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٢ ، ترجمة : صليب بطرس (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٦) ص ١٧٥ ومحمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٩ .

U. N., *Economic Development in the Middle east*, (New York, 1956),
P. 13.

- (١٢) نشرة لجنة التخطيط القومى ، رقم ١٤٩ ، ص ص ١٩ — ٢٠ .
- (١٣) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٣ .
- (١٤) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٦٥ .

O'Brien, Patric, *The Revolution in Egypt's Economic System*, (London, (١٥)
Oxford University, 1966), P. 84.

- (١٦) عبد العظيم رمضان ، **صراع الطبقات في مصر ١٨٣٧ — ١٩٥٢**
(بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٨) ص ص ١٢٠ — ١٢٧ .
- (١٧) عبد الغنى سعيد ، **الأعمال وثورة ٢٣ يوليو** (القاهرة : الدار القومية
للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ص ١٣٢ — ١٣٣ . **ومجلة العالم العربى ،**
الشركات المساهمة في مصر (عدد ١٠ ابريل ، عام ١٩٤٧) .
- (١٨) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٣٦ .
- (١٩) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .
- (٢٠) الجمهورية العربية المتحدة ، **الدستور المؤقت ،** مارس عام ١٩٥٨
- (٢١) جمال عبد الناصر ، **خطابه في عيد الثورة لعام ١٩٥٩** (عيد الثورة
السابع ، ٢٣ يولية ، ١٩٥٩) .
- (٢١) على الجريتلى ، **التاريخ الاقتصادي للثورة ٥٢ — ١٩٦٦**
(القاهرة : دار المعارف ١٩٧٤) ص ١٣٣ .
- (٢٣) أنور عبد الملك ، **المجتمع المصرى والجيش** (بيروت : دار
الطليعة ، ١٩٧٤) ص ١٦٤ .
- (٢٤) مورو بيرجر ، **العالم العربى اليوم** . ترجمة : محيى الدين محمد
(بيروت : دار مجلة الشعر ، ١٩٦٣) ص ٢١٠ .
- (٢٥) بول ا. باران وبول م. سويسرى ، **رأس المال الاحتكارى** ، ترجمة :
محمد فهمى مصطفى (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١) ص ٢٣٠ .
- (٢٦) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٤ — ١٩٥ .
- (٢٧) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٧ — ١٩٨ .
- (٢٨) Economic Organization, *Yearbook*, Cairo, 1960, P. 42.
- (٢٩) Issawi, Charles, *Egypt in Revolution : An Economic Analysis*
(London, Oxford University, 1963), P. 261.
- (٣٠) محمود متولى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٨ — ٢٩٩ .
- (٣١) مصلحة الاستعلامات ، **مجموعة القوانين الاشتراكية** (القاهرة :
يوليو ، ١٩٦١) .

- (٣٢) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .
- (٣٣) O' Brien, Patric, The Revolution in Egypt's Economic System, P P. 240 - 245
- (٣٤) لينين ، **المختارات** ، الجزء التاسع والعشرين (موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧٠) ص ٣٨٨ .
- (٣٥) ماركس وانجلز ، بيان الحزب الشيوعي (موسكو ، دار التقدم ، ١٩٧١) ص ٢٢ .
- (٣٦) Parsons, T., **Theories of Society**, (N. Y., the Edward, shils, Free press, 1965) , P P. 424 - 429 .
- (٣٧) جمال مجدى حسنين ، **البناء الطبقي في مصر ١٩٥٢-١٩٧٠** (القاهرة : دار الثقافة للطباعة والنشر ، ١٩٨١) ، ص ٣٢ .
- (٣٨) عبد الباسط عبد المعطى ، **الصراع الطبقي في القرية المصرية** (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٧) ص ٨٣-١٠٠ .
- (٣٩) Mead, D., **Growth & Structural change in the Egyptian Economy**, (U. S. A. , 1967) , P . 46
- (٤٠) Mansfield, peter, **Neasser's Egypt**, (London, Penguin Books, 1969),p . 203 .
- (٤١) جمال مجدى حسنين ، **البناء الطبقي في مصر** ، مرجع سابق ، ص ٣٥
- (٤٢) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ٣٣٠-٣٣٥ .
- (٤٣) محمد الجوهري ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ٣١٥ - ٣٢٥ .
- (٤٤) محمود حسين ، **الصراع الطبقي في مصر ١٩٤٥-١٩٧٠** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧١) ص ٢٠٠ .
- (٤٥) جمال مجدى حسنين ، **البناء الطبقي في مصر** ، مرجع سابق ، ص ٣٨ .
- (٤٦) أحمد محمد خليفة ، **في المسألة الاجتماعية** (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٠) ص ٢٠٧ .
- (٤٧) أنور عبد الملك ، **المجتمع المصري والجيش** ، مرجع سابق ، ص ١٧٠ .

- (٤٨) راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الأخير في مصر (القاهرة : الانجلو المصرية ، ١٩٥٥) ص ص ٢٠٥—٢٠٧ .
- (٤٩) سيد مرعى ، الإصلاح الزراعى في مصر (القاهرة : الشركة العربية للنشر والتوزيع ، ١٩٥٧) ص ص ٢٠٠—٢٠٥ .
- (٥٠) سعد هجرس ، الإصلاح الزراعى : تاريخا وفلسفة ومنهاجا (القاهرة : مكتبة عين شمس ، ١٩٧٠) ص ٣٧ .
- (٥١) ابراهيم عامر ، الارض والفلاح : المسألة الزراعية في مصر (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٥٨) ص ١١٨ .
- (٥٢) Dareen, Warriner, Land Reform and Development in the Middle East, (London, Oxford uni., 1957) , P. 39 .
- (٥٣) تم تعديل هذا القانون بعد ذلك في عام ١٩٦٩ بحيث جعل الحد الاقصى للملكية الزراعية للاراضى خمسين فدانا .
- (٥٤) J. S. Oweis, The Impact of Land Reform on Egyptian Agriculture :1952 - 1965, (Intermountain Economic Review. II.,no,I, London 1971) , P . 50 .
- (٥٥) محمود عبد الفضيل التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى ١٩٥٢ — ١٩٧٠ ، (القاهرة : الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٨) ص ٢٠ .
- (٥٦) Central Bank of Egypt Economic Review, Changes in the Pattern of Landownevship in. U. A. R. (1952- 1965) ,8, No, . 584 1968, P P. 147 & 148 .
- (٥٧) محمود عبد الفضيل ، التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصرى ، مرجع سابق ، ص ٢٧ .
- (٥٨) فتحى عبد الفتاح ، القرية المصرية بين الإصلاح والثورة ١٩٥٢ — ١٩٧٠ (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٥) ص ص ٢٠٤—٢١٠ .
- (٥٩) مجلة الطليعة ، العدد الثالث ، مارس ١٩٧٥ ، ص ٩٧ .
- (٦٠) عبد الباسط عبد المعطى ، الصراع الطبقي في القرية المصرية ، مرجع سابق ، ص ص ٨٣—٩٠ .

- (٦١) محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص ٥٥
- (٦٢) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .
- H. H. Ayrout, *The Egyptian Peasant*, (Boston, Beacon press, 1963), (٦٣) P P . 58 - 59 .
- (٦٤) جمال مجدى حسنين ، ثورة ٢٣ يوليو ولعبة التوازن الطبقي (القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ١٩٧٨) ص ١٤٥ .
- (٦٥) راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ، مرجع سابق ص ٢١٢ .
- (٦٦) جمال مجدى حسنين ، البناء الطبقي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٥٩ — ٦٠ .
- (٦٧) محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ — ٢١٢ .
- (٦٨) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١١٠ .
- (٦٩) أحمد حمروش ، قصة ثورة ٢٣ يوليو — مصر والعسكريون — (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٦) ج ١ ، ص ١١٨ .
- (٧٠) روز اليوسف ، عدد ١٣٤٤ ، ١٥ مارس ، ١٩٥٤ .
- (٧١) الاهرام ، عدد ٢٦ أغسطس ، عام ١٩٦١ .
- (٧٢) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ٢١٣ .
- (٧٣) راشد البراوى ، حقيقة الانقلاب الاخير في مصر ، مرجع سابق ص ٢٠٥ — ٢٠٦ .
- Vatikiatis, P. J., *The Egyptian Army in Politics*, (N. Y. Indiana univr - (٧٤) sity, 1961), P P. 200 - 201.
- M. Nagub, *The future of Egypt — Egypt Desting.*, (N. Y. Depplday, (٧٥) 1955), P P. 176 & 178 .
- (٧٦) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١١٤ — ١٢٠ .
- Copeland, Miles, *The Game od Nations*, (London, Weiden feld and (٧٧) Nicalson, 1969), P . 133.

(٧٨) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية في مصر
(القاهرة : د . ت) ، ص ٣٧ .

(٧٩) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٢١ .

(٨٠) Keith Wheelack, Nasser's New Egypt' (London, Stevens Sons Limited, 1960) P P. 99 - 100.

(٨١) أنور عبد الملك ، المجتمع المصرى والجيش ، ص ص ١١٧—١١٨

(٨٢) فوزى جرجس ، دراسات في تاريخ مصر السياسى (القاهرة : دار

النديم ، ١٩٥٨) ص ٢٤٦ .

(٨٣) أحمد حمروث ، قصة ثورة ٢٣ يوليو — مصر والعسكريون —

مرجع سابق ، ص ٢١٣ .

(٨٤) الجمهورية العربية المتحدة ، دستور عام ١٩٥٦ .

(٨٥) المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٨٦) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ .

(٨٧) جريدة الشعب ، عدد ٢ نوفمبر عام ١٩٥٧ .

(٨٨) الاهرام ، عدد ٢٩ يناير ١٩٥٨ .

(٨٩) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية في مصر ،

ص ٣٣ .

(٩٠) الجمهورية العربية المتحدة ، الميثاق ، مايو ١٩٦٢ ، ص ٥١ .

(٩١) المرجع السابق ، ص ١١٤ .

(٩٢) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية في مصر ،

ص ٣٤ .

(٩٣) جمال مجدى حسنين ، ثورة يوليو ولعبة التوازن الطبقي ، مرجع

سابق ، ص ٨٩ .

(٩٤) الهيئة العامة للاستعلامات ، تاريخ الحركة السياسية في مصر ،

ص ٣٥ .

(٩٥) أنور عبد الملك ، مرجع سابق ص ٢٢ .

الفصل الثانى

احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التعليم فى مصر

(١٩٥٢ – ١٩٦٧)

مقدمة :

سنعرض في هذا الفصل لاحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر في الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ . وهذا يستلزم ان نعرض اولا خطط وبرامج التنمية ثم نتطرق الى دور السياسة التعليمية في اعداد القوى العاملة وفق مدخل الاحتياجات من القوى العاملة والمدخل الثقافي ، ثم تقدير احتياجات القطاعات المختلفة من القوى العاملة المدربة عن طريق دراسة الهيكل الوظيفي والمستويات التعليمية اللازمة لتخرج هذه القوى ، وتقدير الزيادة أو العجز في ضوء النماذج العالمية التي سبق ان عرضنا لها في الفصل السابق وأخيرا بنقد الخطة الخمسية الاولى للتنمية الشاملة في المجتمع المصري .

أولا : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر :

١ - الاتجاهات العامة للتنمية في مصر :

بدأت ملامح التنمية في مصر في الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ ، لإخراج المجتمع من حالة التخلف الشديدة التي نردى فيها ، وتحقيق التطور الاجتماعي عن طريق تقليل الفوارق الطبقية ، ومحاربة الفساد والرشوة وتحقيق التطور الاقتصادي بالحرص على توفير فرص للعمالة ، وزيادة الدخل وتحقيق التقدم السياسي بمحاولة خلق مناخ ديمقراطي تشارك فيه طبقات الاغلبية ، وكفالة حقوق الترشيح والانتخابات .

وتتمت في هذا المجال بعض الانجازات الملموسة والتي كان أسرعها حدوثا ، وأكثرها فعالية في ذات الوقت قانون اصلاح الزراعي الذي لم يستهدف فقط تغيير الاوضاع الاقتصادية في القطاع الريفي للمجتمع وإنما تجاوز ذلك الى محاولة تغيير الاوضاع الطبقية ، التي تمثلت في

أقلية لا تزيد عن ٢٪ من سكان المجتمع تعاني من تخمة الترف ، واغلبية
تكون بقية السكان تقاسى من تدنى العيش ، ثم بضع الوف — يستعصى
عليها أن تكون نسبة داله — خرجت أساسا من طبقة الاغلبية المحرومة
وكافحت حتى نالت قسطا من التعليم وتقلدت بعض المناصب ، واطلقت
على نفسها الطبقة الوسطى . ثم توالى بعد ذلك بعض الخطوات في طريق
تحقيق التنمية الشاملة والتي من أهمها .

١ (المجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى :

أصدرت الحكومة المرسوم رقم ٢١٢ لسنة ١٩٥٢ ، الذى يقضى
بانشاء مجلس دائم للانتاج القومى ، وهو هيئة مستقلة تابعة لمجلس
الوزراء ويرأسها رئيس الوزراء ودورها يتلخص فى دراسة التنمية فى الزراعة
والكهرباء والتجارة والنقل والصناعة ، ودراسة الوسائل اللازمة لتشجيع
الصناعة من اجل تطوير التصنيع فى القطاع الرئيسى للاقتصاد واعادة
تنظيم الاسواق المحلية وتنشيط الصادرات ، واجتذاب رأس المال الاجنبى
والمحلى ، وتغيير الهيكل الضريبي ، وهيكى التعريفات الجمركية وفى النهاية
اقترح التشريعات اللازمة لتحقيق هذه الاغراض (١) .

ولقد مارس المجلس عمله على وجه السرعة ، وبدرجة عالية من
الكفاءة اذ حكمنا على ذلك من المدى المتسع للمشروعات التى كانت موضع
دراسة ، ومن المسح الطموح لموارد البلاد الذى اجري فى العام الاول .
ويكشف تحليل ميزانية المجلس الخاصة بالتنمية خلال العامين ١٩٥٥/٥٤
— ١٩٥٦/٥٥ عن تمط يثير الاهتمام ، مع وجود الصرح التمهيدى للتنمية
الذى يستأثر باكبر قدر من المخصصات ، ويتضح ايضا اهتمام الثورة

المبكر باستصلاح الارض فضلا عن التركيز على الكهرباء باعتبارها شرطا لازما للتصنيع •

وتكمن اهمية المجلس الخاص بالتصنيع في اختبار المشروعات التي 'تولى اهتماما خاصا لصناعة السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة • وكان اول هذه المشروعات مصنع الحديد والصلب ، ومصنع لانتاج عربات السكك الحديدية ، ومصنع للاسمدة • ولقد قامت الدولة وغيرها من المؤسسات في عام ١٩٥٧ بتمويل هذه المصانع • ولقد وصف بعض الدارسين للاقتصاد المصري الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٧ بانها سنوات « تخطيط جزئي » (٢) ولقد طالبت الحكومة هذا المجلس بوضع ميزانية للتنمية في خلال عام من انشائه ، ومع ذلك لم يتم هذا العمل •

وفي ٣١ ديسمبر ١٩٥٢ وافق مجلس الوزراء على انشاء « الهيئة العليا للتخطيط والتنسيق » برئاسة مجلس الوزراء أو من ينوب عنه تتبعها لجان وزارية في عدد من الوزارات للتخطيط والتنسيق وذلك حتى لا تأتي المشروعات التي تقوم بها الدولة مرتجلة متعارضة وحتى يمكن تفادي الاسراف في انفاق وتوفير المجهودات والوقت والمال مع زيادة الفائدة التي يمكن الحصول عليها من الاموال المخصصة للخدمات العامة ولتنفيذ مختلف المشروعات (٣) • وفي اغسطس ١٩٥٣ قرر المؤتمر المشترك لضباط قيادة الثورة والوزراء تأليف « لجنة تحضيرية للسياسة الاجتماعية والاقتصادية للدولة » تختص باعداد السياسة العامة للدولة في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وابدء الرأي في المسائل العاجلة التي تتصل بالسياسة العامة للدولة في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والتي تحال اليها من المؤتمر أو من مجلس الوزراء أو التي يعرضها الوزراء المختصون ، كما يقرر أن تضع اللجنة بصفة خاصة خطة عامة للنهوض الاجتماعي والاقتصادي

ذات أجل محدود ومعالم واضحة تبين الوسائل اللازمة لتنفيذها (٤) .
وقد كانت هذه أول إشارة الى أسلوب التخطيط الشامل للتنمية كأساس
للتقدم الاقتصادي ، والاجتماعي في المجتمع الجديد .

وفي ١٧ أكتوبر ١٩٥٣ انشئ « المجلس الدائم للخدمات العامة »
بمقتضى القانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٣ لبحث السياسة العامة ووضع
الخطط الرئيسية للتعليم والصحة والعمران والشئون الاجتماعية مع
مراعاة التنسيق بينها وربطها بما يحقق النهوض الاجتماعي ولتقديم
الخدمات العامة في الدولة والمعاونة على الوصول بها الى الحد الاعلى من
الكفاية والنجاح عن طريق رفع مستوى الاعداد الفنى والتنظيم والتوجيه
والارشاد وضمان تجاوب الشعب ومشاركته في النشاط الاجتماعي والمتابعة
تنفيذ المشروعات المختلفة .

ب (لجنة التخطيط القومى :

وفي ٩ مارس عام ١٩٥٥ تم تشكيل لجنة مكونة من الوزراء تسمى
« لجنة التخطيط القومى » وكلفت هذه اللجنة بمهمة « صياغة مشروع خطة
شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية القومية » (٥) ، ولا تكمن دلالة هذا
العمل في اللجنة التى تعنى بتشكيلها ولكن فى انه ذكر صراحة لأول مرة
عبارة « خطة شاملة » تتضمن أهدافا رئيسية وتوجه نحو الوصول اليها
جميع الجهود القومية حكومية وغير حكومية وذلك فى برامج ومشروعات
منسقة ومدروسة . وتحدد الاهداف الرئيسية للخطة القومية والمدة
اللازمة للوصول اليها على اساس الطاقة المالية والخبرة الفنية واليد
العاملة وامكانية التنفيذ . وخصص للجنة اعتماد فى ميزانية الدولة للانفاق
منه على اعداد الخطة القومية والدراسات المتعلقة بها وعلى قيام اللجنة
بوظيفتها .

وفي اول يوليو ١٩٥٦ انشئت لأول مرة في مصر وزارة للصناعة اعترافا
بأهمية الدور الذي يتعين ان يقوم به النشاط الصناعي في زيادة الانتاج
القومي وبضرورة التوسع الصناعي في المستقبل بالنظر الى المساحة
المحدودة للأراضي الزراعية والأراضي القابلة للزراعة مع استمرار الزيادة
الطبيعية للسكان ^(٦) . وفي ٦ ديسمبر عام ١٩٥٦ انشئ « المجلس الاعلى
للتخطيط القومي » برئاسة السيد رئيس الجمهورية الى جانب لجنة
التخطيط القومي برئاسة وزير الدولة لشئون التخطيط رئيسا ^(٧) .
ويختص المجلس الاعلى للتخطيط القومي بتحديد الاهداف الاقتصادية
والاجتماعية للدولة وقرار خطة التنمية في مراحلها المختلفة . وتختص
لجنة التخطيط القومي باعداد الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
في الدولة وبيان مراحلها واجزائها السنوية وجميع ما يتصل بذلك من
تشريعات وتوجيهات واقتراحات وذلك في ضوء ما تقوم به اللجنة من
دراسات وما تقوم به الوزارات من مشروعات ^(٨) .

وفي ٢٠ مارس ١٩٥٧ ادمج كل من المجلس الدائم للانتاج القومي
والمجلس الدائم للخدمات العامة في لجنة التخطيط القومي ^(٩) . وفي اول
ديسمبر ١٩٥٧ أنشئت « الهيئة العامة لتنفيذ برنامج السنوات الخمس
الصناعية » ^(١٠) . واختصت بتنفيذ مشروعات برنامج السنوات الخمس
للصناعة أما بنفسها مباشرة وأما بواسطة غيرها من الهيئات والمؤسسات
وفي ٢٠ ابريل ١٩٦٤ عدل اسم الهيئة الى « الهيئة العامة للتصنيع » ونقلت
اليها اختصاصات مصلحة التنظيم الصناعي ^(١١) . وفي ٧ فبراير ١٩٥٩
انشئت « مكاتب للتخطيط في الوزارات والمؤسسات العامة » لمعاونة جهاز
التخطيط القومي في الحصول على البيانات المطلوبة ودراسة وتحليل ما
يخص الوزارة من برامج ومشروعات واعمال وموافاه الجهاز بمشروعات

التخطيط الخاصة بالوزارة والبيانات التي تدرس لوضع الخطة الشاملة ومعاونة الجهاز في أعداد التقارير الخاصة بمتابعة التنفيذ (١٣) .

ج (التخطيط الشامل :

ورغم ان فلسفة التخطيط القومى الشامل اخذت سبيلها في الدراسة مع منتصف الخمسينيات ، الا انها لم تأخذ شكلها التطبيقي في صورة خطة شاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الا في الستينيات عندما وضعت للتنمية الشاملة على مرحلتين تبدأ من عام ١٩٦١ / ٦٠ — ١٩٧٠ / ٦٩ . وخلال سنوات الخطة الاولى شهدت مصر تحولات جذرية سعت كلها الى تجميع مصادر الانتاج في يد الدولة تطبيقا لسياسة التخطيط المركزي الشامل ، وتمثلت تلك التحولات في حركة التأميمات الضخمة ، وتمصير البنوك والشركات الاجنبية ، وتكوين قطاع عام يتولى مسئولية ادارة الجانب الاقتصادى للدولة .

ورغم تحقيق الخطة الاولى لمعدات نمو تعد نموذجية اذا ما قورنت بظروف المجتمع المصرى انذاك ، الا ان القطاع العام لم يساند كثيرا حركة التنمية ، في الوقت الذى كان من الممكن ان يقوم فيه بدور فعال (١٣) . ويذهب المدافعون عنه الى القول بانه كان لم يزل يجبوا اثناء سنين الخطة سواء من حيث امكانياته المادية أو رصيده في الخبرة الفنية ولكن سرعان ما تفسد عليهم مزاعمهم عندما يتبدى الفشل المتتابع له كلما ازداد عمرا ، وكان أولى به ان يزداد نضجا ، لا أن تخور قواه كما يبدو من تجاربه مع حركة التنمية الدائرة (١٤) . وربما يرجع ذلك الى وجود طبقة جديدة هي طبقة البيروقراطية « الادارة العليا » التي ولدت في احضانه وافسح لها مجالا جديدا للتوسع والازدياد — ولم تقم

للخطة الخمسية الثانية قائمة بسبب الظروف غير المواتية التي تعرض لها المجتمع المصرى فى اعقاب هزيمة ١٩٦٧ العسكرية والتي ترتب عليها عدم فعالية خطط التنمية فى ظل اقتصاد الحرب الذى يستنزف معظم موارد الدولة مما أدى الى اهمال التنمية الداخلية بشكل حفض كثيرا من معدلات الانتاج ، واثربلا شك فى تدهور كامل للخدمات ، واصبحت الخطط السنوية هى البديل للخطط الخمسية للتنمية . وهذا جعلنا نعرض لبرامج التنمية فى الخطة الخمسية الاولى على اعتبارها أنها الخطة الوحيدة المكتملة والتي اتيح لها فرصة التواجد والمتابعة .

٢ - الخطة الخمسية الاولى (١٩٦١/٦٠ - ١٩٦٥/٦٤) :

لم تكن الخطة الخمسية الاولى قائمة بذاتها بل كانت المرحلة الاولى والتفصيلية من خطة عامة تستهدف مضاعفة الدخل القومى فى عشر سنوات تنتهى فى يونيو ١٩٧٠ « وهذا يعنى زيادة معدل النمو للدخل القومى بنسبة ٧.٢٪ . وقد خطط لان تكون نسبة الزيادة فى الخمس سنوات الاولى ٤.٠٪ وتتمشى مع معدل نمو ٧٪ سنويا ، وهذا يتضمن نموا لدخل الفرد يتراوح بين ٤.٠٪^(١٥) . وكذا تحقيق تكافؤ الفرص وتوزيع افضل للدخل والثروة وصولا لبناء المجتمع الاشتراكى المنشود » . كما استهدفت الخطة ايضا زيادة فرص العمل من خلال توظيف كل القوى البشرية العاملة المتزايدة والتي كانت معطلة فى بداية الخطة وتحقيق اكبر نسبة للاستثمار ١٤٪ من جملة الانتاج القومى «^(١٦) .

وفضلا عن هذا فقد استهدفت الخطة تحقيق نوع من التوازن فى نمو قطاعات الاقتصاد القومى المختلفة . تمكن هذا الاقتصاد من اجتياز مرحلة الانطلاق والدخول فى مرحلة النمو التلقائى بفضل القوى الدافعة الذاتية

النابعة من داخل هذا الاقتصاد نفسه • ولهذا السبب فقد استهدفت الخطة زيادة الالهمية النسبية لقطاع الصناعة ، بما فيه الكهرباء ، وفي كل من الانتاج والدخل القوميين • وأخيرا فان الخطة الخمسية لم تستهدف اغراضا اقتصادية فحسب تتمثل في زيادة الدخل واعطاء دفعة قوية للصناعة ، بل استهدفت ايضا اغراضا اجتماعية تتمثل في زيادة الالهمية النسبية للجزء من الدخل القومى الذى يوزع في شكل أجور للعمل • وتحسين للخدمات في المجتمع •

وسوف نتناول خمسة محاور أساسية في الخطة هي : الانتاج والدخل والاستثمار والأجور والعمالة والجدول رقم (٤) يوضح حجم النمو المتوقع في الخطة في ضوء المتغيرات الخمس السابقة بملايين الجنيهاات المصرية ووفقا لاسعار ١٩٥٩ — ١٩٦٠ •

لقد استهدفت الخطة الخمسية الاولى زيادة الانتاج الاجمالى في السنة الخامسة للخطة (٦٤ — ١٩٦٥) بمعدل ٤٢ر٦٪ بالنسبة الى سنة الاساس (١٩٦٠/٥٩) ، أى الارتفاع به من ٢٦٦٥ مليونا من الجنيهاات في سنة الاساس الى ٣٦٠١ مليون في السنة الخامسة والنهائية للخطة وذلك بزيادة قدرها ١٠٧٦ مليونا • واتضح بعد ذلك « ان معدل الزيادة المحقق في الانتاج في السنة الخامسة للخطة ، كان مقداره ٣٦ر٤٪ بالمقارنة بسنة الاساس اى اقل من المعدل المستهدف كما ورد في اطار الخطة وقدره ٤٢ر٦٪ بسنة الاساس » (١٧) • أما اسباب قصور الزيادة المحققة في الانتاج الاجمالى في السنة الاخيرة من سنوات الخطة عن الزيادة المستهدفة في اطارها عام ١٩٦٠ فيرجع الى اصابة محصول القطن في عام ١٩٦١ بالدودة بدرجة خطيرة ترتب عليها نقص بلغ ثلث قيمته بأكمله (١٨) • ويضاف الى هذا السبب الجوهرى ثلاثة اسباب اخرى هي « تنفيذ نظام

جدول رقم (٤) يوزي حجم النمو المتوقع في الخطة الخمسية الأولى وفقا للأسعار عام ٢٠٠٥/٠٦ جلا بين الجنبات المصرية

[illegible]

١٩٦٥ - يونيو (القاهرة، ١٩٦٠) ص ٤٦-٩٣ .
المصدر : - رئاسة الجمهورية ، لجنة التخطيط القومى ، اطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات الخمس يوليو ١٩٦٠ - يونيو ١٩٦٥ (القاهرة، ١٩٦٠) ص ٢٠٤ - أمام المؤتمر العام للاتحاد
- بيان السيد نائب رئيس الجمهورية ووزير التخطيط عن انشطة الخمسية الشاملة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ج . ع . م . - ١٩٦٠ - ١٩٦٥ .
- القاہرہ : ٩ يوليو ١٩٦٠ ص ٣٦ - ٤١ .

الادارة المحلية فى عام ١٩٦١ وما صاحبه من توسع فى مختلف انواع الخدمات خاصة بالنسبة الى المحافظات التى ظلت محرومة منها زمنا طويلا ، وما قررته القوانين الاشتراكية فى نفس العام من حقوق كبرى للعمال واصحاب الدخول المحدودة بصفة عامة • واخيرا تقرير مجانية التعليم فى جميع مراحله « (١٩) •

واستهدفت الخطة الخمسية الاولى زيادة الدخل القومى فى السنة الخامسة والاخيرة للخطة (٦٤ — ١٩٦٥) بمعدل قدره ٤٠٪ بالمقارنة بسنة الاساس (٥٩ — ١٩٦٠) اى الارتفاع به من ١٢٨٢ مليوناً من الجنيهاً فى سنة الاساس الى ١٧٩٥ مليوناً فى السنة النهائية للخطة بزيادة قدرها ٥١٣ مليوناً • اما التوزيع النسبى المستهدف للدخل ، اى نسبة مساهمة كل قطاع فى تحقيق الدخل الاجمالى ، فانها تدل على ازدياد نصيب الصناعة والتشييد فى تحقيق هذا الدخل فى السنة الخامسة للخطة بالمقارنة بسنة الاساس وبالتالى تناقص نصيب الزراعة والخدمات ، اى القطاعات غير السلعية فى تحقيقه (٢٠) • وبهذا يحدث تغير فى هيكل الدخل فى السنة الخامسة للخطة لصالح الصناعة تبعا لتغير هيكل الانتاج لصالحها ، ذلك التغير الذى يعد شرطا ضروريا لاجتياز الاقتصاد القومى مرحلة الانطلاق والدخول فى مرحلة النمو التلقائى •

ولكن ما هو الدخل الاجمالى الذى تحقق فعلا فى عام ٦٤ — ١٩٦٥ خامس سنوات الخطة ؟ وما هو معدل الزيادة فى الدخل الفردى الذى تحقق خلال فترة الخطة ، اى بعد استبعاد اثر الزيادة الطبيعية للسكان ؟ وما هو ، أخيرا التغير فى هيكل الدخل الذى تحقق فعلا فى السنة الخامسة للخطة ؟ يتضح لنا من تقرير متابعة وتقييم الخطة ان مقدار الدخل المحلى

الاجمالى المتحقق فى السنة الخامسة للخطة فد بلغ ١٧٦٢ر٢ مليوناً من الجنيهاً بالاسعار الثابتة • اى باسعار سنة الاساس ، وبهذا يكون مقدار الزيادة المحققة فى الدخل فى هذه السنة عن سنة الاساس ٤٧٧ر٠ مليوناً بمعدل زيادة قدره ٣٧ر١٪ بالمقارنة بسنة الاساس • وبهذا يكون متوسط معدل الزيادة السنوية فى الدخل المحلى الاجمالى خلال سنوات الخطة قد بلغ ٦ر٥٪ • ويتضح ايضا ان معدل الزيادة المحققة فى الدخل الاجمالى فى السنة الخامسة للخطة ، وقدرها ٣٧ر١٪ بالمقارنة بسنة الاساس اقل من المعدل المستهدف فى اطار الخطة وقدره ٤٠٪ بالمقارنة بسنة الاساس (٢١) • ولكنه بالرغم من هذا القصور فان متوسط معدل الزيادة السنوى فى الدخل الاجمالى خلال سنوات الخطة والبالغ ٦ر٥٪ يكاد يكون اعلى معدل زيادة سنوى عرفتة الدول فى طريق النمو خلال نفس الفترة والتي لم يتجاوز هذا المعدل فى معظمها ٤٪ فحسب (٢٢) • وهو معدل مرتفع بالمقارنة باوضاع الدول المتخلفة بعامة • وبظروف المجتمع المصرى آنذاك بخاصة •

لا جدال فى أن جانب الاستثمار فى الخطة اخضر جوانبها على الاطلاق فهو بمثابة القلب المحرك للخطة كلها • ذلك ان الاستثمار هو وسيلة زيادة الانتاج الوحيدة وبالتالي وسيلة زيادة الدخل الوحيدة • ومن هذه الزيادة فى الدخل يمكن زيادة الاستهلاك تبعاً لزيادة الدخول الموزعة • ويمكن تحسين حياى ميزان المدفوعات ، ويمكن تخصيص جزء منه للقيام بالاستثمارات الجديدة فى المستقبل وغيرها (٢٣) • ولقد تقرر ان يكون الاستثمار الاجمالى فى سنوات الخطة الخمس هو ١٥٧٦ر٩ مليوناً من الجنيهاً موزعة على مختلف قطاعات الاقتصاد القومى •

ويتبين من تقرير متابعة الخطة أن الاستثمار الاجمالي الذي تحقق فعلا خلال سنوات الخطة قد بلغ ١٥١٣ مليونا من الجنيهاً بنسبة تنفيذ قدره ٩٥٫٩٪ من الاستثمار المستهدف وبمتوسط سنوي قدره ٣٠٢٦ مليون . ويمثل هذا المبلغ معدلا سنويا متوسطا قدره ١٩٪ من الدخل المحلي خلال سنوات الخطة ، ويفوق هذا المعدل بكثير المعدل الذي تحقق في سنة الاساس ١٩٥٩-١٩٦٠ ، والذي بلغ ١٢٫٥٪ من الدخل المحلي محسباً (٢٤) . كما يتضح من الجدول السابق أن الجزء الأكبر من الاستثمار الاجمالي قد ذهب الى الصناعة والكهرباء ، اذ بلغت الاستثمارات فيها ٦١٥١ مليوناً من الجنيهاً بنسبة ٤٠٫٦٪ من مجموع الاستثمارات في الخطة . وبعد الصناعة والكهرباء يأتي قطاع النقل والمواصلات وقناة السويس الذي بلغت جملة الاستثمارات فيه ٢٩٤٢ مليوناً من الجنيهاً بنسبة ١٩٫٥٪ ثم بعد ذلك قطاع الزراعة والري والصرف وقطاع الاسكان (٢٥) .

وقد طرأت على الاجور والمرتبات مقيمة بالاسعار الجارية زيادة كبيرة خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى حتى بلغ معدل هذه الزيادة في السنة الخامسة للخطة ٥٩٫٩٪ بالمقارنة بسنة الاساس . كما يلاحظ من الجدول السابق أن معدل الزيادة في الاجور في السنة الخامسة للخطة بالمقارنة بسنة الاساس في القطاعات السلعية أعلى منه بكثير من قطاعات الخدمات (٧١٫٣٪ في مقابل ٥٢٫٤٪) . فاذا قارنا هذين المعدلين بمعدل زيادة الدخل المحلي الاجمالي مقيما بالاسعار الجارية في كل القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات (وهما ٤٨٫٦٪ و ٤٤٪ على التوالي) . فانه يتبين بوضوح أن معدل زيادة الاجور في القطاعات السلعية يسبق بكثير

جدا معدل زيادة الدخل المحلى فيها ، ويسبب ذلك ضغطا تضخيميا نتيجة
لزيادة معدل الاستهلاك عن معدل الانتاج .

واستهدفت الخطة زيادة عدد المشتغلين فى الاقتصاد القومى فى نفس
الوقت مع امتصاص الفائض من العمل الزراعى للعمل فى القطاعات الاخرى
وبالتالى التخفيف من حدة البطالة المقنعة فى الريف ، فاستهدفت زيادة
العمالة من حوالى ٦ ملايين شخص فى سنة الاساس (٥٩ — ١٩٦٠) الى
حوالى ٧ ملايين شخص فى السنة الخامسة للخطة (٦٤ — ١٩٦٥) (٢٦) .
وأول ما تجدر الاشارة اليه فى هذا الشأن هو أن الخطة قد توقعت أن
يكون متوسط معدل الزيادة الطبيعية للسكان خلال سنوات الخطة فى حدود
٢ ٪ سنويا الا أن الواقع قد جاوز هذا التوقع اذ بلغ المتوسط الفعلى
لمعدل الزيادة الطبيعية ٢.٨ ٪ سنويا . وهكذا ارتفع عدد السكان من
٢٥٦١٥٠٠٠ نسمة فى سنة الاساس الى ٢٩٤٥٦٠٠٠ نسمة فى السنة
الخامسة بزيادة قدرها ٣٨٤١٠٠٠ نسمة وبمعدل زيادة كلى قدره ١.٥ ٪
بالمقارنة بسنة الاساس (٢٧) . واذا أضفنا الى هذه الزيادة فى عدد
السكان وما يعنيه من زيادة فى قوة العمل المدنية نتيجة لنمو السكان فى
سن العمل ، وازدياد أهمية المرأة فى المجتمع وانعكاسه فى صورة زيادة
نسبة العاملات وكذلك ماأستهدفته الخطة فى تخفيض نسبة البطالة
المقنعة فى الريف وأيضا ماترتب على تنفيذ القوانين الاشتراكية من
تخفيض ساعات العمل اعتبارا من عام ١٩٦١ ، وأخيرا التزام الحكومة
بتشغيل الخريجين أمكننا أن نفسر الزيادة الكبيرة فى العمالة التى تحققت
خلال سنوات الخطة وتجاوزها للمستهدف فى إطار الخطة فى عام ١٩٦٠ .
وقد بلغت الزيادة فى العمالة خلال هذه السنوات ١٣٢٧٤٠٠ مشغل ،
متوسط زيادة سنوى قدره ٢٦٥٥٠٠ مشغل ،وبهذا فقد تجاوزت العمالة

المتحققه خلال سنوات الخطة العمالة المستهدفه بما يزيد على ٣٠٠٠٠٠٠ مشغل (٢٨) وهكذا ارتفع عدد المشتغلين في الاقتصاد القومى من ٦٦٠٠٠٠٠ مشغل فى سنة الاساس (١٩٦٠-٥٩) الى ٧٣٣٣٤٠٠ مشغل فى السنة الخامسة للخطة (١٩٦٥-٦٤) بمعدل زيادة كلى قدره ٢٢٪ بالمقارنة بسنة الاساس » وكان من نتيجة هذه الزيادة الكبيرة فى العمالة ارتفاع نسبة العمالة الى قوة العمل المدنية من حوالى ٨٩٪ فى سنة الاساس الى حوالى ٩٢٪ فى السنة الخامسة للخطة » (٢٩) .

ولا يفوتنا أن نشير الى ذلك النمو المتزايد لظاهرة البطالة وفقا لتعريفها العام الذى تتحدد عناصره فى : الرغبة فى العمل ، والقدرة عليه ، والبحث عنه . ثم الفشل فى الحصول عليه . فقد قدرت بحوالى ٦٩٪ من القوى العاملة فى عام ١٩٦٥ ، ثم ارتفعت الى حوالى ٧١٪ تقريبا فى عام ١٩٦٦ . ثم واصلت نموها الى أن بلغت حوالى ٨٩٪ عام ١٩٦٧ (٣٠) ناهيك عن البطالة المقنعة والموسمية فى القطاعات المختلفة ولا سيما القطاع الزراعى فى الريف المصرى .

وأخيرا فلقد استهدفت الخطة الخمسية الاولى زيادة حجم الاستهلاك فى ٨٧٨ مليونا من الجنيهاات فى سنة الاساس (١٩٦٠-٥٩) الى ١٠٨٨ مليونا فى السنة الخامسة للخطة (١٩٦٥-٦٤) بزيادة قدرها ٢١٠ ملايين وبمعدل زيادة قدره ٢٤٪ من حجم الاستهلاك فى سنة الاساس (٣١) ولكن حجم الاستهلاك الذى تحقق فعلا فى نهاية الخطة قد جاوز المستهدف الى حد كبير وذلك لاسباب متعددة . فقد ارتفع الاستهلاك بالاسعار الجارية وبسعر السوق ، أى باضافه الضرائب غير المباشرة الى سعر التكلفة وطرح الاعانات منه من ١١١٩ر٧ مليونا من الجنيهاات فى سنة الاساس الى ١٧٦٢ر٢ مليونا فى السنة الخامسة للخطة بزيادة قدرها

٥٦٢ مليوناً وبمعدل زيادة قدره ٤٦٩ ٪ بالمقارنة بسنة لاساس وهكذا يكون متوسط معدل الزيادة السنوى في الاستهلاك ٨ ٪ (٣٢) . أما استهلاك الافراد فقد ارتفع من ٩٧١٦ مليوناً من الجنيهاً في سنة الاساس الى ١٢٣٠١ مليوناً في السنة الخامسة للخطة بزيادة قدرها ٣٥٩٣ مليوناً وبمعدل زيادة قدره ٣٧ ٪ بالمقارنة بسنة الاساس وبمتوسط معدل زيادة سنوى قدره ٦٥ ٪ وعلى الرغم من أن كل الطموحات التى استهدفتها الخطة لم تتحقق كاملة في بعض جوانبها ، الا أن الاقتصاد المصرى لم ينتظم في تاريخه مثلما انتظم في خلال سنوات هذه الخطة ، وتصبح هذه الخطة علامة مميزة على تطور وتقدم الاقتصاد المصرى في الفترة من ١٩٥٢—١٩٧٠ .

ثانيا : احتياجات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر من

التعليم .

١ — دور السياسة التعليمية في أعداد القوى العاملة :

لقد ارتبط التعليم بعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك بعمليات التخطيط القومى بطبيعة الحال ، باعتباره سبباً ونتيجة في ذات الوقت لعمليات التنمية الاقتصادية ومشروعات الخدمات ، وأصبح رسم السياسة التعليمية أمراً يوضع في المنظر الديناميكي لنشاط المجتمع في مختلف قطاعاته حيث تتحدد سياسة التعليم وقدراته من الناحيتين الكمية والكيفية بمشروعات تكوين رأس المال وإنتاج السلع الاستهلاكية ، وخدمات الصحة والاسكان وخدمات الثقافة ومطالب الإدارة والأجهزة السياسية وغيرها من الأنشطة المتطورة في حياة المجتمع .

ويعنينا في هذا الصدد وظيفة التعليم وسياسته في أعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق مقاصد التخطيط القومى، حيث أن العنصر البشرى وما يتوافر لديه من معارف واتجاهات وقيم خلقية ومهارات وقدرات على

الابتكار، كلها أمور تمثل الوجه الآخر لعملية التقدم الاقتصادي والاجتماعي والواقع أن هناك جملة من الاعتبارات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية قد بدأت تفرض نفسها على السياسة التعليمية وتقديراتها للقوى العاملة منها :

أ — قيام أنواع جديدة من الأنشطة الاقتصادية أو التوسع فيما كان قائما منها عن طريق الاستثمارات المتاحة لهذه الميادين سواء أكان ذلك في الصناعة — أنشاء العديد من المصانع والشركات — أو التجارة أو ميادين البحث العلمى أو الخدمات الادارية والتنظيمية ، ولاشك أن الاستثمارات الجديدة تنتج أعمالا جديدة كما تستلزم مهارات جديدة لدى الخريجين لسوق العمل •

ب — أهمية الدور الذى يقوم به المتخصصون والفنيون من المستويات العالية من التخصص نتيجة للتقدم التكنولوجى والحاجة الى عناصر المهارة الفنية بدرجات أكثر وأكبر ولم يقتصر الامر فى المهارة على ماحدث فى تعقيد فى طبيعة الالة وادوات الانتاج بل ما يترتب على هذا فى ادارته وتنظيمه ، مما جعل هذه الامور أيضا فى حاجة الى مهارات كبيرة وأنواع جديدة ومتطورة •

ج — أن الخبرة والفتنة العادية لم تعد كافية للعمل والانتاج، وإنما لابد من التعليم والتدريب • وهذا التعليم محتاج الى معلمين ، حتى غدت صناعة المعلمين وأعدادهم من أهم النشاط التربوية بالاقتصاد • بل يذهب بعض رجال الاقتصاد الى اعتبار نسبة المعلمين فى فئات القوى العاملة من دلالات النمو الاقتصادي • وتكاد تتساوى نسبة المشتغلين بالتعليم فى الولايات المتحدة الامريكية بنسبة العاملين فى قطاع الزراعة فى الوقت الحاضر •

د — تيسير فرص العمل كحق، من حقوق الإنسان وتوفير الكرامة له مما يجعل ضرورة أعداد المواطن لممارسة هذا الحق من الضروريات الاقتصادية والاجتماعية .

هـ — تحديد ساعات العمل وتقليلها في بعض الحالات مما قد يؤثر في حجم قوة العمل المطلوبة ، ولو أن الآلية في الصناعة وزيادة القدرة على التنظيم قد تعمل أيضا على الموازنة في هذا الشأن (٣٣) .

ومن هنا ترتبط سياسة التعليم في أوضح صورها بالخطط الاقتصادية والاجتماعية في توفير القوة البشرية اللازمة لمختلف المجالات ، وعلى مختلف المستويات التعليمية التي لها صلة مباشرة بالجوانب الاقتصادية كالتعليم العالي والتعليم المهني أو صلة غير مباشرة بالتعليم الثانوي العام ولو أن بعضها لا يظهر أثره إلا في المدى البعيد . ولهذا يمكن تقسيم احتياجات التنمية من الناحية التعليمية الى الاحتياجات المباشرة التي تمثل العناصر البشرية التي تدخل مباشرة في العملية الانتاجية، والاحتياجات العامة التي تمثل مطالب التنمية من النواحي الانسانية والثقافية .

٢ — دراسة الهيكل الوظيفي في مصر :

ولتقدير احتياجات مصر من القوى العاملة المدربة والمؤهلة التي تساعد وتساهم في أحداث التنمية الشاملة ، يستلزم معرفة الهيكل الوظيفي في فترة البحث ودراسته ، ويمكننا رؤية مستويات التعليم والاعداد والتدريب للقوى البشرية العاملة في ضوء احتياجاتها في العمل على النحو التالي :

أ — القوى العاملة غير الماهرة : Unskilled Labourers

وتتطلب أن تعمل الى نهاية مرحلة التعليم الابتدائي لمدة ست سنوات على الاقل .

ب — القوى العاملة شبه الماهرة : Semi - Skilled Labourers

وتتطلب أتمام التعليم الابتدائي الى جانب نوع من الاعداد المهني لمدة سنتين أو ثلاثة في تعليم مهني سواء بطريقة مدرسية منظمة أو بطريقة تدريبية مناسبة •

ج — القوى العاملة والصناع المتخصصون : Skilled Labaurers

وتتطلب تعليمًا عامًا منظماً في المرحلة ما بعد الابتدائية (الاعدادية أو المتوسطة) الى جانب نوع من الاعداد المهني لمدة ثلاث أو أربع سنوات •

د — الفنيون : Technicians

ويتطلب أعدادهم تعليمياً ثانوياً كاملاً الى جانب نوع من الاعداد الفني لمدة ثلاث أو أربع سنوات •

هـ — المتخصصون (الاختصاصيون) : Experts

ويتطلب أعدادهم تعليمياً عالياً في الجامعات والمعاهد العليا المتخصصة •

و — المتخصصون تخصصاً دقيقاً : Experts and High Professionals

وهؤلاء يتابعون دراسات عليا في فرع من نروع التخصص الدقيق

ز — المديرون : Managers

وهم المسؤولون عن وضع السياسة وتنسيق الجهود وما تتطلبه عمليات القيادة من توجيه واقتراح وتحريك ، وتقديره على الارسـال والاستقبال ، وصياغة برامج العمل في ضوء الاهداف • ويتطلب هذا الى جانب الدراسات الفنية في ميدان القطاع الاقتصادي الذي يعملون فيه ،

تخصصا فى الجوانب الاداريه والتنظيمية والمالية والتخطيطية ، ودرايه
بشئون الافراد وخبرة واسعة فى واقع الحياة (٣٤) .

هذا وقد أعطى للهيكل الوظيفى المصرى اسماء تختلف قليلا أو كثيرا
عن ذلك ، حيث يقسم البعض أحيانا من أعلى الى أسفل على النحو التالى:

١ — المديرون

٢ — الاخصائيون

٣ — الفنيون ويقسمون الى :

— الفنيين ذوى الدرجة العليا •

— الفنيين ذوى الدرجة الدنيا •

٤ — الفئات المساعدة

٥ — العمال المهرة •

٦ — العمال متوسطى المهارة •

٧ — العمال غير المهرة (٣٥) •

وقد يقسم الهيكل الوظيفى المصرى تقسيما متعددة تزداد أو تقل
حسب الهدف وفى كثير من الحسابات يقتصر التقسيم على ست فئات
رئيسية • نظرا لاختلاف الانشطة الاقتصادية ذات الانماط التكنولوجية
بما يتوفر لديها أو تحتاجه من مستويات الهيكل انوظيفى • ففى مراحل
النمو الاولى للاقتصاد المصرى من ١٩٥٧ الى ١٩٦١ توفر لديها القليل من
الاخصائيين والفنيين والمدربين من ذوى المستويات العالية ، بينما ازداد
أعداد العمال غير المهرة زيادة كبيرة •

جدول رقم (٥) الحاجة المتوقعة من القوى العاملة وعلاقتها بعدد

الحرّاجين

(أ) توزيع العمالة المطلوبة حسب حقل العمل حتى عام ٧٥

السنوات						١٩٦٠
حقل العمل						العمال غير العمال الكتبه ذو المديرين المجموع
المستويات المهنية						ومن المؤهلات ذو المهرة المهرة اليهم المتوسطه المؤهلات العليا
الزراعة	٣٦٢١٩	٢٨٧	٧٧	٢٩٣	٢٥	٣٦٩٠١
المناجم	١٥٧	٥٥	١٦	١٢	٩	٢٤٩
الصناعات التحويلية	٣٨٩١	٢٣٩٨	٣٦٧	٢١٣	١٤٦	٧٠١٨
البناء	٩٩١	٣٨٨	٣٠	٥٦	٨٨	١٥٥٣
الكهرباء والغاز	٢٠٩	١٠١	٣٤	١٠	١٠	٣٦٤
التجارة	٣٨٧١	١٦١٦	٤٠٨	١٢٣	١٠١	٦١١٩
النقل والمواصلات	١١٧٨	٧٤٢	٢١٢	٣٢٨	٨٦	٢٥٤٦
الخدمات	٦٢٦٨	٢١٠٧	١٤٤٢	١٥٦٣	١٠٧٨	١٢٤٥٨
المجموع	٥٢٧٨٤	٧٦٩٤	٢٥٨٦	٢٥٩٨	١٥٤٦	٦٧٢٠٨

المصدر : المركز الأقليمي لتدريب كبار موظفي التعليم في الدول العربية ، العرض الخامس لوضع التعليم في ج . ع . م (بيروت ١٩٦٥ — ١٩٦٦) ص ١٢٥

معهد التخطيط القومي تخطيط القوى العاملة في ج . ع . م . للأجل الطويلة ١٩٦٠—١٩٨٥ (القاهرة : معهد التخطيط القومي ، مذكرة رقم ٤٢٦ ، ابريل ابريل ، ١٩٦٤) ص ١٩٠.

(ب) توزيع العمال المطلوبه حسب حقيل العمل حتى عام ١٩٧٥

السنوات		١٩٦٥				حقل العمل
		المهرة	المهرة	المهرة	المهرة	المستويات المهنية
		العمال غير العمال	الكتبة ومن	ذو المؤهلات المدبرون	المجموع	
		المهرة	اليهم	المتوسطة ذو المؤهلات العليا		
٤١٧	٤٠٦٩٤	٢٠٩	٣٧٦	٤٢	٤١٧٣٨	الزراعة
١٨٢	٤٤٣	٤٤	٣٦	٢٥	٧٣٠	المناجم
٤١٩٣	٦٣٢٤	٥٣٠	٥٨٩	٢٨٩	١١٩٢٥	الصناعات التحويلية
٣٥٩	٦٣٩	١٢٨	٦٧	٤١	١٢٣٤	البناء
١٤٢	٣١٤	١٢	٢٨	٣٢	٥٢٨	الكهرباء والغاز
٢١٢٢	٢٨٤٦	٦٠٦	١٠٦٨	٢٤٨	٦٨٩٠	التجارة
٧٣١	١٥٦٤	١٩١	٨١	٥٢	٢٦١٩	النقل والمواصلات
٢٦٠٩	٧٤٩٨	٧٦٠	٢٠٩٣	١٣٧٦	١٤٣٣٦	الخدمات
١٠٧٥٥	٦٠٣٢٢	٢٤٨٠	٤٣٣٨	٢١٠٥	٨٠٠٠٠	المجموع

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٢٦ •

(ج) توزيع العماله المطلوبه حسب حقل العمل حتى عام ١٩٧٥

السنوات						حقل العمل المستويات المهنية
١٩٧٠						
العمال غير العمال الكتيبه ومن ذوا المؤهلات المدبرون المجموع						المهرة المهرة اليهم المتوسطه ذو المؤهلات العليا
٤٥٢٣٨	٥٤	٤٥٢	٣١٧	٥٨٨	٤٣٨٢٧	الزراعة
١٠٥٥	٣٨	٥٧	٦٦	٣٠١	٥٩٣	المناجم
١٤٦٤٦	٤٢٦	٩٨١	٧٥٣	٥٣٧٤	٧١١٢	الصناعات التحويلية
١٤٧٢	٥٩	١١٥	١٦٨	٤٤٩	٦٨١	البناء
٥٢٧	٣٤	٣٧	١٣	١٥٢	٢٩١	الكهرباء والغاز
٩٩٨١	٣٨٩	١٨٠٧	٩٢٨	٣٢٤٤	٣٦١٣	التجارة
٣٠٤٥	٧٣	١٠٧	٣٢١	٨٩٥	١٧٣٩	النقل والمواصلات
٢٠٥٤٧	٢١٥٧	٣٤٣١	١٢٣٣	٤٠٠٧	٩٧١٩	الخدمات
٩٦٥١١	٣٢٣٠	٦٩٨٧	٣٧٠٩	١٥٠١٠	٦٧٥٧٥	المجموع

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٢٧ •

(د) توزيع العماله المطلوبه حسب حقل العمل حتى عام ١٩٧٥

١٩٧٥						السنوات
حقل العمل						
العمال	العمال	الكتبه ذوا المؤهلات	المديرون	المجموع	المستويات	
غير المهرة	المهرة	ومن المهرة	المتوسطة	المؤهلات	المهنية	
		اليهم	العليا			
٤٣٨٤٠	٦٨٣	٤٥٥	٥٠١	٦٨	٤٥٥٤٧	الزراعة
٦٦٦	٤٢٨	٩٢	٨٢	٥٤	١٣٢٢	المناجم
٩٠٧٧	٧٧٣٩	١١٣٨	١٧٢٩	٦٨٤	٢٠٣٦٧	الصناعات التحويلية
٦٩٤	٥٤٧	٢١٣	١٧٤	٨٠	١٧٠٩	البناء
٢٦٩	١٦٣	١٥	٤٦	٣٧	٥٣٠	الكهرباء والغاز
٣٧٢٠	٤١٢٩	١١٨٠	٢٤٩٢	٥١٨	١٢٠٣٩	التجارة
٢٠١٩	١١٩٤	٣٢٧	٢٠٤	١٠٨	٣٨٥٢	النقل والمواصلات
١٠٧٣٧	٥٢٨٠	١٧٠١	٤٧٧٢	٢٨٩٤	٢٥٣٨٤	
٧١٠٢٢	٢٠١٦٣	٥١٢٢	١٠٠٠٠	٤٤٤٣	١١٠٧٥٠	المجموع

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

٣ — تقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة :

وارتكنا الى ماسبق فسوف نحدد احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصرى من التعليم فى غرة البحث على ضوء مدخل القوى العاملة ، والعرض والطلب والمدخل الثقافى • وذلك نظرا لوجود صعوبات جمة فى تقدير الاحتياجات الفعلية للتنمية الشاملة • وعدم وجود معايير ومقاييس كمية لتقدير احتياجات المستقبل فى البلاد النامية • ونظرا لان البحث يعالج تجربة سابقة ، فاننا سوف نقدم للاطلب والعرض المقدم لكى نتوصل الى معرفة العجز والزيادة واسباب ذلك •

وفيما يلى مجموعة من الجداول التى توضح احتياجات القطاعات المختلفة من انقوى العاملة وتوزيعها بالنسبة لهيكل الوظيفى كل خمس سنوات ابتداء من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٥ •

وبمناقشة جداول الاحتياجات من القوى العاملة من القطاعات المختلفة يتضح أن الاحتياجات على المستويات المهنية فى ازدياد • فعلى مستوى العمال غير المهرة فى القطاعات جميعها ، نجد أن قطاع الزراعة فى عام ١٩٦٠ بلغ الاحتياج فيه الى ٣٦٢١٩ ألف عامل غير ماهر • وفى عام ١٩٦٥ بلغ الاحتياج الى ٤٠٦٩٤ ألف عامل غير ماهر وفى عام ١٩٧٠ وصل الاحتياج الى ٣٨٢٧ ألف عامل غير ماهر • وفى عام ١٩٧٥ لم يزد الاحتياج كثير حيث بلغ ٤٣٤٨٠ • وعلى مستوى العمالة الماهرة بلغ الاحتياج فى نفس القطاع الى ٢٨٧ ألف عامل ماهر عام ١٩٦٠ ، وبلغ ٤١٧ ألف ماهر فى عام ١٩٦٥ ، أى تضاعف العدد • وواصل الزيادة فبلغ ٥٨٨ ألف عامل ماهر عام ١٩٧٠ فى مقابل ٦٨٣ ألف عامل ماهر عام ١٩٧٥ • أى أن الاحتياج الى هذا المستوى كان أكبر من العمالة غير الماهرة • وعلى مستوى المديرون لم تكن الزيادة على مستوى الزيادة فى العمالة الماهرة حيث بلغ الاحتياج عام ١٩٦٠ الى ٢٥ ألف و٤٢ ألف عام ١٩٦٥ و ٥٤ ألف عام ١٩٧٠ فى مقابل ٦٨ ألف فى عام ١٩٧٥ •

وفي قطاع الصناعة بلغ الاحتياج عام ١٩٦٠ الى ٣٨٩١ ألف عامل غير ماهر و٦٣٢٤ ، الف عام ١٩٦٥ و٥٩٣ الف عام ١٩٧٠ مقابل ٩٠٧٧ الف عام ١٩٧٥ . وعلى مستوى العمالة الماهرة بلغت عام ١٩٦٠ الى ٢٣٩٨ ألف عامل و٤١٩٤ عام ١٩٦٥ و ٥٣٧٤ الف عام ماهر ١٩٧٠ وفي عام ١٩٧٥ واصل الاحتياج في الزيادة الى أن بلغ ٧٧٣٩ أي أن العدد تضاعف مرتين ، وذلك يفسر مدى احتياج قطاع الصناعة الى العمالة الماهرة دون غيرها . وعلى مستوى المديرين فقد بلغ الاحتياج الى ١٤٦ الف عام ١٩٦٠ و ٢٨٩ ألف عام ١٩٦٥ و ٤٢٦ الف عام ١٩٧٠ و ٦٨٤ الف عام ١٩٧٥ . أما قطاع الخدمات الذي استحوذ على النصيب الأكبر من الاحتياجات على المستويات الثلاث . ففي العمالة غير الماهر بلغ الاحتياج الى ٦٢٦٨ الف عام ١٩٦٠ و ٧٤٩٨ عام ١٩٦٥ و ٩٧١٩ و ١٠٧٣٧ ألف عام ١٩٧٥ . أما على مستوى العمالة الماهرة فقد بلغت عام ١٩٦٠ الى ٢١٠٧ ألف و ٢٦٠٩ ألف عام ١٩٦٥ و ٤٠٠٧ ألف عام ١٩٧٠ و ٥٢٨٠ عام ١٩٧٥ أي أن العدد في العمالة الماهرة في قطاع الخدمات قد تضاعف أيضا وفارق الزيادة في قطاع الزراعة والصناعة . أما على مستوى المديرين فقد بلغ الاحتياج الى ١٠٧٨ ألف عام ١٩٦٠ و ١٣٧٦ ألف عام ١٩٦٥ و ٢١٥٧ ألف عام ١٩٧٠ و ٢٨٩٤ الف عام ١٩٧٥ .

أما احتياج قطاع الخدمات من العمالة الاجمالية فقد بلغ عام ١٩٦٠ الى ١٢٤٥٨ ألف مقابل ٣٦٩٠١ في قطاع الزراعة و ٧٠١٨ الف في قطاع الصناعة . وقلت الاحتياجات في قطاع المناجم حيث بلغت ٢٤٩ الف على مستوى العمالة الاجمالية . وذلك مقابل ١٤٣٣٦ في الخدمات و ٤١٧٣٨ في الزراعة و ١١٩٢٥ في الصناعة و ٧٣٠ في المناجم في عام ١٩٦٥ وتضاعف الاحتياج من العمالة الاجمالية في عام ١٩٧٠ حيث بلغ ٢٠٥٤٧ ألف في

الخدمات و٤٥٢٣٨ في الزراعة و١٤٦٤٦ ألف في قطاع الصناعة و١٠٥٥ في المناجم . وبهذا يتضح أن الاحتياج إلى العمالة الاجمالية نزايد على مدى عشر سنوات .

أما الاحتياج إلى جملة العمالة كاملة وفي القطاعات جميعها فقد بلغت حوالي ٦ ملايين في عام ١٩٦٠ وحوالي ٨ ملايين في عام ١٩٦٥ و٩ ملايين في عام ١٩٧٠ و١١ مليون في عام ١٩٧٥ ، أى أن التوسع في هذه القطاعات جميعها يتطلب ازدياد العمالة الاجمالية في هذه القطاعات بدءا من عام ١٩٦٠ وانتهاء بعام ١٩٧٥ قرابة النصف تقريبا حيث كانت ٦ ملايين وبلغت ١١ مليون . ولاشك أن ذلك يعنى أن التعليم وسياسته مطالبه بتحسين الكفاءة لمواجهة هذه الاحتياجات .

وبمقارنة هذه الاحتياجات بدأورد في الخطة الخمسية الاولى نجد أن جملة الاحتياجات في كليهما في عام ١٩٦٠ بلغت ٦ ملايين ولكن ماتحقق في السنة الخامسة عام ١٩٦٥-٦٤ بلغ ٧ ملايين في حين أنه في ذات العام بلغ حاجة القطاعات إلى ٨ ملايين عام ١٩٦٥ ، وعلى الرغم من زيادة العمالة في الخطة بمقدار ٢٢٪ ، إلا أن الخطة لم تحقق حاجة القطاعات كاملة حيث يوجد فارق ١ مليون بين الحاجة الفعلية وما أنجزته الخطة .

ثالثا : أوجه النقد الموجه للخطة :

تعرضت الخطة الخمسية الاولى (١٩٦٠ — ١٩٦٥) سواء من حيث أطارها العام أو أنجازاتها الفعلية والواقعية أو متابعتها إلى تحليلات نقدية عديدة نناقشها فيما يلي :

١ ملاحظات على أطار الخطة من حيث البناء والهيكل :

أ (رغم أن الهدف العام للخطة كان واقعيًا في البداية ، وذلك حين

حدد بمضاعفة الدخل القومى فى عشرين عاما ، إلا أن تدخل القيادة السياسية حينذاك وتعديله فى مدى عشر سنوات فقط . لم يجعل ذلك الهدف طموحا فحسب ، بل كان ضربا من الخيال اذا ما وضعت ظروف المجتمع المصرى آنذاك فى الاعتبار ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية « الامر الذى صارت معه العلاقة بين الجوانب الفيزيكية والمالية للخطة هشه ، فوق أنها أصبحت غير محددة المعالم » (٣٦)

ب) لم تنبى الخطة على نموذج شامل من نماذج الاقتصاد والقياس Economic Models وهو أمر حيوى فى أعداد الخطط طويلة الاجل، نظرا لما تنتجه مثل تلك النماذج من تحديد للعلاقات بين المتغيرات التى احتوتها الخطة ، الامر الذى يمكن معه تتبع أثر المتغيرات التى تنجم عنها ويعد الاستثمار والصادرات والعمالة من المتغيرات النموذجية التى تفيد فى تحليلها نموذج جيد البناء فى الاقتصاد القياسى (٣٧) . كما أن الخطة قد اعتمدت على أسلوب « جدول المدخلات والمخرجات Input - Output Tables وليس هناك اعتراض على استخدام هذا الاسلوب ، اذا أن فائدته مؤكدة من حيث التوصل الى صورة شاملة للعلاقات التبادلية بين المتغيرات ، وبالتالي يظهر مدى « التوافق » بين القطاعات والأنشطة المختلفة — فهى مثلا تبحث فى حجم « المدخلات » الذى ينبغى أضاعته الى صناعة الصلب حتى تصل « مخرجاتها » الى حجم معين — أما النقد الموجه اليها فيحدد فى النمط الذى أستخدم من هذه الجداول ، فهو بدائى ، قد عفا عليه الزمن اذ يرجع الى عام ١٩٥٤ ، فى حين توافرت أنماط أحدث عام ١٩٥٩ وأكثر فائدة وكفاية ، وكان من الممكن استخدامها آنذاك (٣٨) .

ج) لم تعكس الخطة اتساقا داخليا بين مكوناتها الرئيسية لم تكن « الموارد المحدودة » بقادرة على تحقيق ذلك « الهدف الطموح » . كما أن

« الزمن الضئيل » للخطة لم يكن بمستطیع أن یلهث وراء ذلك التناقض بین العنصریین السابقیین • وقد أرتد ذلك وأضحى على العلاقات شبه الراكدة و غیر النشطة بین القطاعات التى احتوتها الخطة ، بحيث بدا وكأن كل قطاع یسعى الى تحقيق هدفه مستقلا • وانعكس أيضا فى الافتقار الى التنسيق مع القطاع الخاص فى عملية التخطيط ، وأنعدام سياسات اقتصادية جمعیة صریحة وخلقیة بأن تساعد الحكومة على التوصل الى الاستجابات المرغوب فیها (٣٩) •

د (أن عملية تخصيص الموارد قد أكتتفها كثير من الغموض ، فلم تكن هناك معايير واضحة كان لابد من توافرها مثل أسعار السلع ، وعوامل الانتاج ، ومعدلات الاستثمار ، الامر الذى ادى الى الخلط فى تحديد الاولويات (٤٠) •

هـ (لم تكن هناك دراسات أولیه عن مدى واقعية الاهداف وتناسق التنبؤات فیما يتعلق بالمجموعات البديلة من التدابير الخاصة بالسیاسة ، وتكشف هذه الانتقادات شيئا مامن الطبيعة الحقيقية للخطة الخمسية الاولى التى لاتخرج عن كونها برنامجا عاما للاستثمار یختلف عن میزانیات التنمية السابقة علیه والخطط الجزئية ، نتيجة لغطيته ، بطريقة أكثر منهجية جميع قطاعات الاقتصاد المصرى (٤١) •

٢ — ملاحظات على منجزات الخطة :

أ (لم تكن هناك جهة مسئولة واحدة ومشرفة على تنفيذ الخطة ، وانما تركت الاجهزة التنفيذية انذاك — ممثلة فى الوزارات والهيئات الحكومية — ترعى الانجازات التى تتعلق بها (كل حسب القطاع الذى تنتمى اليه) لذا فقد فقدت الفرصة لاقرار سياسة عامة تتعلق بتنفيذ الخطة (٤٢) —

ومثلما حدث في اقرار الخطة — وبالتالي اهتراً مفهوم الخطة ذاته ، فهي ليست مشروعات منفصلة تلتزم كل جهة بتنفيذ نصيبها منها ، وانما هي سياسة عامة توصل الى تحقيق هدف شامل •

ب (ان المنجزات ذاتها كانت بحاجة ضرورية لربطها بالهدف العام للخطة ، حيث أن كثيراً منها قد خرج عن ذلك الهدف منباطاً عنه في كثير من الاحيان — بسبب عدم واقعية الهدف ، وقصور الموارد في ذات الوقت — أو متجاوزاً اياه احياناً ونتيجة لمخصص استثمار اكبر قد رصد لقطاع ما • كما كان الحال بالنسبة للصناعة مثلاً (٤٣) •

ج (ان النمو في قطاع ما قد تم على حساب مثيله في قطاع اخر ، بمعنى ان الانجازات التي تحققت في قطاع الصناعة مثلاً — استثماراً وإنتاجاً وعمالة — قد استقطعت جزءاً كبيراً من قطاع الزراعة بالنسبة لذات المتغيرات ، كما اصيب قطاع الخدمات بكثير من التغير نتيجة لذلك ، ولم يكن ذلك هو المقصود بحال من الاحوال من وضع تلك الخطة فقد استهدفت أساساً تحقيق نمو متوازن في جميع القطاعات (٤٤) •

هذا الى جانب ان الخطط السنوية التفصيلية لم تستكمل غالباً الا بعد بداية العام التي تختص به بستة أو تسعة أشهر • ولم يكن لدى وزارة التخطيط اية وسيلة للتأثير على السياسة الاقتصادية أو توجيه النصح فيما يختص بها أو تنفيذها ، تلك السياسة التي ظلت حقاً مقصورة على ادرات اخرى (٤٥) •

٣ — ملاحظات على متابعة الخطة وتقويمها :

غابت المعايير التي يستند اليها في تخصيص الموارد في مرحلة اعداد اطار الخطة ، كما شهدت هذه المرحلة اختفاء المحكات التي تقوم على

اساس برامج الخطة ومشروعاتها • وقبل ذلك لم تكن خطوات المتابعة تتم وفقا للبرنامج الزمني الموضوع لها سلفا ، فرغم انتشار مكاتب المتابعة في كل المحافظات ، الا انها كانت تفتقر مثلا الى المادة الاساسية التي تعينها على المتابعة ، الا وهى البيانات • ولذا فقد كانت خطوات هذه المرحلة شكلية ، وتتم بأسلوب بدائي • هذا الى جانب اعطاء أرقام وبيانات غير واقعية للقيادة السياسية ، من أجل ان تشيد بها في الخطب واللقاءات الشعبية وال جماهيرية ، والتي كان المستهدف من وراءها كسب تأييد هذه هذه الطبقات والفئات الشعبية التي حملت الدولة مسؤولية تحقيق أمانها وتطلعاتها في التقدم » (٤٦) •

٤ — الدروس المستفادة من تجارب التنمية في مصر :

أمدتنا الخبرة السابقة التي مرت بها مصر خلال تاريخها المعاصر في مجال التنمية بادراك عام وشامل للاتجاهات الرئيسية التي ميزت هذا المجال بما احتوته من نجاح وفشل على حد سواء • ويمكننا الاشارة الى اهم الدروس التي استفدناها من تلك الخبرة وهى :

أن تجارب التنمية في تلك الفترة تنبىء عن اهمال — شبه كامل — للجوانب السياسية والاجتماعية • فلم يضع «المنمون» Developpe في اذهانهم آنذاك ، أن هناك متغيرات سياسية تلعب دورا هاما وكبيرا في انجاح خطط التنمية ، او في افشالها • وكانت كل مدركاتهم تنطوى على متغيرات اقتصادية بحثه دون ان يفتشوا عن ظلال هذه المتغيرات أو انعكاسها على الجوانب السياسية •

فقضية الصادرات ، والواردات مثلا ترتبط احيانا بالعلاقات السياسية بين الدول بدرجة أكبر مما تتصل بالاجراءات الاقتصادية التي

نتخذها الدولة لتنمية صادراتها ، وتخفيضاً لوارداتها ، كما ان مسألة القروض أو المنح أو الاعانات أو الهبات — وما الى ذلك من التسميات — تعتمد بالدرجة الاولى على المتغيرات المكونة للعلاقات ائدولية كما تتأثر بشكل مباشر بدرجة الانتماء الى معسكر أو نكتل ما ، فضلا عن ارتباطها بمدى التدخل الناجم عن ذلك فى شؤون الدولة الداخلية والخارجية .

ذلك شأن الجانب السياسى ، أما فيما يتعلق بالناحية الاجتماعية فان هؤلاء المنمون يتناسون أحيانا أو يتجاهلون الهدف الاساسى الذى تسعى اليه التنمية ، والذى ينبغى أن يكون محددًا — مهما تفاوتت الايديولوجيات وتشعبت — فى زيادة طاقات الفرد ليتمكن من تحقيق متطلباته الرئيسية ، ثم الكمالية فى المجتمع . ولن يتحقق ذلك دون أن يمنح الفرد الفرصة كاملة لتحقيق ذاته ، فى ظل مساواة كاملة للمجتمع فى الحقوق والواجبات ، الامر الذى يعزز وضعًا طبقيا متسقًا يتسم بالسيولة ، والحراك الاجتماعيين كما أن الدولة تصورت أنه يمكن احداث تنمية شاملة فى غياب الديمقراطية وتعدد الاحزاب التى من مهامها مباشرة تنفيذ خطط التنمية ومتابعتها ، ولذا فيرجع القصور والاففاق فى الوصول الى الغايات المرجوة الى غياب حرية الرأى ، وسيادة الرأى الواحد والتنظيم الواحد الذى يعبر عن وجهة نظر الدولة فقط ، ويعزل الجماهير الشعبية عن متابعة قضاياها .

ولم يدرك المسئولون عن سياسة التنمية فى مصر مدى التداخل الشديد بين الامور الاقتصادية والسياسية والاجتماعية — طبقا لما سلف بيانه — ومن ان التنمية كل متكامل يجمع بين ذلك كله . « ولقد ظل الجانب الاقتصادى هو المسيطر على أذهانهم آنذاك بالرغم من الشعارات

التي أطلقت على انها تنمية « اقتصادية واجتماعية » واغلب الظن أن الصفة الثانية كانت فارغة المعنى ، ولم يكن ايرادها بشيء اللهم الا من قبيل التشديق بتعبيرات تبدو متكاملة المعنى وهي من ذلك نائبة « (٧٤) وصارت التنمية — ترتيبا على ذلك — « حكومة ادارية » وابتعدت تماما عن أى مضمون شعبى يحاول اشراك الجماهير فيما يجرى لمصلحتهم — كما يفترض — وذلك بالتعرف — على الاقل — على آرائهم قبل اقرار الخطة، ان لم يمتد ذلك الى الاستعانة بهم فى تنفيذ الخطة ، ومتابعتها وتقويمها .

ويزعم المدافعون عن سياسة عزل الجماهير وابعادهم عن الاشتراك فى الخطة فى كافة مراحلها ، بأن حالة الامية المتفشية التى تعاني منها أكثر من ٧٠٪ من السكان فى مصر — كنسبة متوسطة خلال تلك الفترة — هى المسؤولة عن ذلك . حيث لا يستطيعون والحالة هذه ، ان يميزوا بين الصالح والطالح . أما زعم هؤلاء فمردود عليه بأن فى ترك هؤلاء الاميين واهمالهم زيادة لاميتهم ، وتأكيذا لعدم ادراكهم ، فضلا عن ان مساعدة الفرد لنفسه هى أولى الخطوات لكى ينمو بنفسه ثم يشارك فى تنمية ما حوله . ولذا فقد كان ذلك يستلزم من الدولة أولا أن تعبىء كل جهودها الحكومية وغير الحكومية لمحو الامية ، والنظر اليها كقضية قومية تهتم المجتمع بأسره قبل ان تهتم الافراد . وبذلك يستطيعون أن يساهموا بجهودهم فى احداث التنمية المطلوبة . « ولقد أفرز نمط تلك التنمية — الفوقية — سلبية مطلقة من أفراد المجتمع الخرى ، فهم ينتظرون دائما ما تفعله الدولة من اجلهم دون أن يجول بخاطرهم — أو يسعى النظام الى توعيتهم — بأنهم هم الذين يفعلون ، ويطالبون ويناضلون من أجل تحقيق أهدافهم الطموحة فى التقدم والرفاهية » (٢٨) .

وكان التدهور المفاجئ الذى أصاب عديدا من المتغيرات الاقتصادية

في العام التالي مباشرة على انقضاء الخطة الخمسية الاولى وهو عام ١٩٦٦ — ١٩٦٧ ، هو اصدق دليل على ذلك فبمجرد ان رفعت الدولة ايديها عن الاشراف على تجربة التنمية ، انخفض على الفور معدل نمو الدخل القومي ، والدخل الفردي ، حيث كان الاول ١٥٥٩ مليون عام ١٩٦٦ وصل الى ١٥٤٤ عام ١٩٦٧ ، وكان الثاني ٥١٨٨ انخفض الى ٤٩٤ (متوسط نصيب الفرد من الدخل) وكذلك انخفض معدل النمو السنوي من ٠.٨٪ الى ٠.٤٦٪^(٤٩) . وكذلك الحال في الاستثمار والعمالة . ونجد ذلك عن عدم مساندة أفراد المجتمع ككل لها . فصارت هشة ضعيفة . وهذا يؤكد ما سبق أن عرضنا له في الفصل الاول من أن السلطة السياسية كانت منفردة بكل القرارات الحيوية التي كانت توجه مسار المجتمع المصري في تلك الفترة من تاريخه . وترتب على ذلك أيضا أن التخطيط الشامل في مصر قضى نحبه مع الخطة الخمسية الاولى . ولم تخرج الخطة الخمسية الثانية الى حيز الوجود قط على الرغم من أنه من المعروف أن هناك مسودة أعدت لها . ومن المفترض أنه قد تم العمل بخطة ثلاثية مؤقتة لاعوام ٦٥ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ ، ولكننا عجزنا عن تتبعها . وكانت الحرب العربية الاسرائيلية عام ١٩٦٧ قد حالت لفترة من الزمن دون بذل أية جهود جديدة .

خاتمة :

يتضح لنا مما سبق أن التخطيط الشامل في مصر لم يبدأ بالفعل الا عام ١٩٦٠ . وان كانت هناك جهود سابقة في شكل انشاء مجالس ومؤسسات تخص الانتاج القومي . ووجود خطط جزئية تبلورت في نهاية الامر في الخطة الخمسية الاولى التي رغم القصور الذي أصاب جوانبها المختلفة . الا أنها حققت فعلا انجازا قوميا للاقتصاد المصري ، ويتضح لنا دور

السياسة التعليمية في امداد القطاعات المختلفة بالعدالة على مستوياتها المختلفة قد برز بعد عام ١٩٦٠ ، وأن حاجة هذه القطاعات في جملتها كانت متنامية ومتزايدة ، عاما بعد عام ، وكذلك حاجة هذه القطاعات على المستويات المهنية ولاسيما العمالة الماهرة والاختصاصيون والفنيون كانت ايضا متزايدة عاما بعد عام ، وترتب على ذلك محاولة التنسيق بين سياسة التعليم وخطة التنمية • وكذلك أنه لا يمكن التعبير عن حاجات القطاعات المختلفة من القوى العاملة الا وفق مستوى محدد سلفا هو الهيكل الوظيفي وكذلك مستوى المهارة التي ينبغي ان تتوفر فيه •

مراجع الفصل الثاني

- (١) O' Brien, Patric, The Revolution in Egypt's Economic System, P.P. 140 à 147 .
- (٢) روبرت مابرو ، الاقتصاد المصرى (١٩٥٢ — ١٩٧٢) ، ص ١٧٨ .
- (٣) احمد جامع ، المذاهب الاشتراكية (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٩) ص ٤٦٠ .
- (٤) روبرت مابرو ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ .
- (٥) القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٥٥ .
- (٦) انور عبد الملك ، مرجع سابق ، ص ١٢٠ .
- (٧) قرار رئيس الجمهورية رقم ٧٨ لسنة ١٩٥٧ .
- (٨) احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٤٦١ .
- (٩) قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٣ لسنة ١٩٥٧ .
- (١٠) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٠٩٧ لسنة ١٩٥٧ .
- (١١) قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤٧٦ لسنة ١٩٦٤ .
- (١٢) قرار رئيس الجمهورية ، رقم ٢٦٢ لسنة ١٩٥٩ .
- (١٣) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٧٩ ص ٤٥٦ .
- (١٤) على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة (١٩٥٢ — ١٩٦٦) مرجع سابق ص ١٧٩ .
- (١٥) Hansen, B., and Marzouk, G., Development and economic Policy in the U. A. R. Egypt), (Lond : oxford University, 1965), PP.
- (١٦) جمال عبد الناصر ، على طريق الاشتراكية (سلسلة كتب قومية ، العدد ٢٩٩ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ، ص ٤٣ .
- (١٧) احمد جامع ، مرجع سابق ، ص ٥٤٩ .
- (١٨) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ٦٠-٦١ - ٦٤-١٩٦٥ (القاهرة : فبراير ، ١٩٦٦) الجزء الاول ، صص ١١ — ١٢ .

- (١٩) على صبرى ، مشاكل التطبيق الاشتراكي وتجربة الخطة الخمسية الاولى (كتب قومية العدد ٣٠٨ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، د.ت) صص ١١ — ١٣ .
- (٢٠) شارل بتلهم ، التخطيط والتنمية ، ترجمة : اسماعيل صبرى عبد الله (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٦٦) صص ٢٧٧ — ٢٨٠ .
- (٢١) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، صص ٣٧ — ٣٨ .
- (٢٢) عبد الرحيم عمران ، مصر ومشكلاتها السكانية ، وتطلعاتها (القاهرة : جهاز تنظيم الاسرة والاسكان مع مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، ١٩٧٧) ، ص ١٩٢ .
- (٢٣) على الجريتلى ، خمسة وعشرون عاما — دراسة تحليلية للسياسات الاقتصادية في مصر ١٩٥٢ — ١٩٧٧ (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٧) صص ٢٠ — ٢٣ .
- (٢٤) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، صص ٩٠ — ٩٢ .
- (٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٨ .
- (٢٦) لجنة التخطيط القومى ، الاطار العام للخطة الخمسية الاولى ، ص ١٥ .
- (٢٧) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، مركز الدراسات والابحاث السكانية ، ابعاد قوة العمل فى ج.م.ع. (القاهرة : يناير ١٩٧٥) صص ٤١ — ٥٢ .
- (٢٨) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، صص ٥٦ — ٥٩ .
- (٢٩) المرجع السابق ، صص ٥٦ — ٦٢ .
- (٣٠) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، ص ٤٦١ .

- (٣١) لجنة التخطيط القومى ، اطار الخطة الخمسية الاولى للتنمية الشاملة ، صص ١٠٧ — ١٠٨ .
- (٣٢) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة اخطة الخمسية الاولى ، ص ٧٣ .
- (٣٣) حامد عمار ، فى اقتصاديات التعليم ، صص ٥٣ — ٥٤ .
- الامم المتحدة ، الاعلان العالمى لحقوق الانسان (الامم المتحدة ، مكتب الاعلام العام ، ١٩٤٨) ، المادة الثانية والعشرون .
- (٣٤) ابراهيم عصمت مطاوع ، التخطيط للتعليم العالى ، صص ٣١ — ٣٢ .
- عبد الله عبد الدايم ، التخطيط التربوى ، صص ١٩٣ — ٢٠٠ .
- (٣٥) محمد سيف الدين فهمى ، التخطيط التعليمى ، ص ١٢٦ .
- (٣٦) Issawi, Charles, Charles, Egypt In Revolution, pp. 68. & 73.
- (٣٧) D. Mead, Growth and Structural Change in The Egyptian Economy, PP. 280 & 284 .
- (٣٨) شارل تبلهيم ، التخطيط والتنمية ، ص ص ٢٧٢ — ٢٧٤ .
- (٣٨) o' Brien, Patric, Op. cit., P. 210
- (٤٠) وزارة التخطيط ، تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ص ٩٣ .
- (٤١) Hansen, B., and Marzouk, G., Op. cit., PP. 304 & 305.
- (٤٢) محمود الكردى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٤ .
- (٤٣) D. Mead, Op., cit., P. 285.
- (٤٤) على صبرى ، سنوات التحول الاشتراكى وتقييم الخطة الخمسية الاولى ، ص ص ٧٨ — ٨٠ .
- (٤٥) Hansen, B., and Marzouk. G., op.cit., P. 305
- (٤٦) على الجريتلى ، التاريخ الاقتصادى للثورة ، ص ١٨٨ .
- (٤٧) محمود الكردى ، التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، ص ٤٦٦ .
- (٤٨) o' Brien, Patric., op. cit., P. 358 .
- (٤٩) Hansen, B., and Marzouk, G., op. cit., PP. 295 & 297.

الفصل الثالث

السياسة التعليمية في ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية

مقدمة :

لاشك أن السياسة التعليمية التي تضعها أية دولة لنفسها ، تعتبر ، جزءا منفصلا عن السياسة العامة لتلك الدولة ، وانما تعد عملا متكاملا متسقا يرمى الى تحقيق هدف عام وشامل ، أو عدة أهداف واسعة مستفيضة يقصد بها خير المجتمع في شتى مقومات حياته . ومن ثم ترتبط السياسة التعليمية ارتباطا وثيقا للدرجة التي تتأثر وتتأثر في السياسة العامة للدولة .

ومن هنا كانت سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من جهة أخرى ، لا تستقل في تخطيطها أو رسمها عن السياسة التعليمية ، وذلك لان الحاجة الى القوى العاملة واعدادها للعمل المنتج عملية ترتبط كل الارتباط بمختلف نواحي التخطيط الشامل ، حيث ان بناء المصانع وتشديد السفن وغيرها أو النهوض بالزراعة والتجارة وغيرها ، يتطلب أنواعا شتى من الخبرات والكفايات ، وهذه لا يمكن ان تتوفر الا عن طريق الاعداد والتدريب والتعليم (١) .

ومن المسلم به أن تخلف الجانب التعليمي في مجالات التنمية يعطل تنفيذ المخططات الاخرى في سياسة الدولة ، كما ان قيام الجانب التعليمي بتخريج اعداد اكثر من حاجة البلاد لانواع معينة من التخصصات ، لا يسبب فائضا فحسب ، وانما يؤدي الى ضياع الكثير من الاموال والجهد والموقت هباء ، بل انه قد يعطل ايضا جوانب اخرى من تلك التي تستهدف مصلحة الدولة .

وسوف نعرض في هذا الفصل للسياسة التعليمية كما أعلنها المسئولون عن التعليم في فترة البحث ، من خلال البيانات والوثائق الرسمية ، ثم

بعد ذلك تقييم هذه السياسة في ضوء احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية — حجم العمالة المطلوبة لسوق العمل — لنرى الى أى مدى كانت هذه السياسة ملتقية مع خطط التنمية • ثم بعد ذلك نعرض لوجه القصور في السياسة التعليمية في تلك الفترة في ضوء ابعاد المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية •

أولاً : اتجاهات السياسة التعليمية في مصر :

ان مفهوم السياسة التعليمية في أى مجتمع من المجتمعات يعنى في جملته تحديد الشكل العام للمراحل التعليمية التى ينتظم فيها التعليم ، واهداف كل مرحلة من هذه المراحل ، ومجموعة القوانين والخطط والبرامج والاتجاهات العامة التى تسير على ضوئها • هذا وتأخذ السياسة التعليمية فى اعتبارها تحديد المستويات العلمية والمهارات والخبرات التى يجب أن تتوافر فى كل من ينهى تعليمه بإحدى هذه المراحل ، الى جانب ما تحتاجه من إمكانات مادية وبشرية حتى تقى بكل ما تتطلبه خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢) •

وبذلك فنحن نعنى بالسياسة التعليمية ، المبادئ التى يقوم عليها التعليم وتحدد اطاره العام وفلسفته واهدافه ونظمه • وهناك مستويان لدراسة سياسة التعليم ، المستوى الاول : يعنى بسياسة التعليم كما يعلنها المسئولون عن التعليم فى البيانات والوثائق الرسمية ويحددون فيها اتجاهات الدولة فى التعليم • اما المستوى الثانى : ففيه نعرض لسياسة التعليم كما هى فى الواقع بمعنى آخر كما نستخلصها من الوثائق الرسمية والاجراءات التى تتخذ ، واحيانا يتطابق كلا المستويان ، واحيانا اخرى نجد اختلافا بينهما (٣) •

وسوف نعالج السياسة التعليمية في هذا الفصل على المستوى
الاول .

ومنذ عام ١٩٥٢ ، سارت السياسة التعليمية في مصر في ثلاث مراحل
زمنية ، كان لكل منها أسبابه الموضوعية والذاتية وارتبطت هذه المراحل
الثلاث بتطور ابعاد المجتمع المصرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية،
وسوف نعرض للسياسة التعليمية في كل مرحلة على حدة لالقاء الضوء
على العوامل التى دفعت الدولة الى انتهاج هذه السياسة .

١ — السياسة التعليمية في الفترة من عام ١٩٥٢ — ١٩٥٦ :

تتضح معالم السياسة التعليمية لهذه الفترة في البيان الذى أصدره
وزير التربية والتعليم في عام ١٩٥٥ بعنوان « منهاج الثورة في التربية
والتعليم » وأهم ما جاء في هذا البيان :

١ — اذا كانت أهداف الثورة هى القضاء على الاستعمار السياسى
والاقتصادى والقضاء على الظلم الاجتماعى ، والاستغلال السياسى
والاقتصادى ، واذا كان من أهدافها بناء وطن حر تشيع فيه روح المحبة
والمساواة والرخاء . واذا كان أهدافها أيضا تجهيز درع قوى من القوات
المسلحة ، تحمى بها حريتها واستقلالها فمشروعات التربية والتعليم يجب
أن تسير فى نفس الطريق ، بل هى تمهد الطريق وتدفع الاجيال دفعا فيه ،
لتحقيق هذه الاهداف ، وان كانت اثورة تستهدف تحرير الوطن من أدران
الماضى ومفاسده ، فالتربية والتعليم هما الوسيلة لتحرير العقول من الجهل
وضيق الافق ، وتحرير النفوس من الحسد والضغينة وسوء الطوية ،
وتحريرها ايضا من الضعف والخوف والذل والخنوع .

٢ — ان التخطيط الشامل هو دعامة كل نهضة حديثة ، ومن ثم فالتربية

والتعليم ينبغي ان تقوم على التخطيط الشامل البعيد المدى ، الذى يشمل كيان الدولة جميعه ، ويربط وينسق بينها ، ويحفظ التوازن اللازم •

٣ — الموازنة باستمرار بين تهيئة الفرص المتساوية لجميع ابناء هذا الشعب ، وبعد ذلك وفى نفس الوقت سد احتياجات البلاد من جميع الاخصائيين فى المهن والاعمال المختلفة وهذه الفرص التى تعطى للجميع ، يتوقف مداها وحدودها على حالة البلاد من النواحي الاقتصادية والاجتماعية ، ومستوى دخل الفرد ، والدخل القومى ، والزمن اللازم لاعداد القادة والعلمين ، ولكنها فى اكثر صورها تواضعا ، يجب أن تهدف الى أن يحصل كل طفل على قدر من التربية والتعليم يعتبر أساسا صالحا لما بعده من مراحل التعليم • واذا كان سيتابع هذه المراحل ، وأن يكون أساسا طيبا للمرحلة التالية من التوجيه المهني أو اى توجيه يساعد على كسب العيش ، وعلى ان يحيا حياة واعيه مدركه كريمة •

٤ — التعاون بين الدولة والشعب ، سواء بمساهمة البيت فى تربية الطفل ، أو باشتراك الجماهير فى انشاء وإدارة المدارس والمؤسسات التعليمية والتربوية المختلفة (٤) •

ويتضح مما سبق ان هذا البيان قد اهتم اساسا بما يلى :

أ (محاولة توجيه التعليم وجهة قومية تتفق مع المبادئ الستة التى اعلنتها الثورة فى بداية قيامها عام ١٩٥٢ •

ب (الاتجاه نحو التوسع فى قاعدة التعليم بما يتفق مع الظروف الاقتصادية للمجتمع وذلك باقرار حق كل طفل فى تلقى حد ادنى من التعليم •

ج (توفير العدد اللازم من الاخصائيين والفنيين لادارة المشروعات الاقتصادية والاجتماعية التى تبنتها الثورة •

د (مساعدة الجماهير الشعبية للدولة في بناء المدارس بالجهود الذاتية ، وربما يرجع ذلك الى الوضع الاقتصادي الذي لم يكن يمكن الدولة من توفير المال اللازم للتوسع المنشود في التعليم .

ولقد أدت هذه السياسة اتي زيادة عدد المدارس وخاصة في المراحل الاولى من التعليم ، كما أنها ادت الى تلك المحاولات التي تمت في مجال تغيير المناهج الدراسية . وتخلصها من بعض الاتجاهات الرجعية ، وادخال بعد النواحي القومية فيها . كما ادت الى توحيد التعليم الابتدائي واعادة تنظيم التعليم الثانوي وانشاء المرحلة الاعدادية والاعدادية الفنية .

٢ - السياسة التعليمية في الفترة من عام ١٩٥٧ - ١٩٦١ :

هذه المرحلة هي مرحلة التحرر الاقتصادي التي تلت مرحلة التحرر الوطني لعام ١٩٥٦ والتي تطلبت تدعيم البناء الاقتصادي باعداد الفنيين والاختصاصيين اللازمين وتدعيم التعليم العالي وخاصة في مجالاته العلمية والعملية ، وتشجيع البحث العلمي باعتباره أساسا للنهضة الاقتصادية ، والتوسع في التعليم الفني بجميع أنواعه ومراحل . وفي هذه المرحلة تبلورت فكرة الوحدة العربية ، بل أخذت طريقها الى التحقيق من خلال الوحدة بين مصر وسوريا . ولذا نجد أن السياسة التعليمية تؤكد أهمية توحيد نظم التعليم كطريق نحو الوحدة الثقافية التي تعد احد دعائم الوحدة العربية . بل ان هذا التوحيد تم في عام ١٩٥٧ حينما وقعت اتفاقية الوحدة الثقافية العربية بين الاردن وسوريا ومصر . وقد جاء فيها ان هذه الاتفاقية تمت « ايمانا بان وحدة الفكر والثقافة مقوم اساسي من مقومات الوحدة العربية المنشودة ، و استجابة للدعوة التي

ينادى لها قادة الفكر والقومية العربية ، ورغبة في تنشئة مواطن عربى يعمل من اجل وطن عربى واحد ويقدر مسئولياته والتزاماته العربية المنشودة » (٥) .

ومع بداية محاولة أخذ الدولة بمبدأ التخطيط الشامل ، وبعد ان تحررت سياسيا من محاولات التدخل الخارجى ، وبعد رفض الرأسمالية المصرية التعاون مع الدولة ، أخذت الدولة فى وضع سياسة جديدة للتعليم تتفق مع ما تم انجازه على الصعيد السياسى والاقتصادى فى تلك الفترة وتبلورت معالم هذه السياسة فى البيان الذى القاه وزير التربية والتعليم فى عام ١٩٦١ امام المؤتمر الاول للاتحاد القومى ، والذى ذكرت فيه المبادئ التالية كقواعد وأسس للسياسة التعليمية .

١ — الجمع بين التربية والتعليم فى مزاج يشكل المواطن تشكيلا سليما من النواحي البدنية والعقلية والروحية والسلوكية .

٢ — تكافؤ الفرص بالنسبة لابناء المواطنين وبناتهم على السواء فى الحصول على نصيب اساسى من التربية والتعليم ، وعلى أنصبة متفاوتة تتناسب مع قدراتهم واستعداداتهم ومهاراتهم بعد ذلك .

٣ — التفاعل مع البيئة والولاء لها والمشاركة فى خدمة المجتمع الديمقراطى الاشتراكى التعاونى مشاركة فعالة .

٤ — احترام العمل اليدوى والزيادة المطردة فى التعليم الفنى والمهنى باعتباره دعامة الانتاج والتنمية الاقتصادية بعد ذلك .

٥ — تدعيم التعليم الفنى العالى للوفاء بحاجة البلاد من الفنيين الذين يتولون تنفيذ المشروعات ، وكذلك تطوير التعليم الجامعى لتخريج القادة والرواد فى مختلف المجالات .

٦ — الاعتزاز بالوطن العربي باعتبار جمهوريتنا جزء منه والايمان بالقومية العربية وتأكيد مفاهيمها •

٧ — المشاركة في التطور العالمى الذى تناول العلوم والفنون والاداب والاستفادة من كل ما بلغته الدول المتقدمة فى مضاهاها •

٨ — التعاون الثقافى مع دول العالم العربى والدول الافريقية والاسيوية والدول الاخرى الصديقة تعاوننا مثمرا فى سبيل التفاهم الدولى والسلام العالمى (٦) •

وبذلك يتضح مدى تأثر السياسة التعليمية بالابعاد المجتمعية وتأثير هذه الابعاد فى السياسة التعليمية • فاما الابعاد تدفع السياسة الى طريق معين ، واما أن السياسة تحاول أن تواكب سير التطور والتغيير فى هذه الابعاد • ونستطيع ان نبلور المعانم الرئيسية للسياسة التعليمية فى هذه الفترة فيما يلى :

أ (توحيد اتجاهات ونظم التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة بأقليمها •

ب (تعميم التعليم الابتدائى مع تدعيم برامجها باعتباره الحد الأدنى للتعليم الذى يجب توافره لكافة ابناء الشعب •

ج (تخطيط التعليم فيما بعد المرحلة الاولى على اساس احتياجات الاقليم المصرى والاقليم السورى ، وامكانياتهما مع تدعيم هذا التعليم حتى يؤدى الى تخريج قادة وفنيين وأخصائيين للمستقبل •

د (تدعيم التعليم والعالى والجامعى ورفع مستواه ، وتوجيه عناية خاصة للمعاهد والكليات العملية والعلمية والدراسات العليا والبحث العلمى •

هـ) زيادة الاهتمام بالوحدة الثقافية كأساس لوحدة الهدف والتفكير .
ويلاحظ ان المبادئ التي وردت هنا تسير في نفس الاتجاه الذي سارت عليه في المرحلة السابقة ، وان كانت اكثر تحديدا ، وخاصة في ارتباطها بمرحلة التحول الاجتماعى والاقتصادى (محاولة الدولة السيطرة على الانتاج وادواته ، ومحاولتها كسب التأييد العربى والعالمى) .
ويظهر ذلك جليا فى مبدأ تكافؤ الفرص وزيادة الاهتمام بالتعليم الفنى والمهنى ، وابرار المضمون الاجتماعى للعملية التربوية .

٣ — السياسة التعليمية فى الفترة من عام ١٩٦١ — ١٩٦٧ :

وبعد صدور الميثاق الوطنى الذى حدد مسار التغيير الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع فى اطار مبادئ المرحلة التحول الاشتراكى، وبعده وضع أول خطة خمسية للتنمية الشاملة فى البلاد ، ظهرت بعض الجهود لبلورة سياسة تعليمية تتفق ، مع مبادئ الميثاق ، ونالج فى نفس الوقت الكثير من المشكلات التى ظهرت للتوسع اثرهيب فى التعليم مع عدم مراعاة ارتباطه بصورة واضحة بالتخطيط الشامل للمجتمع ، ولعل أهم ما يعكس هذه السياسة هو التقرير الذى وضعته اللجنة الوزارية للقوى العاملة ، وقد ذكرت فيه ان فلسفة التعليم التى تبنتها الثورة ترمى الى تحقيق الاهداف التالية :

١ — اذابة الفوارق بين الطبقات لتحقيق وحدد قوى الشعب العاملة .

٢ — تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين حتى تجد كل الطاقات الكامنة ، فى سواعدهم ، وعقولهم السبل ممهدة أمامها لبلوغ اقصى ما تمكنه لها قدرتها .

٣ — إتاحة فرص انتعليم كاملة لجميع افراد الشعب على قدم المساواة بحيث لا يحول حائل مادي أو طبقي بين فرد وبلوغ اقصى ما تؤهله له قدراته .

٤ — تأكيد أن العمل القائم على العلم هو القيمة الوحيدة التي ترتب المواطنين انسانيتهم ومكانتهم في مجتمعهم . كما ان الوسيلة الفعالة لتنمية الموارد الاقتصادية وتحقيق التقدم والرفاهية (٧) .

ويشير التقرير بعد ذلك الى أن هذه السياسة أدت الى تقرير مبدأ مجانية التعليم في جميع مراحله حتى نهاية التعليم الجامعي لجميع أبناء الشعب الذين تمكنهم قدراتهم العقلية من الانتقال من مرحلة الى أخرى دون أي اعتبار مادي أو طبقي . ومع أن فتح الابواب على مصراعيها لاعداد كبيرة من الطلاب لم يشهده تاريخ التعليم في كثير من بلدان العالم، الا ان ذلك كان احدى الضروريات التي اقتضاها العدل لتحطيم الفوارق الطبقية . « حيث بلغ عدد تلاميذ المدارس الابتدائية في عام ١٩٦٥ (٣٤١٧٠٠٠) تلميذ مقابل (١٣٩٢٠٠٠) تلميذ في عام ١٩٥٣ . كما سجلت السنوات الأخيرة ارتفاعا كبيرا في نسبة التعليم الجامعي ، فبلغ عدد طلابه (١٢٤٠٠٠) طالب في عام ١٩٦٥ ، مقابل (٤١٠٠٠) طالب في عام ١٩٥٢ » (٨) ، ووصل عددهم الى (١٤٢٠٠٠) طالب في نهاية الخطة الخمسية الثانية .

ولقد أخذت اللجنة في تخطيطها لسياسة التعليم بنظرية « العلم للمجتمع » التي وردت في الميثاق ، وهي النظرية التي تخضع العلم لمطالب المجتمع وخدمة أهدافه وتلبية احتياجاته وحل مشاكله — الامر الذي يستوجب توجيه الافراد نحو انواع التعليم التي تخدم اهداف المجتمع وتعمل على

تطوره وتقدمه — كما تستوجب أيضا جعل مضمون التعليم وما يتصل به من البحث العلمى نابعا أساسا من احتياجات المجتمع ومطالبه • واستندت اللجنة في هذا الى المبررات التالية :

أ (ان اختيار الاشتراكية وسيلة وهنفا لتحقيق مجتمع الكفاية والعدل يستتبع ضرورة الاخذ بمبادئ التخطيط السليم الذى يمنع تعريض الموارد المالية والبشرية للضياع •

ب (ان مسئوليات التنمية الاقتصادية التى ينبغى لها مواجهة الزيادة فى السكان تتطلب بالضرورة احكام سبل الانفاق وتوقيتها توقيتا دقيقا حتى لا يوجه انفاق مالى لخدمة غير محققة النتائج أو يمكن ارجاؤها لوقتها المناسب •

ج (ان تحقيق مبدأ الكفاية يتطلب فى المقام الاول ان يرتبط تخطيط التعليم — الذى يستنفذ جانبا كبيرا من الانفاق العام — ارتباطا سليما وواقعيا باحتياجاتنا من الايدى العاملة ، حتى لا تواجه البلاد بتخريج اعداد من تخصصات لا تدعو اليها الحاجة ، فى الوقت الذى تشكو فيه مجالات اخرى من النقص فى الايدى العاملة اللازمة لها ، وهو ما يعوق سرعة عملية التنمية •

د (ان جعل أولويات استثمارات التعليم للدراسات العلمية والمهنية والفنية هو الاستثمار الفعال الذى يحقق عائدا سريعا ، ومباشرا فى عملية التنمية الاقتصادية ويؤدى الى زيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة •

هـ — ان الدولة التى تعمل على توفير فرص العمل وتنسيقها لكل قادر عليه من حقها ان تضع التخطيط المناسب للتعليم بحيث يتمشى مع فرص العمل التى تتيحها خطط التنمية وظروف الانتاج وتطور الخدمات

فيه ، على نحو يقلل فرص التعطل بين الخريجين في المراحل التعليمية^(٩) .
ومع ان اللجنة اخذت في تقريرها بفكرة التخطيط العلمى للتعليم
بما يتفق مع حاجات المجتمع ، الا انها اكدت عدم اغتيال المطالب الاساسية
والانسانية التى أقرتها الثورة ومن هنا يتضح ان هناك محاولة جاده لرسم
سياسة للتعليم فى تلك المرحلة التاريخية التى اخذت فى الاعتبار الظروف
الاقتصادية والاجتماعية التى تمر بها البلاد ، والمشكلات العديدة التى
تواجه الجهاز التعليمى ، ويمكن ان نستخلص من ذلك اهم الاتجاهات
فى السياسة التعليمية فى هذه المرحلة :

- ١ — تكافؤ الفرص وازالة جميع القيود المادية والطبقية .
- ٢ — ضرورة تخطيط التعليم بما يتفق مع احتياجات التنمية .
- ٣ — النظر الى التعليم باعتباره استثمار ينبغى الاهتمام بتوجيه
الانفاق فيه للوصول الى افضل عائد .
- ٤ — توفير مكان فى المدرسة الابتدائية لكل طفل فى سن الالتزام يتقدم
الىها ، مع وضع قانون جديد للالتزام .
- ٥ — وجوب مكافحة الامية عن طريق التعبئة القومية الشاملة .
- ٦ — قصر القبول فى المرحلة الثانوية على الاعداد اللازمة للالتحاق
بالجامعات والمعاهد العليا .
- ٧ — زيادة الاهتمام بالتعليم الفنى عن طريق التوسع فى انشاء
مراكز التدريب الصناعية ، ومد مرحلة التعليم الثانوى الفنى لتصبح خمس
سنوات ، مع اعادة النظر فى هيكل الاجور لاجتذاب الطلاب لهذا النوع من
التعليم .

٨ — تركيز الاهتمام في المرحلة القادمة على الارتقاء بكفاءة التعليم وتحسين كیفه ، وذلك من خلال المراجعة الشاملة لاعداد المعلم ، والمناهج التعليمية ونظم الامتحانات (١٠) .

أما التعليم الجامعي وهو المرحلة التعليمية التي تتولى اعداد القوى البشرية العاملة ذات الكفاية العالية في الادارة والتخطيط والبحث العلمى، ويتوقف على وجود هذه القوى وكفايتها تشغيل المشروعات القائمة وتخطيطها وتنفيذ مشروعات المستقبين ، يضاف الى ذلك البحث العلمى الذى يدفع بعجله الحياه الى التقدم والرقى فى كافة المجالات (١١) . ولقد اتجهت السياسة التعليمية اتجاها يتيح فتح ابواب الجامعات لجميع الذين يؤهلون للدخول فيها . وفى حدود الاعداد المقررة للتعليم الثانوى العام ومن يقبلون من التعليم الثانوى الفنى — فى أضيق الحدود — ولقد واجهت البلاد بناء على سياسة فتح الباب للتوسع فى التعليم الجامعي — اقبالا شديدا — على هذا النوع من التعليم — الذى انحازت اليه الدولة دون غيره من انواع التعليم (١٢) .

كما اهتمت السياسة التعليمية فى التعليم الجامعي بفتح الباب على مصراعية « لطلاب المنتسبين » وذلك فى الكليات النظرية فقط ، ولقد زاد اعداد المنتسبين زيادة كبيرة فى سنوات الخطة وما بعدها . وترتب على ذلك ازدهام الكليات النظرية بالاعداد الغفيرة من الطلاب المنتظمين وكذلك من الطلاب المنتسبين . وكانت هذه السياسة تهدف الى تعويض ابناء الطبقة الوسطى عن الحرمان الذى لاقته قبل ١٩٥٢ .

كما جاء بالملذكرة الايضاحية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ الخاص

بتنظيم الكليات والمعاهد العليا في تحديد الغرض الاساسى من انشائها فيما
يلى :

أ (العمل على ربط ما تقوم به من تعليم بمطالب المجتمع الاشتراكي ،
مع العناية بالبحوث العلمية ، خصوصا التطبيقية منها التى تستهدف خدمة
هذا المجتمع وحل مشاكله .

ب (اعداد نوع جديد من الفنيين اللازميين لاحتياجات البلاد
فى التنمية الشاملة الذين يجمعون بين التدريبات الميدانية والدراسات
العلمية لمشاكل العمل وصعوباته ، وندر كاف من الدراسات النظرية العلمية
التي تساعد على تفهم الظواهر والنظريات المختلفة واستخدامها فى رفع
مستوى الانتاج .

ج (اعداد وتدريب المعلمين المؤهلين بالعلم النظرى والتطبيقات
والدراسات التربوية لمقابلة احتياجات التعليم الاعدادى والثانوى وخاصة
الفنى منه (١٣) .

ونلاحظ على السياسة التعليمية فى التعليم العالى والجامعى ، انها
سياسة كانت تهدف بالدرجة الاولى لتلبية احتياجات الفرد من الرغبة
فى التعليم ، وكذا تلبية احتياجات المجتمع من الحاجة الى القوى العاملة
المدربة والمؤهلة تأهيلا يسمح لها بشغل مواقع تدفع بعملية الانتاج الى
الامام .

كانت هذه هى السياسة التعليمية كما اعلنها المسئولون ، وكما وردت
فى التقارير والوثائق الرسمية بالنسبة للتعليم العام والفنى والتعليم
العالى ، وسوف نقيم هذه السياسة فى ضوء احتياجات خطط التنمية

الاقتصادية والاجتماعية ، لنرى هل كانت سياسة التعليم ملتقيه مع خطط التنمية ؟

ثانيا : تقويم سياسة التعليم في ضوء خطط التنمية (١٩٦٠ - ١٩٦٥) :

سنعرض في هذا الجزء لسياسة التعليم في ضوء احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالنسبة لاحتياجات الهيكل الوظيفي ، ثم بالنسبة لاحتياجات القطاعات المختلفة ثم بعد ذلك سنعرض لسياسة التعليم بالنسبة للاعداد المتخرجه من كل كليه على حده ، وحاجة التنمية الى هذه الاعداد المختلفة والتخصصات المختلفة . وهذا سوف يتيح التعرف على العجز والزيادة في الاعداد المطلوبه والاعداد المعروضة ، وكذلك سيتيح من ناحية اخرى التعرف على مدى وفاء سياسة التعليم لاحتياجات التنمية في القطاعات المختلفة للانتاج . وذلك نظرا لاختلاف الاحصائيات والبيانات الصادرة عن الجهات المعينة بالاحصاء والتعداد .

١ - السياسة التعليمية واحتياجات الهيكل الوظيفي :

يوضح الجدول التالي العرض والطلب للقوى العاملة موزعا طبقا للمستويات المهنية (الهيكل الوظيفي) وذلك في نهاية كل خمس سنوات من سنوات الخطة . مقسما الهيكل الوظيفي الى خمس فئات أساسية .

أ (المديرون والوظائف العليا :

نلاحظ من الجدول السابق ان احتياجات البلاد من المديرون والوظائف العليا (وهى الفئة المتخرجة من الجامعات والمعاهد العليا)^(١٤) في نهاية الخطة الخمسية الاولى كانت تقدر بحوالى ٢٠٥٥٣٦ ، في حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٢١٥٢٣٨ الفا ، اي بزيادة

٢٠٠٠

الطبيب والمرضى اللذين يعانون من أمراض مزمنة طبقا للمستويات المهنية في نهاية كل خمس سنوات من سنوات الخطأ

المستويات المهنية	المستويات التعليمية	الطلاب	المرض	1965 - 1964	1970 - 1969	+	المرض	+	100 من	100 من	+	100 من	100 من	100 من	100 من
المديرون والوظائف العليا	الجامعات والمعاهد	200536	210528	9702+	437+	278368	310416	27048+	1303+						
المعلمون	ثانوي فني ومعاهد	380752	192200	188002-	490-	604420	283140	221280-	260606	93930-	2702-	260606	221280-	260606	2702-
الكاتبون	ثانوي عام وتجاري	230122	190194	166672+	7080+	344486	200006	93930-	200006	93930-	200006	200006	200006	200006	200006
	معاهد السكرتارية	1061604	60890	99064-	937-	1481191	919722	061469-	919722	061469-	919722	919722	919722	919722	919722
المعامل المهنية	معاهد التدريب	1061604	60890	99064-	937-	1481191	919722	061469-	919722	061469-	919722	919722	919722	919722	919722
	والتلمذة الصناعية														
المعامل غير المهرة	التعليم الا ابتدائي														

المصدر: : معهد التخطيط القوي ، تخطيط القوي في الجمهورية العربية السورية ، ج ٢ ، ص ٩٣ .

مقدارها ١٩٧٠٢ ألفا بنسبة ٤٧٪ وبذلك فقد تجاوزت سياسة التعليم احتياجات البلاد بهذه النسبة ، ويرجع ذلك الى التوسع الذى حدث فى التعليم العالى ، بناء على زيادة اعداد المقبولين من التعليم الثانوى العام • ولقد حاولت الدولة بهذا التوسع ان تكسب تأييد الطبقات الوسطى من المجتمع لها سياسيا ، حيث ان هذه الطبقة قد حرمت من هذا النوع من التعليم قبل عام ١٩٥٢ •

ولقد واصلت هذه الزيادة فى التضاعف فى هذه الفئة حتى عام ١٩٧٠ فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، حيث كان انطلب المقدر لاحتياجات البلاد حوالى ٢٧٨٣٦٨ ألفا ، وفى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٣١٥٤١٦ ألفا ، اى بزيادة مقدارها ٣٧٠٤٨ ألفا بنسبة ١٣٣٪ • وهذا يؤكد ان سياسة التعليم العالى والجامعى ، كانت بعيدة عن برامج وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك نظرا لتدخل القيادة السياسية فى اتخاذ القرار التعليمى ، من حيث زيادة اعداد المقبولين فى هذا النوع من التعليم ، وكان المبرر لذلك ان الدولة ملتزمة بتعيين هؤلاء الخريجين • ويرجع ذلك الى التوسع السريع الذى حدث فى الكليات الجامعية خلال سنوات الخطة الخمسية الاولى والثانية ، كذلك لانشاء الجامعة الازهرية الجديدة فى عام ١٩٥٥ — ١٩٥٦ ، هذا الى جانب التوسع الكبير فى المعاهد العليا والكليات غير الجامعية خلال الخطة الخمسية الاولى والثانية والذى تم فى الجامعات والكليات الاقليمية ولم يقابلة توسع فى خطط التنمية الشاملة •

ب (الفنيون :

ونلاحظ ايضا من الجدول رقم (١٣) ان احتياجات البلاد من

الفنيون في نهاية الخطة الخمسية الاولى بلغ حوالى ٣٨٠٧٥٢ فى حين كان المعروف من سياسة التعليم يقدر بحوالى ١٩٢٢٠٠ ألفا ، وذلك بعجز مقداره ١٨٨٥٥٢ ألفا بنسبة ٤٩٪ ، اى أن سياسة التعليم لم تقى باحتياجات البلاد من الفنيون بحوالى ٥٠٪ من المطلوب ولقد انخفض هذا العجز قليلا فى نهاية الخطة الخمسية الثانية حيث قدر الطلب بحوالى ٦٠٤٤٢٠ ألفا والمعروض من سياسة التعليم بحوالى ٣٨٣١٤٠ ألفا ، اى بعجز مقداره ٢٢١٢٨٠ ألفا ، بنسبة ٣٦٪ ، وبذلك فقد عجزت سياسة التعليم عن الوفاء باحتياجات البلاد من الفنيون بهذه النسبة وهى ولاشك نسبة كبيرة ولم تحاول الدولة ان تعالج ذلك بترغيب الطلاب الى التعليم الفنى ، بل تركت الامر على عواهنه ، فاستمر العجز حتى عام ١٩٧٥ بما يوازي ٤٣٪ ، واخذ فى التصاعد حتى وصل عام ١٩٨٠ الى حوالى ٤٧٪ .

وعلى مدى عشرون عاما عجزت سياسة التعليم عن تحويل رغبة الجماهير فى التعليم الجامعى الذى يفيض عدد خريجه ، بل دعمت ذلك . ولم تقدم مايرغب الجماهير فى التعليم الفنى والمهنى ، الذى هو دعامة التقدم الصناعى والزراعى فى البلاد النامية — كمصر — وكان يجب على سياسة التعليم ان تتوجه الى هذا النوع من التعليم ، بتقديم الحوافز ، وبتحويل نظرة الجماهير الى هذا التعليم المرتبط اشد الارتباط بالتنمية الشاملة فى المجتمع ، فاذا كان العجز مستمرا من نهاية الخطة الخمسية الاولى حتى عام ١٩٨٠ ، فما دلالة ذلك الا أن سياسة التعليم كانت موجهة نحو التعليم العام .

ج) الكتابيون :

وفي الجدول رقم (١٣) نلاحظ ان احتياجات البلاد من فئة الكتابيون في نهاية الخطة الخمسية الاولى قدرت بحوالى ٣٣٥٢٢ الفا ، في حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ١٩٠١٩٤ الفا بزيادة مقدارها ١٦٦٦٧٢ بنسبة ٨٥٪ . الا ان هذه الزيادة الكبيرة سرعان ما تحولت الى عجز في نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ حيث كان الطلب يقدر بحوالى ٣٤٤٤٨٦ الفا والمعروض من سياسة التعليم قدر بحوالى ٢٥٠٥٥٦ الفا بعجز قدره ٩٣٩٣٠ الفا بنسبة ٢٧٪ . ثم كاد ان يتلاشى هذا العجز في عام ١٩٧٥ حيث بلغت نسبته ١١٪ ، الا انه عاود في الزيادة مرة اخرى في عام ١٩٨٠ حيث بلغت نسبة الزيادة ١٣٦٪ من المعروض من سياسة التعليم .

ويجدر بنا أن نشير الى أن الغالبية العظمى لهذه الفئة من خريجي التعليم الثانوى التجارى ، ومعاهد السكرتارية ، حيث ان خريجي التعليم الثانوى العام غالبا ما يواصلون تعليمهم العالى أو يفضلون اعادة القيد حتى يمكنهم مجموعهم من الالتحاق بالتعليم العالى . ويبقى خريجي المدرسة الثانوية التجارية ومعاهد السكرتارية . وذلك نظرا لعدم وجود منافذ لهم لمواصلة التعليم العالى — الا في اضييق الحدود — وهم بذلك يقومون باداء اعمالهم عقب التخرج ، حيث ان هذه المرحلة تعتبر مرحلة تعليمية منتهية بذاتها .

ولم توفق السياسة التعليمية في ايجاد التوازن المطلوب بين العرض والطلب للقوى العاملة المدربة اللازمة لاحتياجات التنمية — فاما ان يكون هناك عجزا كبيرا أو زيادة كبيرة ، ولا حل وسط بين الامرين . والباحث

يرجح ذلك الى تبعية سياسة التعليم لسلطة القرار السياسى ، والى أن خطط التنمية ظلت بعيدة عن سياسة التعليم ولم يكن هناك تنسيق مستمر بينهما ، الى جانب تأرجح سياسة التعليم وعدم استقرارها وبعدم استقرار القائمين عليها ، ويرجع الامر ايضا الى عدم وضوح فلسفة التعليم .

(د) العمال المهرة :

يلاحظ ايضا من الجدول رقم (١٣) وجود عجز فى هذه الفئة فى نهاية الخطة الخمسية الاولى يقدر بحوالى ٩٩٥٧٦٤ الفا ، حيث كان المطلوب يقدر بحوالى ١٠٦١٦٥٤ الفا والمعرض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٦٥٨٩٠ الفا وقدرت نسبة العجز ٩٣٧٪ . الا ان هذا العجز قد انخفض فى نهاية الخطة الخمسية الثانية ١٩٧٠ حيث بلغ المطلوب حوالى ١٤٨١١٩١ الفا والمعرض من سياسة التعليم بحوالى ٩١٩٧٢٢ بعجز قدره ٥٦١٤٦٩ الفا ونسبة ٣٨٪ . وواصل العجز انخفاضه حيث بلغ فى عام ١٩٧٥ نسبة ١٩٤٪ الا انه عاد الى الارتفاع ثانية فى عام ١٩٨٠ حيث بلغت نسبته حوالى ٤٠٪ .

وفى ظل هذا العجز فى هذه الفئة قامت الدولة بإلغاء المدارس الاعدادية الفنية (الصناعية والتجارية والزراعية) فى نهاية الخطة الخمسية الاولى، بدعوى ان التخصص المبكر غير مثمر بالنسبة للتلاميذ ، ثم ذلك فى ظل وجود عجز بهذه الفئة . وكان يمكن لسياسة التعليم أن تعدل وتغير من مناهج المدرسة الاعدادية الفنية ، بحيث تصبح هى مصدر التمويل الاساسى للتعليم الثانوى الفنى بدلا من الغائها .

ونلاحظ ايضا بالنسبة لهذه الفئة أن سياسة التعليم ظلت بعيدة عن خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، حيث كانت هناك أعداد صغيرة

من خريجي التعليم العالى والجامعى ، وندره فى انواع التعليم الفنى والمهنى بمستوياته اللازمة لاحتياجات البلاد من الايدى العاملة المؤهلة تأهيلا يتفق مع حالة البلاد الاقتصادية والاجتماعية واذا كنا نعول كثيرا على التنمية ، فكيف كانت تتم فى غياب الايدى العاملة المدربة فى فئات الفنيون والعمال المهرة ، الذين هم فى النهاية اداة التصنيع والتقدم ، وبناء التنمية وتحقيق اعلى انتاجية ممكنة فى أقصر وقت وبأقل جهد ، ان غياب — عجز — هذه الفئة بلاشك يعوق بل يحيل خطط التنمية الى مستوى نظرى دون جانب تطبيقى .

هـ (العمال غير المهرة :

يلاحظ من الجدول رقم (١٣) وجود زيادة كبيرة فى هذه الفئة حيث بلغت احتياجات البلاد فى نهاية الخطة الخمسية الاولى حوالى ٦١١٦١١٣ ، فى حين كان المعروض من سياسة التعليم يقدر بحوالى ٦٨٥٠٨٧٨ بزيادة مقدارها ٧٣٤٧٦٥ ، وبنسبة ١٢٪ ولقد بلغت هذه الزيادة فى نهاية الخطة الخمسية الثانية حوالى ١٣ر٤٪ . واستمرت ايضا فى التصاعد حيث بلغت فى نهاية عام ١٩٧٥ حوالى ٢٠ر٢٪ وبلغت فى نهاية عام ١٩٨٠ حوالى ٣٠ر٣٪ وبذلك فان الزيادة فى اعداد هذه الفئة ظلت متصاعدة بدءا من عام ١٩٦٤ الى نهاية عام ١٩٨٠ .

وكان طبيعيا والحال هكذا ، ان يقابل العجز الملحوظ فى الفئات السالفة الذكر ، وجود فائض فى هذه الفئة ، وكان يتطلب ذلك من سياسة التعليم ان تحول هذا الفائض عن طريق تطوير الاجهزة التعليمية والتدريبية بالجمهورية ، بهدف تحقيق الاعداد اللازمة — وبالمواصفات المطلوبة وفق الاحتياجات من كل مجموعة من مجموعات الهيكل الوظيفى لتغطية العجز فى الفئات سالفة الذكر ، الا ان هذا لم يحدث .

وتأسيسا على ما سبق نستطيع القول ان سياسة التعليم (على مستوى الاحتياجات من الهيكل الوظيفي) كانت بعيدة عن احتياجات المجتمع المصرى ، وبعيدة عن متطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء اكان ذلك بالزيادة فى بعض التخصصات أو بالعجز عن تخصصات اخرى . ولقد تجاوز الباحث فترة انتهاء البحث فى عام ١٩٦٧ ، لكن يدلل على استمرار العجز أو الزيادة فى الاعداد المطلوبة ، حتى لا يقال ان هذه السلبيات قد تم تداركها فيما بعد ، الا ان الامور ظلت على ماهى عليه . والجدول رقم (٧) يوضح ذلك فى الفترة من عام ١٩٧٥ الى عام ١٩٨٠ .

٢ — السياسة التعليمية واحتياجات القطاعات المختلفة :

من بين النتائج المترتبة على ما سبق وجود افراد فى الجهاز الادارى ، وفى القطاعات المختلفة يتلقون مرتباتهم دون تقديم أى عمل مفيد . وقد قدر عدد من لا يقومون بأى عمل فى الادارة الحكومية والقطاعات المختلفة قرب نهاية الستينات بحوالى عشرة آلاف شخص^(١٥) . ولكننا نعتقد ان عددهم — وخصوصا الان لا بد ان يتجاوز هذا الرقم بكثير . على أن المشكلة الاهم هى انتشار ما يسمى « بالبطالة المقنعة » فى قطاعات الاقتصاد والادارة ، ويرجع جانب من هذه البطالة المقنعة الى سوء التأهيل والتدريب أصلا .

وسوف نعرض لموقف خريجي الجامعات بالنسبة للقطاع العام والحكومة فى الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ ، لنرى اى مدى كانت السياسة التعليمية فى التعليم العالى ملتقية مع احتياجات القطاع العام وقطاع الحكومة على مدى عشر سنوات بدءا من نهاية الخطة الخمسية الاولى والخطة الخمسية الثانية . وهل العجز أو الزيادة قد تدارك فى غضون

جدول رقم (٧)

الطلاب والعرض من القوى العاملة وتقدير العجز والزيادة في السنوات ١٩٧٥ - ١٩٨٠

(العدد بالآلاف)

المستويات المهنية	١٩٧٥		١٩٨٠	
	١٩٧٥		١٩٨٠	
المطلوب المعرض	١٠٠٪ - س		١٠٠٪ - س	
س	س		س	
مدبرون و إخصائيون	٢٥٦	٢٧٧	٢١١	٢٤٦
فنيون	٦١٠	٣٤٧	٢٦٣	٤٠٧
كثابيون	٨٥٦	٨٤٦	١٠٠	١٣٣٠
العمال المهرة	١٣٧٠	١١٠٣	٢٦٧	١١١٣
العمال متوسطي المهارة	٢٥٦٨	٢٠٦٨	٥٠٠	٢٨٥٤
العمال غير المهرة	٥٠٤٠	٦٠٥٩	١٠١٩	٦٩٥٠

المصدر : معهد التخطيط القوي ، تخطيط القوى العاملة في ج . ع . م في المدى الطويل ، ص ٩١ .

هذه السنوات ؟ أم استمر ؟ وسوف نركز على الكليات العملية والكليات النظرية وخريجها ، واحتياجات القطاع العام وقطاع الحكومة وهما القطاعان الرائدان في الاقتصاد المصرى فى تلك الفترة ، حيث لم يكن هناك دور يذكر للقطاع الخاص ، نظرا لانه كان يلعب دورا بسيطا ومن خلال القطاع العام • ومع التزام الدولة بتعيين الخريجين فى الحكومة والقطاع العام • يصبح من الواضح ان هذان القطاعان يعبران بصدق عن احتياجات المجتمع المصرى من القوى العاملة المؤهلة جامعيًا للقيام بدورها فى ادارة الاقتصاد المصرى •

والجدول رقم (٨) يوضح موقف خريجي الجامعات فى مصر بدءا من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ بالنسبة لاحتياجات القطاع العام وقطاع الحكومة وصنف الجدول كليات عملية وكليات نظرية من حيث الموجود فى هذه القطاعات عام ١٩٦٠ والمطلوب فى عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ وطاقة الامكانيات التعليمية — العرض — فى كل من عام ١٩٦٥ وعام ١٩٧٠ وكذلك مقدار العجز والزيادة والنسبة المئوية الى المطلوب من القوى العاملة • وبمناقشة الجدول رقم (٨) يصبح لنا ما يلى :

١ — بالنسبة لخريجي كلية الهندسة كان الموجود فى عام ١٩٦٠ حوالى ٨٨٤٠ الفا والمطلوب فى عام ١٩٦٥ قدر بحوالى ١٠٧٥١ الفا ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٤٦١٦ الفا ، بعجز مقداره ٦١٣٥ الفا بنسبة ٥٧٪ واستمر هذا العجز قائما حتى نهاية الخطة الخمسية الثانية ، حيث قدر المطلوب فى عام ١٩٧٠ بحوالى ٢١٥٠٢ ، وكانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ١٥٥٠٧ بعجز مقداره ٥٩٩٥ بنسبة ٢٧٪ • أى أن العجز انخفض الى النصف تقريبا ، وقد يرجع ذلك الى التوسع فى انشاء المعاهد العليا الصناعية فى الستينات التى قللت من هذا

موقف خريجي الجامعات في عام ١٩٦٠ وعام ١٩٧٠ بالنسبة لقطاع الامام والحكوى

[illegible]

المحرق	٨١,٨+	٤٨٠١+	١٠٦٦٧	٥٨٦٦	٥٦,٦+	١٦٦٣+	٤٥٩٦	٢٩٣٣	٦١٥٢
التجارة	٥,٩+	١٢٥٠+	٢٢١٣٥	٢٠٨٨٥	٠,٥-	٤٨-	٨٣٠٦	٨٣٥٤	١٢٤٢٢
الأدب	٤٧٢,١+	١٦٣٠٧+	١٩٧٦١	٢٤٥٤	٢٦٤,٧+	٦٢٩٩+	٨٠٢٦	١٧٢٧	٢٤٥٠
جملة الكليات النظرية	٧٤٣٠+	٢٢٢٥٨+	٥٢٥٦٣	٣٠٢٠٥	٦٠,٨+	٧٩١٤+	٢٠٩٢٨	١٣٠١٤	٢١٠٢٤

المصدر : اشتق هذا الجدول من :
 وزارة التخطيط ، ، دراسة في تخطيط وتنمية القوى العاملة القوية المأملة وعلاقتها بالنمطة الخمسية الأولى والثانية (القاهرة : ديسمبر ، ١٩٦٢) من ص ٦٧-٦٩
 معهد التخطيط القوي ، تخطيط القوى العاملة في ج . ع . م . في المدى الطويل (القاهرة : معهد التخطيط القوي ، ١٩٦٨) من ص ٩١-١٠٠
 رئاسة الجمهورية ، الجهاز المركزي للتنمية العامة والإحصاء ، سنوات مختلفة ، ١٩٥٢-١٩٧٠ .
 * وفي فترة الستينيات ١٩٦٠-١٩٧٠ كان القطاع المأمول أكثر من ٩٠ ٪ من وسائل الإنتاج في مصر ، ولم يكن هناك دور يذكر للقطاع الخاص ، وعلى ذلك فإن احتياجات القطاع المأمول وقطاع الحكومة يمثل احتياج البلاد الحقيقي ، بالإضافة إلى أن دور القطاع الخاص كان من خلال القطاع المأمول وفي إطاره ووفق برامجه وسياسته . وعلى ذلك فإن اعتمادنا على بيانات القطاع المأمول والحكومة تمثل محل الاهتمام وبالنسبة لاحتياج المجتمع السليم .

العجز ، الا ان سياسة التعليم لم تقى باحتياجات القطاعات المختلفة على مستوى خريجي كليات الهندسة •

٢ — اما خريجي كليات العلوم فكان الموجود في عام ١٩٦٠ حوالي ١٨١١ الفا وكان المطلوب في عام ١٩٦٥ يقدر بحوالي ١٧١١ الفا ، في حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالي ٤٣٠٢ الفا ، بزيادة مقدارها ٢٥٩١ الفا وبنسبة ١٥١٪ وواصلت الزيادة تفاقمها في نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ ، حيث قدر المطلوب عام ١٩٧٠ بحوالي ٣٤٢٢ الفا ، مقابل ١٢١٨٧ الفا معروض من سياسة التعليم في نفس العام، بزيادة مقدارها ٨٧٦٥ الفا وبنسبة ٢٥٦٪ • وهذه الزيادة الكبيرة المتنامية في خريجي كليات العلوم تدل على ان خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٧٠ لم تستوعب هؤلاء الخريجين • وانها لم تتضمن احتياجها لهؤلاء الخريجين ، مما دفع الدولة الى توجيه عدد كبير منهم للعمل في التدريس ، على الرغم من الآثار التربوية الناجمة عن هذا التوجيه الذي يضر بالعملية التربوية والتعليمية نظرا لعدم اعدادهم تربويا مسبقا للقيام بالتدريس ، وكان يستلزم ذلك من سياسة التعليم اضافة بعض المواد التربوية وطرائق التدريس في كليات العلوم ، حتى اذا ما خرج خريجوها الى العمل في ميدان التدريس يكونوا اكثر فاعليه وقدره على ممارسة العمل التربوي ، الا ان ذلك لم يحدث •

٣ — اما بالنسبة لخريجي كليات الطب البشري واحتياج القطاعات المختلفة منها ، فكان الموجود في عام ١٩٦٠ يقدر بحوالي ٤٠٠٥ الفا ، والمطلوب في عام ١٩٦٥ يقدر بحوالي ٧٣٢٣ الفا ، وفي حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالي ٢١٧٦ الفا ، بعجز مقدره ، ٥١٤٧ الفا،

وبنسبة ٧٠.٢٪ وانخفض هذا العجز في عام ١٩٧٠ ، حيث بلغ العدد المطلوب حوالى ١٤٦٤٦ ألفا والمعرض من سياسة التعليم حوالى ٧٧٨٧ ألفا ، بعجز مقداره حوالى ٦٨٥٩ ألفا وبنسبة ٤٦.٨٪ . وان كان العجز قد انخفض بهذه النسبة الا انه كان يشكل عدم توازن بين المطلوب والمعرض من خريجي كليات الطب البشرى . وقد يرجع سبب هذا الانخفاض الى التوسع فى الجامعات الاقليمية وكليات الطب بها . الا ان هذا لا يمنعنا من القول بان سياسة التعليم لم تف باحتياجات القطاع من الاطباء على مدى العشر سنوات من ١٩٦٠ — ١٩٧٠ .

٤ — اما خريجي كليات طب الاسنان ، فكان الموجود فى القطاعات عام ١٩٦٠ حوالى ٢١٢ ، والمطلوب فى عام ١٩٦٥ قدر بحوالى ٥٦٥ ، فى حين قدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ٢٠٣ ، بعجز ٣٦٢ وبنسبة ٦٤٪ . ولقد انخفض هذا العجز فى عام ١٩٧٠ ، حيث بلغ العدد المطلوب حوالى ١١٣٠ ألفا ، وبلغت طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ٦٨٨ بعجز مقداره ٤٤٢ وبنسبة ٣٩.١٪ . وعلى الرغم من هذا الانخفاض فى العجز، الا انه كان يمثل نسبة دالة وكبيرة ، لعجز سياسة التعليم عن الوفاء باحتياجات القطاعات من اطباء الاسنان . وعلى الرغم من التوسع فى طموحات خطط التنمية ، الا انه لم يقابلها توسع فى كليات طب الاسنان بالجمهورية .

٥ — وبالنسبة لكليات الطب البيطرى والتي ترتبط أشد الارتباط بعمليات تنمية الثروة الحيوانية بالبلاد . كان الموجود فى عام ١٩٦٠ حوالى ٥٧٠ وقدر المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ٤١٠ ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية مقدره بحوالى ٣١ بعجز مقداره ٣٧٩ وبنسبة ٩٢.٤٪ . الا ان هذا العجز سرعان ما انقلب الى زيادة فى نهاية الخطة

الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ ، حيث قدر المطلوب بحوالى ٨٢٠ ، وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٢٥٠ ألف بزيادة مقدارها حوالى ٤٣٦ ونسبة ٥٣٪ . وهذا يعنى أمران الاول أن هناك توسعا كبيرا في كليات الطب البيطرى وهذا أمر مطلوب ، الثانى عدم التوسع الكافى في خطط التنمية بالنسبة لاحتياجاتها من خريجي كليات الطب البيطرى ، بمعنى ان التوسع في كليات الطب البيطرى لم يقابله توسع في الاحتياجات . مما ادى الى وجود زيادة مقدارها ٥٣٪ عن حاجات القطاعات .

٦ — اما كليات الصيدلة ، وحاجة القطاعات الى خريجها ، فقد بلغ الموجود في عام ١٩٦٠ حوالى ٥٠٣ ، وقدر المطلوب في عام ١٩٦٥ بحوالى ١٩٤٠ ألفا ، في حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية مقدره بحوالى ٧٩٣ يعجز مقداره ١١٤٧ ألفا ونسبة ٥٩٪ . ولم يتخفص هذا العجز الا قليلا في نهاية عام ١٩٧٠ . حيث بلغ العدد المطلوب في نفس العام حوالى ٣٨٨٠ ، وبلغت طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ١٩٢١ . يعجز مقبداره ١٩٥٩ ونسبة ٥٠٪ . وهذا يعنى أن سياسة التعليم في تلك الفترة لم تف بحاجة القطاعات المختلفة من الصيادات ، ون العجز ظل قائما منذ الخطة الخمسية الاولى الى نهاية الخطة الخمسية الثانية . وذلك على الرغم من انشاء العديد من الكليات داخل الجامعات الاقليمية ، ويفسر ذلك ان حاجة القطاعات الى هؤلاء الخريجين كانت متنامية وكبيرة .

٧ — اما بالنسبة الى خريجي كليات الزراعة ، واحتياجات القطاعات المختلفة منهم . فبلغ الموجود في هذه القطاعات في عام ١٩٦٠ حوالى ٦٧٧٩ ألفا ، وقدر المطلوب في عام ١٩٦٥ بحوالى ٤٤٠٠ ألفا ، في حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية مقدره بحوالى ٣٨٩٠ ألفا ، يعجز مقداره ٥١٠ ونسبة ١١٪ . ولكن سرعان ما انقلب هذا العجز الى زيادة في عام ١٩٧٠ ، حيث قدر العدد المطلوب من خريجي كليات الزراعة

بحوالى ٨٨٠٠ الفا ، وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٢٩٦٨ الفا وذلك بزيادة مقدارها ٤١٦٨ الفا ونسبة ٤٨٣٪ . وهذا الامر يشكل علامة استفهام كبيرة وذلك نظرا لان الدولة منذ عام ١٩٥٢ ، وتبنيها قانون الاصلاح الزراعى وقيامها باستصلاح الاراضى الزراعية فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٧٠ كانت فى حاجة شديدة الى خريجي كليات الزراعة الذين سوف يقومون ويساعدون فى انجاز هذه المهمة القومية . الا ان ذلك قد ادى الى نتيجة عكسية وهى وجود فائض كبير حوالى ٤٧٪ من المهندسين الزراعيين وذلك مع بقاء اساليب الزراعة بسيطة وشبه بدائية ولم تلجأ الدولة الى الميكنة الزراعية ، حتى يحدث ذلك ، وهذا الامر يجعلنا نتشكك فى الارقام الكبيرة من استصلاح الاراضى الزراعية ، كما يجعلنا نؤكد أن خطط التنمية فى جانبها الزراعى لم تكن كبيرة أو شاملة ، مما يجعلها لا تستوعب الاعداد المتخرجة من كليات الزراعة ، وأن التوسع فى هذه الكليات وتحويل معظم المعاهد العليا الزراعية الى كليات لم يكن وليد الحاجة .

٨ — وبالنسبة للكليات العملية فانه يمكن ملاحظة أن أقل نسبة عجز بلغت ١١٪ فى عام ١٩٦٥ بالنسبة لكليات الزراعة وأعلى نسبة زيادة بلغت ١٠١٪ فى نفس العام بالنسبة لخريجي كليات العلوم . كما بلغت أعلى نسبة زيادة ايضا فى عام ١٩٧٠ حيث كانت ٢٥٦٪ لنفس كليات العلوم ، يليها الزراعة ٤٧٪ أما أقل نسبة عجز فى عام ١٩٧٠ فكانت فى كليات الهندسة حيث بلغت ٢٧٪ يليها طب الاسنان حيث بلغت ٣٩٪ عجز .

كما يمكن ملاحظة ان اجمالى الموجود من الكليات العلمية جميعها فى عام ١٩٦٠ بلغ حوالى ٢٢٧٢٠ الفا ، وقدر المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى

٢٧١٠٠ ألفا ، وبلغت طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ١٦٠١١ ألفا بعجز مقداره ١١٠٨٩ ألفا ونسبة ٤٠٩٪ وذلك فى عام ١٩٦٥ . وهذا بلاشك يعتبر أحد العوامل الرئيسية التى تعوق تحقيق خطط وبرامج التنمية فى البلاد . وان التنسيق والترابط بين سياسة التعليم وخطط التنمية كان مفتقد الى حدما فى الخطة الاولى .

وفى عام ١٩٧٠ بلغ اجمالى المطلوب من الكليات العملية حوالى ٥٤٢٠٠ ألفا وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ٥٢٣٣٤ ألفا بعجز قدره ١٨٨٦ ألفا ونسبة ٣٤٪ وبمقارنة هذه النسبة عام ١٩٦٥ نلاحظ ان سياسة التعليم حاولت جاهدة احداث التوازن بين العرض والطلب من القوى العاملة بالنسبة لاجمائى الكليات العملية جميعها . ولكن يبقى أمران هامين هما : وجود زيادة كبيرة قدرت بنسبة ٢٥٦٪ ، لخريجي كليات العلوم و ٤٧٣٪ بالنسبة لخريجي كليات الزراعة فى عام ١٩٧٠ ، فى الوقت الذى أخذت الدولة باسلوب التخطيط العلمى السليم وانشأت لذلك وزارة واجهزة متعددة ويفسر الباحث ذلك بان العلاقة بين التوسع الزراعى والتعليم الزراعى العالى ، لم تكن علاقة توافق وتناسب ، بل كانت علاقة تنافر على مدى عشرين عاما . كما ان القائمون على سياسة التعليم وكذلك القائمون على تنفيذ واعداد خطط التنمية لم يدركوا ذلك . وان الترابط بين أجزاء الخطة والتنسيق بين مؤسسات الدولة كان مفتقدا الى حد ما .

كان ذلك بالنسبة للكليات العملية ، اما عن الكليات النظرية فيمكن

ملاحظة ما يلى من الجدول رقم (٨) .

١ — بالنسبة لخريجي كليات الحقوق واحتياجات القطاعات منها ،

كان الموجود فى عام ١٩٦٠ يقدر بحوالى ٦١٥٢ ألفا ، والمطلوب فى عام

١٩٦٥ قدر بحوالى ٢٩٣٣ الفا فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٤٥٩٦ الفا بزيادة مقدارها حوالى ١٦٦٣ الفا ونسبة ٥٦٦٪ . واستمرت هذه الزيادة فى التصاعد حتى عام ١٩٧٠ حيث قدر العدد المطلوب فى نفس العام حوالى ٥٨٦٦ الفا وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٠٦٦٧ الفا وذلك بزيادة مقدارها حوالى ٤٨٠١ الفا ونسبة ٨١٨٪ . وهذا يعنى ان سياسة التعليم كانت بعيدة عن احتياجات المجتمع من الحقوقيين ولم تستطع على مدى عشر سنوات من احداث التوازن المطلوب بين حاجات القطاعات ومخرجات التعليم .

٢ - خريجى كليات التجارة فقد قدر الموجود منهم فى عام ١٩٦٠ بحوالى ١٣٤٢٢ الفا وقدر العدد المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ٨٣٥٤ الفا ، فى حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٨٣٠٦ الفا بعجز مقداره ٤٨ ونسبة ٥٪ وهذه نسبة غير دالة على وجود عجز كبير يعوق تحقيق خطط التنمية . الا ان هذا العجز تحول الى زيادة طفيفة فى عام ١٩٧٠ ، حين قدر العدد المطلوب بحوالى ٢٠٨٨٥ الفا وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ٢٢١٣٥ الفا بزيادة مقدارها حوالى ١٢٥٠ ، ونسبة ٥٨٪ . وهى نسبة بسيطة بالقياس لغيرها من نسب العجز والزيادة . وهنا يمكن القول ان سياسة التعليم على مستوى كليات التجارة كانت محققة لحد ما لاهداف واحتياجات خطط التنمية واحتياجات القطاعات المختلفة .

٣ - اما بالنسبة لكليات الاداب واحتياجات القطاعات من خريجها ، فقد قدر العدد الموجود فى عام ١٩٦٠ بحوالى ٢٤٥٠ الفا ، وقدر العدد المطلوب فى عام ١٩٦٥ بحوالى ١٧٢٧ الفا ، وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ٨٠٢٦ الفا بزيادة مقدارها حوالى ٦٢٩٩ الفا ونسبة

٣٦٤٧٪ * وهذه نسبة تعتبر كبيرة جدا في وجود فائض من خريجي كليات الآداب ، ولقد تفاقمت هذه الزيادة في نهاية الخطة الخمسية الثانية عام ١٩٧٠ ، حيث قدر العدد المطلوب بحوالى ٣٤٥٤ الفا وقدرت طاقة الامكانيات التعليمية بحوالى ١٩٧٦١ الفا بزيادة مقدارها حوالى ١٦٣٠٧ وبنسبة ٤٧٢٪ * أى أن الزيادة واصلت في الاستمرار بعد خمس سنوات اخرى ولم تحاول السياسة التعليمية ان تتوافق مع احتياجات القطاعات في هذه الفترة .

وهنا وكما يحدث بالنسبة لخريجي كليات العلوم ، فقد وجه العدد الفائض أو نسبة كبيرة منه من خريجي كليات الآداب الى العمل بالتدريس على الرغم من الآثار الضارة التى ترتبت على ذلك ، حيث ان هؤلاء الخريجين لم يعدوا أصلا للعمل بالتدريس ولم يتلقوا فنونه واساليبه التربوية ، كما انهم لم تكن لديهم الرغبة والميل في العمل بالتدريس والا كانوا توجهوا الى كليات التربية منذ البداية * وبذلك فقد حاولت الدولة ان تتدارك ذلك بتوجيه هذه الاعداد الفائضة للعمل في مكان لم يؤهلوا له من قبل .

٤ — اما بالنسبة لاجمالي الاحتياجات من الكليات النظرية في جملتها فقد بلغت في عام ١٩٦٥ حوالى ١٣٠١٤ الفا في حين كانت طاقة الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٢٠٩٢٨ الفا بزيادة مقدارها ٧٩١٤ الفا وبنسبة ٦٠٨٪ * وواصلت هذه الزيادة في التصاعد حيث بلغ جملة المطلوب من اجمالى الكليات النظرية في عام ١٩٧٠ حوالى ٣٠٢٠٥ الفا في حين كانت جملة طاقة الامكانيات التعليمية حوالى ٥٢٥٦٣ الفا بزيادة مقدارها حوالى ٢٢٣٥٨ الفا وبنسبة ٧٤٪ * وهذا بلاشك كان احد العوامل الرئيسية

التي عاقت تحقيق خطط التنمية لاهدافها الطموحة والتي وضعت من اجلها .

واذا كان هذا هو حال الكليات الجامعية العملية والنظرية ، فان الامر لم يختلف كثيرا على مستوى المعاهد العليا سواء العملية أو النظرية . والجدول رقم (٩) يوضح حالة العرض والطلب من المعاهد العليا في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ .

وبمناقشة الجدول رقم (٩) يمكن ملاحظة ما يلى :

— بالنسبة للمعاهد العليا التجارية ومعاهد الخدمة الاجتماعية في عام ٦٠ — ١٩٦١ كان العرض يفوق الطلب بنسبة ٥٨٣٪ و ٢٢٠٪ على التوالي . واستمرت هذه الزيادة في عام ٦٤ — ١٩٦٥ حيث بلغت ٤٠٨٫٧٪ و ٢٦٦٫٦٪ على التوالي و ٢٤١٪ بالنسبة لمعهد القطن . وانخفضت هذه الزيادة كثيرا في عام ٦٩ — ١٩٧٠ حيث بلغت ١٩٠٫٥٪ و ١٥١٫٥٪ على التوالي . الا ان هذه الزيادة تعتبر كبيرة جدا بالنسبة للمعاهد الثلاث حيث فاقت ١٠٠٪ . و اخفقت سياسة التعليم في احداث التوازن المطلوب بين كل من الطلب والعرض من خريجى هذه المعاهد النظرية . وذلك يؤكد ان سياسة التعليم في التعليم العالى والجامعى النظرى فاقت احتياجات البلاد من القوى العاملة المؤهلة لشغل وظائف معينة في خطط التنمية ومن ثم احداث وتحقيق أهداف هذه الخطط . ولقد كان لذلك اسوأ الاثر في انجاح خطط التنمية .

— اما المعاهد العليا الزراعية والصناعية ومعاهد التمريض ، فقد اتسمت بعجز مستمر ومتصاعد . ففي عام ١٩٦٠ — ١٩٦١ بلغت نسبة العجز ١١٪ و ٥٣٫٨٪ و ٨٩٫٢٪ على التوالي . وواصلت عجزها في عام

٢٠٠

حالة المرضى و الطلبة خريجي
المعهد العليا في مصر من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠
بوضوح.

[illegible]

二、
一、

وزارة العمل ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم ، ص ٦٢ - ٧٠ .

المحاضر المركزي للجمعية العامة والأعضاء المختارين من الأعضاء العامة للجمعية ١٩٥٢ - ١٩٧٠ (القاهرة : ديسمبر ١٩٧٠)

197-131-103.

* استبدلت معاهد التربية الرياضية للبنين والبنات والتربية الفنية والموسيقية والأكس ، وذلك نظر الآن خرجها يشغلون وظائف التدريس والتي كانت - في حاجة إلى تلك الأعداد المتخزجه منها ، وكذلك لم يكن هناك فائض في خرجي المعاهد التي استبدلت او عجز أيضا .

٦٤ — ١٩٦٥ حيث بلغت ١٤٪ و٤٩٫٥٩٪ ، و٦٣٪ على التوالي • ولم يتوقف هذا العجز بل استمر في التفاقم ، حيث بلغت ١٤٫٨٩٪ و٦٢٫٦٢٪ و ٩٠٪ على التوالي بالنسبة للمعاهد الثلاث العملية • وهذا يؤكد ايضا ان سياسة التعليم اخفقت في احدث التوازن المطلوب بين كل من الطلب والعرض من القوى العاملة المتخرجة من التعليم العالي والجامعى على المستوى العملى سواء أكان فى الكليات أو المعاهد العليا العملية • حيث كان هناك عجزا مستمرا بينها وزيادة مستمرة ايضا على مستوى التعليم العالى النظرى •

— اما بالنسبة الى مجموع المعاهد العليا فى عام ٦٠ — ١٩٦١ فقد بلغ العجز نسبة ٣٢٫٨٩٪ وانخفض فى عام ٦٤ — ١٩٦٥ الى ٢٦٫٢٪ • ثم عاد الى الارتفاع مرة اخرى فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ حيث بلغ العجز نسبة ٢٢٫٨٨٪ • وعلى الرغم من التوسع فى انشاء هذه المعاهد فى فترة الستينات وتحويل الغالبية العظمى منها الى كليات جامعية تتبع الجامعات الاقليمية ، الا ان ذلك لم يقابله توسع فى احتياجات البلاد وفى خطط التنمية الشاملة ، وبذلك يمكن القول ان سياسة التعليم لم تلتق مع خطط التنمية فى المجتمع فى فترة الستينات وبعدت عن تحقيق الاهداف الطموحة لهذه الخطط •

ثالثا : سلبيات سياسة التعليم فى الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ :

لقد وضع لنا من العرض السابق لاحتياجات البلاد الفعلية من خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية الفنية بانواعها المختلفة ، على مستوى الهيكل الوظيفى ومستوى احتياجات القطاعات ، أن هناك زيادة كبيرة عن حاجات التنمية بالنسبة لمستوى المديرين والوظائف العليا . وكذلك على مستوى العمالة غير الماهرة ، بينما ظل العجز قائما بدرجة

كبيرة في بقية فئات ومستويات الهيكل الوظيفي ولا سيما العمالة الماهرة والمتوسطة المهارة والفنيون • وبالنسبة لاحتياجات القطاعات ، ظلت الزيادة متصاعدة في خريجي الكليات النظرية ، في حين كان العجز قائما في خريجي الكليات العملية • وسوف نعرض لتسليبات سياسة التعليم في فترة البحث في ضوء ما سبق ، ويمكن اجمالها فيما يلي :

١ — ان الدولة توسعت في سياسة التعليم في جميع مراحله ، توسعا تجاوز احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ، في تخصصات نظرية لم تستطع الوفاء بحاجات البلاد في التخصصات العملية والعلمية • وعلى الجانب الاخر كانت التوسعات التي حدثت في البلاد صناعيا وزراعيًا غير قادرة على استيعاب الطاقات العاملة كلها في البلاد ، مما خلق فائضا كميا كبيرا في اعداد الخريجين ، مما عاق عملية التنمية والتطور الاقتصادي والصناعي والاجتماعي •

٢ — كانت هناك دوافع اجتماعية ، وضغوط شعبية وراء هذا التوسع ، فلم يكن التوسع يهدف الى التنمية فقط ، بقدر ما كان يهدف الى كسب تأييد الطبقات الوسطى والشعبية التي حرمت من التعليم قبل الثورة للنظام السياسي بعدها • ومن هنا فقد لبست سياسة التعليم الطلب الاجتماعي على التعليم •

٣ — ان هذا التوسع كان راجعا — بدرجة ما — الى احتياجات البلاد في تخصصات معينة في الادارة والسكرتارية ، الذي تم عقب جلاء الاجانب عن البلاد ، وبالتالي لم يكن محققا تماما لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي اعلنتها الدولة في مطلع الستينات بوضع الخطة الخمسية الاولى والثانية •

٤ - يرجع ذلك ايضا الى تدخل السلطة السياسية في اتخاذ القرار التعليمي الخاص بسياسة التعليم ، حينما كانت ترى ان هناك ضغطا شعبيا معيناً على فتح الباب على مصراعية امام الاعداد الغفيرة المتقدمة لتعليم العالي والجامعى .

٥ - لم تهتم الدولة بالتعليم الفنى ، الاهتمام الواجب ، وجعلت الحوافز كلها امام التعليم الجامعى ، وكادت ان تسد الطريق امام خريجي المدارس الثانوية الفنية في الوصول الى التعليم الجامعى ، مما جعل هذه السياسة تؤكّد أن تحيزا اتجاه نوع من التعليم دون آخر ، مما خلق طبقة في التعليم الجامعى والنظرى دون التعليم الفنى العملى ، الذى اكدنا من قبل ان العجز فيه يتفاقم باستمرار ، ولم تحاول الدولة ان تدفع بحوافز مالية في الاجور والترقى الوظيفى امام خريجي التعليم الثانوى الفنى ، وقصرت ذلك فقط على خريجي التعليم العالى النظرى . وبذلك فقد اكدت طبقة التعليم ، بتمييزها تجاه هذا النوع دون سواه .

٦ - ترتب على ذلك وجود انحياز شعبى وحكومى الى التعليم النظرى والعالى والجامعى ، وظلت النظرة الى التعليم الفنى نظرة غير محترمة ، على الرغم من الشعارات التى رفعت في تلك الفترة حول تقديس العمل المنتج ، وحقوق العامل الماهر ، واحترام الايدى العاملة التى تساهم في الانتاج وتصنعه ، وعلى الرغم ايضا من الزيادة التى طرأت على حجم التعليم الثانوى الفنى ، الا انها لم تكن ترقى الى مستوى الزيادة المتضاعفة في التعليم العام والجامعى ، وذلك في وقت كنا في ميس الحاجة الى التعليم الفنى والعملى ، الذى سوف يساعد البلاد على احداث التنمية والتصنيع المرتقيين . ويؤكد ذلك ان نسبة

المقبول في التعليم الثانوى العام بلغت ٤٣٪ مقابل ٢٤٪ في التعليم الثانوى
الفنى والمهنى في عام ١٩٦٥ •
والمهنى في عام ١٩٦٥ •

٧ — وازاء ذلك قامت الدولة بتحويل المعاهد العليا الى كليات جامعية
تحت الضغط الشعبى والجماهيرى ، وتلبية لمطالب فئات اجتماعية معينة •
وبذلك فقد انخرفت هذه المعاهد العليا الفنية عن الاهداف التى رسمت
لها مسبقا فى تخريج الاختصاصى والفنى الماهر من المستوى الاول ، واصبحت
كليات جامعية مكررة فى الاقاليم والعواصم الكبرى تخرج اعداد وفيرة
ليست خطط التنمية فى حاجة اليها ، وكان الهدف من ذلك القرار السياسى،
هو تلبية احتياجات فئات اجتماعية معينة على حساب مصالح الانتاج
القومى والتخطيط الشامل الذى ارتضته الدولة سبيلا وطريقا للتقدم •

٨ — ان الزيادة الكبيرة فى اعداد العلمين والزراعيين ، ليست زيادة
مقبولة فى ظروف تدعى الدولة فيها انها تسلك طريق العلم والتقدم
التكنولوجى وتأخذ بكل سبل وطرق التقدم والتنمية • وتفسرينا لذلك
هو فشل خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى استيعاب خريجي العلوم
 والزراعة ، وان ذلك يرجع الى قصور فى خطط التنمية ، أو أن ، الخطط
لم تسير على الطريق المرسوم لها سلفا • وان هذا هو التفسير المعقول
لهذه الزيادة ، ونقول ان هذه الخطط لم تحقق المرجو منها على أفضل
شكل •

٩ — الازدواج بين التعليم الجامعى والعالى ، وذلك لان التعليم
العالى الفنى الذى أنشئ لتخريج فئات الفنيين قد حول الى تخريج
الاخصائيين على المستوى الجامعى ، مما أدى الى زيادة الخريجين منهما
مع نقص شديد فى تخريج الفنيين والعمال المهرة •

١٠ — البعد عن الثورية في التعليم ، فعلى الرغم من ان الميثاق الوطنى قد ادان النظرة الاصلاحية ، ونادى بضرورة الاخذ بالنظرة أو الاتجاه الثورى : « لقد تمرد الوعى الثورى الاصيل على منطق دعاه الاصلاح واختار طريق الثورة الشاملة » (١٦) . الا ان ذلك لم يتضح فى مجال التعليم — او فى المجالات الاخرى — حيث ساد الاتجاه الاصلاحى الذى يحاول تحديد العيوب والمشكلات التى تظهر فى التعليم ، ويجعل من حلها كأجزاء منفصلة هدفا أساسيا فى التطوير .

اننا لا ننكر أهمية مسح العيوب والمشكلات التى يعانى منها التعليم ، ولكننا نرى أن البداية الضرورية لاي عملية تطوير جزرى يقوم بها مجتمع ما فى محاولة اعادة البناء ، هو اعادة النظر فى السياسة العامة للتعليم وفلسفته من خلال النظرة الاجتماعية الشاملة ، ثم يأتى بعد ذلك رسم خريطة الواقع ، وتحديد الطريق لتغيير هذا الواقع (بمشكلاته وعيوبه) نحو واقع جديد تحدده الفلسفة الجديدة . الا أن ذلك لم يكن فقط فى التعليم بل كان وسيلة وهدف فى ابعاد المجتمع الاخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

١١ — غياب النظرة الشاملة للتعليم ، حيث كان عدم الاهتمام بربط النمو التعليمى واتجاهاته باتجاهات النمو الاقتصادى والاجتماعى فى ضوء نظره شاملة لكليهما ، أدى الى حدوث فجوة بينهما ، وظهرت فى مشكلة الفائض من الخريجين الذين يعينوا تحقيقا لمبدأ حق العمل للجميع ، دون أن يوجد عمل حقيقى لهم .

١٢ — عدم تحديد فلسفة واضحة للتعليم وسياسته . ويعد هذا الجانب امتدادا للنظرة الاصلاحية ، حيث ورثنا من قبل عام ١٩٥٢ تيارات

متصارعة في التعليم • فظهرت في صورة متعددة : « الازدواج بين العلم والعمل ، الازدواج بين الثقافة والانتاج ، الازدواج بين الكيف والكم في التعليم الازدواج بين التعليم الدينى والمدنى ، الازدواج في الفن التربوى بين المعلومات والنشاط » (١٧) ولم تكن هذه التيارات الا انعكاسا للتيارات الاجتماعية والثقافية التى سادت قبل عام ١٩٥٢ • الا ان المفهوم البرجماتى كان شائعا في التعليم ، على الرغم من جهود طائفة كبيرة من رجال التعليم لمحاولة دحضه •

ومع ان الثورة قطعت شوطا في محاولة تصفية بعض هذه التيارات الاجتماعية وبدأت تشق طريقها نحو بناء ما سمي « المجتمع الاشتراكي » وتذويب الفوارق الطبقية الا أن الفلسفات التربوية المتناقضة مازالت تؤثر تأثيرا مختلفة على سياسة التعليم ، بحيث لانستطيع القول ان هناك فلسفة واضحة محددة لهذا التعليم ، فلقد غلب على تسير الامور ما سمي « بالفعل ورد الفعل » وانتقلت تماما اى فلسفة واضحة تحدد اطار هذا التعليم وتسيير سياسته وفقها •

١٣ — عدم استقرار نظام التعليم ، فبينما تفتح الدولة على ١٩٥٣ ، مدارس ابتدائية راقية اذا بها تخلق بعد سنوات من هذا التاريخ في عام ١٩٥٦ ، وبينما ينص قانون عام ١٩٥٧ للتعليم على فتح مدارس اعدادية فنية ، نجد ان هذا النوع من المدارس يصفى في عام ١٩٦٦ ، وبينما تبذل المحاولات لتحويل تيار الطلاب الى التعليم الفنى نجد أن الوزارة — تحت ضغوط وقتيه — تتوسع في قبول الطلاب بالمدارس الثانوية العامة ، وفي نفس الوقت لا تتخذ الاجراءات الكفيلة باقبال الطلاب على المدارس الفنية، وبينما تتوسع الدولة في انشاء المعاهد الفنية العالية في شتى المجالات اذ نجد بعد ذلك محاولات لخلقها أو ضمها الى الجامعات •

ومع التسليم بأهمية المرونة في السياسة التعليمية التي تستجيب لما يحدث من أخطاء أو يطرأ من ظروف تستلزم التغيير ، إلا أن كثرة هذه التغييرات قد توحى بأحد أمرين : أما أننا لم نضع بعد سياسة مستقرة للتعليم • أو أن تخطيطنا للتعليم لا يقوم على أساس علمي سليم •

خاتمة :

من خلال ما سبق يتضح لنا أن سياسة التعليم واكبت التغييرات التي مرت بالمجتمع المصري في الفترة من عام ١٩٥٢ إلى عام ١٩٧٠ ، سواء أكان في المرحلة الثانوية بأنواعها المختلفة أو في مرحلة التعليم العالي والجامعي • كما يتضح لنا أيضا أن سياسة التعليم في الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٠ ، لم تحقق احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقدر المطلوب والكيفية المرجوة ، حيث كانت هذه السياسة بالنسبة لاحتياجات الهيكل الوظيفي تحقق فائضا متصاعدا على مستوى المديرون ورجال الإدارة العليا وكذلك على مستوى الكتبة والعمال غير المهرة • بينما مستوى الفنيون والعمال الماهرة والمتوسطة المهارة ظل العجز قائما فيهما طيلة العشر سنوات التي حاولت الدولة فيهم تحقيق أهداف خطط التنمية الشاملة •

أما بالنسبة لاحتياجات القطاعات فكانت هناك زيادة متنامية لخريجي الكليات النظرية وكليات الزراعة والعلوم • وكذلك المعاهد العليا التجارية ومعاهد الخدمة الاجتماعية • وظل العجز أيضا على مستوى خريجي الكليات العملية والمعاهد العليا الصناعية والزراعة ومعاهد التمريض • ولم توفق سياسة التعليم طيلة سنوات التخطيط الشاملة في تحقيق التوازن المطلوب بين كل من قوى العرض والطلب من التعليم •

وكذلك يتضح لنا من العرض السابق ان سياسة التعليم فى تلك الفترة
جنحت الى الاصلاح وبعدت عن الاتجاه الثورى المطلوب وأتسمت بغيات
النظرة الشاملة وعدم تحديد فلسفة واضحة للتعليم ، مما أدى الى وجود
فائض من الخريجين فى قطاعات وعجز فى قطاعات وتخصصات اخرى •
ويتضح ايضا أن التوسع فى التعليم لم يقابله استيعاب فى خطط وبرامج
التنمية ، كما ان التنسيق والترابط غاب عن السياسة التعليمية والقائمون
على وضع وتنفيذ خطط التنمية الشاملة • وان التوسع الكبير الذى شهده
التعليم المصرى طوال فترة الخمسينات والستينيات كان يهدف الى كسب
تأييد الطبقات الوسطى والشعبية من المجتمع المصرى التى حرمت من
التعليم قبل عام ١٩٥٢ •

مراجع الفصل الثالث

- (١) محمد على حافظ ، التخطيط للتربية والتعليم (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٦٥) ص ١٠٦ .
- (٢) محمد على حافظ ، تطوير السياسة التعليمية في الوطن العربي ، مرجع سابق ، ص ١٠٩ .
- (٣) منير عطا الله سليمان وآخرون ، تاريخ ونظام التعليم في ج . ع . م ، ص ١٨٩ .
- (٤) كمال الدين حسين ، منهاج الثورة في التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم : ادارة الشؤون العامة ، ١٩٥٥) ، صص ١٠ — ١٨ .
- (٥) جامعة الدول العربية ، اتفاق الوحدة الثقافية العربية (القاهرة : الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ، ١٩٥٧) ص ٣٠ .
- (٦) وزارة التربية والتعليم المركزية ، سياسة التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة (القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦١) ص ١٢٦ .
- (٧) وزارة العمل ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعميم (القاهرة : الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٥) ص ١٠ .
- (٨) المرجع السابق ، ص ١١ .
- (٩) المرجع السابق ، ص ١٣ .
- (١٠) محمد سمير حسنين ، معالم تاريخ التربية (طنطا : دار أبو العنين للطباعة ، ١٨٧٨) ، صص ١٩٨ — ٢٠٠ .
- (١١) وزارة التعليم العالي ، التعليم العالي في عشر سنوات (القاهرة : ١٩٦٢) ص ١٥ .
- (١٢) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وانماط التعليم الجامعي في مصر (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧٩) ص ٣٨ .

(١٣) قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٦٣ .

(١٤) ان الاعتماد على هذه الفئة يعتبر تضليلا ، وذلك نظرا لان خريجوا الجامعات والمعاهد العليا لا يشغلون وظائف مديرون الا بعد قضاء مالا يقل عن خمسة عشر عاما في الخدمة وعلى ذلك فان النظر الى خريجى التعليم العالى والجامعى على اعتبار انه يشغل هذه الفئة لا يستقيم والتفسير الصحيح لذلك . ويشكل هذا احد العيوب الجوهرية فى الاعتماد على هذه الفئة فى التفسير والتحليل بالنسبة للهيكل الوظيفى المصرى .

(١٥) نزىة نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر (القاهرة : مركز

الدراسات الساسية والاستراتيجية بالاهرام ، مايو ١٩٧٨) ص ٦٤ .

(١٦) الجمهورية العربية المتحدة ، الميثاق الوطنى (القاهرة : الهيئة

للاستعلامات ، مايو ، ١٩٦٢) ص ٣٢ .

(١٧) ابو الفتوح رضوان ، الثورة والتعليم ، (صحيفة التربية ، العدد

الاول ، السنة ١٦ ، نوفمبر ١٩٦٢ صص ٢٦ — ٢٨ .

الفصل الرابع

« الواقع التعليمي في ضوء السياسة التعليمية والتنمية »

مقدمة :

تناول الفصل السابق سياسة التعليم في ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بهدف التعرف على مدى تحقق هذه السياسة وخدمتها لخطط التنمية المطروحة في تلك الفترة . ويتناول هذا الفصل الواقع التعليمي في ضوء السياسة التعليمية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وذلك من ثلاثة محاور أولهما الواقع التعليمي على مستوى التعليم الثانوي بنوعيه العام والفنى ، وعلى مستوى التعليم العالى في الجامعات والمعاهد العليا ومراكز التدريب المهني . وثانيهما الواقع التعليمي والسياسة التعليمية لمعرفة مدى تحقق هذه السياسة في الواقع . وثالثهما الواقع التعليمي في ضوء خطط التنمية الشاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للوقوف على مدى خدمة الواقع التعليمي لخطط التنمية التي طرحت في الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٧٠ .

أولا : الواقع التعليمي كليا :

١ - واقع التعليم الثانوي :

لا يزال التعليم الثانوي في جمهورية مصر العربية قائما على مبدأ الازدواجية بين التعليم العام (الاكاديمي) والتعليم الفني بأنواعه المختلفة ، فهذه حقيقة عاشها المجتمع المصري وما زال يعيشها ، على الرغم من كثرة السياسات المعلنة التي تهدف الى تضيق الفجوة بين هذين النوعين من التعليم ، الا أن طبقة هذه المرحلة التعليمية لا تزال سائدة الى اليوم فهناك فئة محظوظة تلتحق بالتعليم الاكاديمي الذي يؤدي الى الجامعات والمعاهد العليا ، وفئة اخرى كتب عليها ان تكون من الدرجة الثانية بالتحاقها بالتعليم الفني وهو التعليم المنتهى الذي يضع خريجه ، في دائرة ضيقة لا تتيح لهم ابراز مواهبهم وقدراتهم الكامنة .

وعلى الرغم من ان القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١ الخاص باعادة تنظيم التعليم الثانوى اعتبر التعليم الفنى مساويا للتعليم الثانوى العام ، الا ان هذه المساواة بين هذين النوعين من التعليم لم تتحقق الاى الآن .

ففى الخمسينيات كان التعليم الثانوى العام يهدف الى تحقيق هدفين رئيسيين هما الاعداد لمواصلة الدراسة فى الجامعات والمعاهد العليا ومزاولة المهن المختلفة فى المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة ، بينما كان التعليم الثانوى الفنى بانواعه المختلفة يهدف الى اعداد عمال متخصصين فى الصناعة وعمال فنيين فى الزراعة وكذلك كان يهدف الى الاعداد لاجل اعمال السكرتارية والمحاسبة وادارة الاعمال (١) .

واذا كانت هذه هى صورة تنظيم التعليم الثانوى بأنواعه المختلفة، فان اهداف هذين النوعين من التعليم كانت ايضا متميزة ومختلفة . ففى الخمسينيات من هذا القرن كان التعليم الثانوى العام يهدف الى اعداد بعض طلابه للالتحاق بالتعليم العالى أو تأهيلهم للاشتغال بالوظائف الحكومية أو المهن الحرة وغيرها فقد ضمنت الوزارة قانون تنظيم التعليم الثانوى رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ النص على أن الغرض الاساسى من ذلك التعليم هو تهيئة الفرصة للتلميذ للتوسع والتعمق فى ثقافته العامة مع الاتجاه الى اعداده للدراسات العليا وغيرها من انواع النشاط المختلفة بما يناسب قدراته (٢) .

ومن هذا يتضح ان المدرسة الثانوية العامة لها وظيفتان رئيسيتان وهما الاعداد للمواطنة السلمية والوصول بتلميذ هذه المرحلة الى درجة من الكفاية العلمية تمكنه من مواصلة الدراسة فى مرحلة التعليم العالى .

أما قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فقد نص فى مادته (٥٩) على أن الهدف من مرحلة التعليم الثانوى بالاضافة الى ارتقاء بالاعداد العام

عقليا وجسميا واجتماعيا وقوميا تزويدهم بما يحتاجون اليه من العلوم والاداب والفنون والمهارات العلمية بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى ^(٣) . أما القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ ، فقد نص فى المادة (٢٢) على أن تهدف مرحلة التعليم الثانوى الى اعداد الطلاب للحياة جنبا الى جنب مع اعدادهم للتعليم العالى والجامعى ، أو المشاركة فى الحياة العامة ، والتأكيد على ترسيخ القيم القومية ^(٤) . ومن هذا يتضح ان القانون الاخير لا يختلف كثيرا عن القوانين السابقة باعتبار مرحلة التعليم الثانوى تؤدى هدفا هاما وهو الاعداد للتعليم العالى والجامعى ولم يشر القانون اشارة صريحة الى اعداد التلاميذ للحياة الانتاجية فى حالة عدم تمكنهم من استكمال الدراسة العالية ، وهذا قصور واضح فى القانون جعله غير معبر عن التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى حدثت فى المجتمع المصرى خلال الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٧٠ •

أما التعليم الثانوى الفنى فقد تحدد الغرض منه فى تخريج عمال مهرة للعمل فى مجالات الحياة الانتاجية الزراعية والتجارية والصناعية ، علاوة على أنه يهىء القلة منهم للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا الفنية بشروط خاصة ^(٥) .

ولقد أدت نظرة المجتمع الى التعليم الثانوى العام الذى يتيح استكمال الدراسة العالية والنظرة الخاطئة الى التعليم الفنى باعتباره أقل مكانة من التعليم الثانوى العام الى جانب عدة عوامل أخرى تؤثر فى توزيع التلاميذ على مدارس المرحلة الثانوية المختلفة الى الضغط والاقبال الشديد على المدارس الثانوية والهروب من التعليم الثانوى الفنى برغم احتياجات البلاد الى العمالة الماهرة اللازمة لكافة المجالات • وهذا أدى الى عدم

التوازن في القبول بالمدرس الثانوية المختلفة ويتضح ذلك من الجدول التالي :

جدول رقم (١٠)

مؤشرات القبول بالتعليم الثانوى الفنى والثانوى العام (١٩٥٢ — ١٩٧٠)

السنة	في المرحلة الثانوية	عددالطلاب %	عددالطلاب %	جملةالمقبولينالقبول بالثانوى العام القبول بالتعليم الفنى
١٩٥٣ — ٥٢	٢١٥١٥٥	١٨١٧٨٩	%٨٤,٥	٣٣٣٦٦ %١٥,٥
١٩٥٩ — ٥٨	١٨٢٣٣٠	١٣١٨٨٥	%٧٢,٤	٥٠٤٤٥ %٢٧,٦
١٩٦٢ — ٦١	٢٥٠٩٢٢	١٣١٨٨٥	%٦٤,١	٧٤٠٣٧ %٣٥,٩
١٩٦٥ — ٦٤	٢٦٥٤٩٨	١٧٤٢٤٦	%٦٥,٧	٩١٢٥٢ %٣٤,٣
١٩٧٠ — ٦٩	٥٣٤٧٣٤	٢٩٣١٤٤	%٥٤,٨	٢٤١٥٩٠ %٤٥,٢

المصدر : منير عطاالله سليمان وآخرون ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢ • والجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والمؤشرات الاحصائية، سنوات مختلفة ، وزارة التربية والتعليم ، التربية والتعليم فى عشر سنوات ، ١٩٦٢ ، ص ١٠٠ •

وبمناقشة الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

— ان هناك نموا مطردا فى عدد الطلاب المقبولين فى التعليم الثانوى الفنى ، حيث بلغت نسبة القبول حوالى ٤٥,٢ % فى عام ١٩٧٠ وذلك مقابل ١٥,٥ % فى عام ١٩٥٣ — ٥٢ •

— ان هناك تناقصا في نسبة عدد المقبولين في التعليم الثانوى العام
عدد الطلاب المقبولين في كل المرحلة ، حيث بلغت هذه النسبة حوالى
٥٤ر٨٪ في عام ١٩٧٠ ، مقابل ٨٤ر٥٪ في عام ٥٢ — ١٩٥٣ •

— ويتضح من هذا الجدول ايضا ميل نسبة القبول في كل من التعليم
الثانوى العام والفنى الى الثبات الخطة الخمسية الاولى (٦١ — ١٩٦٥) •
— على الرغم من النمو السريع في حجم التعليم الثانوى الفنى حيث
ارتفع من ٣٣٣٦٦ طالبا في عام ٥٢ — ١٩٥٣ الى ٢٤١٥٩٠ طالبا في عام
١٩٧٠ ، الا ان حجم هذه التعليم اقل من حجم التعليم الثانوى العام
الذى ارتفع في عام ١٩٧٠ الى حوالى ٢٩٣١٤٤ • وبذلك اصبح التعليم
الثانوى الفنى اقل حجما من التعليم الثانوى العام • وهذا الواقع
يثير القضايا التالية :

★ ترجيح كفة التعليم الثانوى العام دون التعليم الثانوى الفنى •
واهتمام الدولة به عن غيره من انواع التعليم •

★ انحياز الرأى العام الشعبى تجاه التعليم الثانوى العام الذى
تفضله الاءاء والطلاب وتستجيب لهم الدولة عن غيره من الانواع الاخرى
للتعليم الثانوى •

★ بقاء النظرة المتخلفة الى العمل اليدوى على اعتبار انه عمل
الطبقات والفئات الاجتماعية الدنيا في المجتمع ، وانتقال هذه النظرة
الطبقيه الى التعليم الثانوى الفنى باعتباره تعليم عمليا •

★ اخفاق السياسة التعليمية في تحويل النظرة الى التعليم الثانوى
الفنى ، على الرغم من مرحلة البناء الصناعى التى مر بها المجتمع •

٣ - واقع التعليم العالى :

مع أن التعليم العالى فى صورته الحديثة قد بدأ فى مصر على يد محمد على منذ أوائل القرن التاسع عشر ، الا انه اتسع بعد قيام الثورة بصورة كبيرة نتيجة عوامل عديدة بعضها يتصل بالمبادئ الجديدة للمجتمع ، وفى مقدمتها مبدأ تكافؤ الفرص ، وبعضها يتصل بالحاجات الجديدة للمجتمع فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية * ولعل من اهم مظاهر ذلك اهتمام الدولة بتوفير التعليم العالى لابنائها بالتوزيع الجغرافى للتعليم العالى على مختلف المحافظات والتوسع فيه * وتنسيق قبول الطلاب بالجامعات عن طريق مكتب التنسيق منذ عام ١٩٥٢ ^(٦) وتخفيض الرسوم الدراسية أولا فى عام ١٩٥٦ ، وتحقيق مجانية التعليم فى جميع مراحله فى عام ١٩٦٢ ، وهذا الى جانب تشجيع الطلاب التابيين بمنحهم مكافآت شهرية ونشر الرعية الاجتماعية والتوسع فى لقامة المدن الجامعية

كما اهتمت حكومة الثورة بتنظيم التعليم العالى بحيث تعددت أنماطه وتنوعت سبله فالى جانب الجامعات ، تم انشاء العديد من المعاهد العليا وكذلك مراكز التدريب المهنى للحاصلين على الثانوية العامة لاعدادهم كفنيين وتطوير الجامعة الازهرية بما يجعلها تتماشى مع التطورات الحديثة والنمو الاقتصادى والصناعى الذى حدث فى المجتمع فوفقا للقانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ انشئت كليات الهندسة والزراعة والطب والادارة والمعاملات والى جانب ادخال دراسات جديدة لم تكن موجودة من قبل فى كلياتها التقليدية ^(٧) .

ولم يقتصر الامر على الاهتمام بالتنظيم بل حدثت تطورات فى مناهج الدراسة اخرها هى التى أقرها المجلس الاعلى للجامعات فى صيف عام

١٩٦١ ، وكانت تهدف الى مزيد من الاعداد القومى وتعويض التخلف العلمى ومسايرة التطورات العلمية المعاصرة ، والترابط بين العلم والعمل ، والارتباط بواقع المجتمع بتوفير الامكانيات اللازمة للبحث العلمى .

وفى عام ١٩٦١ أنشئت وزارة مستقلة للتعليم العالى خضع لها جميع المعاهد العليا والكليات غير الجامعية وتولت هذه الوزارة الاشراف العام على الجامعات من خلال المجلس الاعلى للجامعات برئاسة وزير التعليم العالى ، وتعتبر هذه المرحلة — بحق — بداية عهد جديد فى تاريخ التعليم العالى فى مصر ، حيث خصص — لأول مرة فى مصر — وزارة مستقلة للتعليم العالى ترعى شئونه ^(٨) .

جدول رقم (١١)

تطور حجم التعليم العالى فى مصر من عام ١٩٥١ — ١٩٧٠ *

العام الدراسى		عدد طلاب الجامعات		عدد طلاب المعاهد العليا التابعة لوزارة التعليم العالى		جملة عدد طلاب الجامعات والمعاهد العليا	
	%		%		%		%
١٩٥٢ — ٥١	٣٥٠٢٦	٩٥,٨	١٥٢٠	٤,٢	٣٦٥٣٦		
١٩٥٦ — ٥٥	٥٨٣٥٧	٩٠,٥	٦٠٧٨	٩,٥	٦٤٤٣٥		
١٩٦٢ — ٦١	٩١٣٦٣	٨١,٧	٢٠٣٣٥	١٨,٣	١١١٦٩٨		
١٩٦٥ — ٦٤	١١٩٣٠٥	٨١,٧	٢٦٦٠٥	١٨,٣	١٤٥٩١٠		
١٩٧٠ — ٦٩	١٢٢٨٨٣	٧٨,٢	٣٤٢٠٢	٢١,٨	١٥٧٠٨٥		

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، والمؤشرات الاحصائية ٥٢ — ٧٠ ، سنوات مختلفة (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ص ٢٠٠ — ٢٠٣ .

★ يستبعد من هذا الجدول جامع الازهر ومراكز التدريب المهنى والمعاهد الخاصة .

كما تظهر عناية الدولة واهتمام الافراد بالتعليم الجامعى من ارتفاع عدد المقيدىن بالتعليم الجامعى من حوالى ١٠٠٠ ٤١ ألف طالب فى عام ١٩٥٢ الى حوالى ١٢٢٨٨٣ ألف طالب فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ . والجدول التالى يوضح النمو الكمى فى اعداد الطلاب المقيدىن بالجامعات والمعاهد العليا من عام ١٩٥١ — ١٩٥٢ — الى عام ٦٩ — ١٩٧٠ .

وبمناقشة الجدول السابق يتضح لنا ما يلى :

— ان اكبر معدل نمو بين جميع مراحل التعليم العالية ، هو معدل نمو المعاهد العالية ، حيث تضاعف عدد الطلاب فى عام ٥١ — ١٩٥٢ من ١٥٢٠ الى حوالى ٣٤٢٠٢ طالبا فى عام ٦٩ — ١٩٧٠ ، بنسبة ٤٢٠٢٪ عام ١٩٥٢ الى ٢١٨٪ عام ١٩٧٠ .

— ان نسبة عدد الطلاب فى الجامعات قد انخفضت من ٩٥٨٪ فى عام ١٩٥٢ الى حوالى ٧٨٢٪ فى عام ١٩٧٠ ، وان كان معدل الانخفاض لايساوى معدل النمو فى المعاهد العليا .

— على الرغم من الزيادة السريعة والمتنامية لعدد طلاب المعاهد العليا ، الا ان حجم عدد الطلاب بالجامعات بالقياس الى حجم عدد طلاب المعاهد العليا ، كان حوالى اربعة اضعافه ، حيث بلغ عدد طلاب الجامعات فى عام ١٩٧٠ حوالى ١٢٢٨٨٣ ، والمعاهد العليا حوالى ٣٤٢٠٢ طالبا .

— ترجع الزيادة المضطرة فى عدد طلاب المعاهد العليا الى التطور الاقتصادى والاجتماعى الذى تطلب الحاجة السريعة الى اعداد كبيرة من الفنيين والاختصاصيين . وان المعاهد العليا تمتص أعدادا كبيرة من الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة .

وتأسيسا على ذلك فانه يمكن القول ان التوسع في التعليم العالى لم يستوعب كل الطلاب الحاصلين على الثانوية العامة والبعض من الثانوية الفنية • والجدول التالى يوضح ذلك •

جدول رقم (١٢)

عدد الطلاب المتخرجين من المدرسة الثانوية ونسبة المقبولين منهم في الجامعات والمعاهد العليا (١٩٥١ / ١٩٥٢ — ١٩٧٣ / ١٩٧٤)

السنة	اعداد الناجحين من:	عدد المقبولين النسبة المئوية
	المجموع	في الجامعات والمعاهد العليا
	الثانوية العامة	الثانوية الفنية
١٩٥١ — ٥٢	١٣٤١٩	٣٠٥٤
١٩٥٤ — ٥٥	٢٢٧٤٧	٣٥٦٦
١٩٥٧ — ٥٨	٢٩٦٣١	٥٨٥٤
١٩٦٠ — ٦١	٣٤١٤٩	١٥٠٥٦
١٩٦٣ — ٦٤	٥١٥٤٨	٢٣٩٥١
١٩٦٧ — ٦٨	٧٥٠٩٧	٢٧١٨١
١٩٦٨ — ٦٩	٨٦٩٣٧	٣٥٩٨١
١٩٧٣ — ٧٤	١٢٦٢٥٨	٨٦٩٥٥

المصدر : Hyde, G. D. M., Education in Modern Egypt : Ideals and Realities, (London, Rautledge 8 kegan Paul, 1978), P. 89.

ويتضح من الجدول السابق أن عدد المقبولين في الجامعات والمعاهد العليا قد تضاعف حوالى ثلاث مرات تقريبا ، ومع ذلك فالنسبة المئوية للمقبولين من بين الناجحين في المدارس الثانوية قد نقصت الى الثلث تقريبا من ٨٩٣٪ عام ١٩٥٢ الى حوالى ٣٨٣٪ في عام ١٩٧٤ ، أى أن سوق العمل كان عليه ان يستوعب حوالى ٦٢٪ من عدد الناجحين في الثانوية العامة والفنية • وذلك على الرغم من تضيق الخناق على التعليم الثانوى الفنى ، وعدم اتاحة الفرصة كاملة امام خريجه لمواصلة دراستهم العليا ، وقصر الفرصة على خريجى الثانوية العامة ، الا ان نسبة المقبولين من طلاب التعليم الثانوى في الجامعات أخذت في التناقص عاما بعد عام ، وذلك على الرغم من التوسع في التعليم العالى الذى يعتبر المصدر الرئيسى لامداد الدولة بالقوى العاملة المدربة والمؤهلة في رفع الانتاج وزيادة الدخل وهذا يترك اعدادا وفيرة من الطلاب دون تأهيل أو تدريب للعمل في احد مجالات الانتاج المختلفة دون مواصلة استكمال الدراسة العليا مما يجعلهم عالة على المجتمع •

وكان الاخذ بأسلوب التخطيط الاقتصادى الشامل على غرار الدول الاشتراكية يستلزم الاهتمام بالتعليم العالى في جانبه العملى والتطبيقى اكثر من الاهتمام بالتعليم النظرى لاحتياج المجتمع الى النوع الاول لاحراز التقدم المرتقب في خطط التنمية ، ولذلك انشأت الدولة العديد من المعاهد العليا ومراكز التدريب المهنى لسد احتياجات خطة التنمية • والجدول التالى يوضح تطور واقع التعليم في المعاهد العليا في الفترة من ١٩٥٣ — ١٩٧٠ •

جدول رقم (١٣)
تطور حجم التعليم في المعاهد العليا (١٩٥٣ - ١٩٧٠)

المعهد — الكلية				١٩٧٠-٦٩١٩٦٥-٦٤١٩٦٠-٥٩١٩٥٣-٥٢
المعاهد العليا التجارية	—	١٠٩٣	٣٧٧٢	٧٦٦٧
المعاهد العليا الزراعية	—	١٤١٩	٦٤٤٨	١٦٠٢
المعاهد العليا الصناعية	—	١٣٠٤	٥٣٨٧	١١٦٣١
كليات المعلمين والمعلمات	٧٣٥	٢٢٦٤	٣٣١٧	—
معهد التربية الفنية	٢٦٦	٣٧٨	٧٤٦	٩٢٤
معهد التربية الموسيقية	٣٢٤	٢٤٣	٣٢٣	٣٠٦
كلية الفنون الجميلة	٣٦٧	٨٥٤	١٣١٨	٢١٩٣
كلية الفنون التطبيقية	٢٧٤	١١٥٨	١٠٤٨	١٢٥٨
معاهد التربية الرياضية	٢٩٦	١٠٧٤	٣٠٨٤	٣٧٤٣
معهد الخدمة الاجتماعية	١٨٤	٤٤٤	٦٩٣	١٠٨٨
معهد الاقتصاد المنزلى	٨٠٧	٨٣٥	٦٣٧	٨٩٥
مدرسة الألسن العليا	١٦١٧	٧١٠	٦٠٤	٦٤١
الجملة	٤٥٠٣	١١٧٧٦	٢٧٣٧٧	٣١٩٤٨

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، المؤشرات
الاحصائية (٥٢ - ٦٧ ، ٥٢ - ٧٠) ص ٢٠١ .

يلاحظ من هذا الجدول ما يلي :

— على الرغم من الزيادة الهائلة في الأعداد المقيدة بالمعاهد الفنية العليا في خلال الفترة من ٥٣ — ١٩٧٠ ، إلا أن مقارنة عدد المقيدين بالمعاهد العليا بالمقيدين بالجامعات خلال تلك الفترة يظهر ضالة هذا العدد فقد بلغت في الأول حوالى ٣١٩٤٨ في عام ١٩٧٠ بينما بلغت في الثانى حوالى ١٢٢٨٨٣ أى أن المقيدين بالتعليم الجامعى يصلون الى أربعة أمثال المقيدين بالمعاهد العليا الفنية .

— كما يلاحظ عدم الاستقرار في سياسة التوسع في نوعية المعاهد العليا ، حيث نجد جملة عدد الطلاب المقيدين في مدرسة اللسان العليا ، في عام ١٩٥٣ حوالى ١٦١٨ انخفضت الى حوالى ٦٤١ في عام ١٩٧٠ ، ونجد أيضا ثبات عدد المقيدين في معهد الاقتصاد المنزلى حيث بلغت في عام ١٩٥٣ حوالى ٨٠٧ ولم تتعد حوالى ٨٩٥ في عام ١٩٧٠ .

— على الرغم من التوسع السريع في أعداد المقبلين في هذه المعاهد ، إلا أنها عجزت عن الوفاء بسد حاجات البلاد من العمالة الماهرة والفنيين الاختصاصيين .

— ولم يقتصر اهتمام وزارة التربية والتعليم العالى على المعاهد الفنية العليا وإنما وجهت عنايتها أيضا الى انشاء مراكز التدريب المهنية للحاصلين على شهادة الثانوية . وقد تطورت هذه المراكز بصورة كبيرة تظهر في الجدول الاتى :

جدول رقم (١٤)

تطور حجم التعليم في مراكز التدريب المهني (١٩٦٥ - ١٩٧٠)

السنوات	عدد الطلاب المقيدين بمراكز التدريب			الجملة
	الصناعية	التجارية	الزراعية	
١٩٥٧ - ٥٦	٦٢	١٤٠	—	٣٠٢
١٩٦٠ - ٥٩	١٦٦٤	١٧١١	—	٣٣٧٥
١٩٦٥ - ٦٤	١٣٦٦	١٠٦٠	٤٢٢	٢٨٤٨
١٩٧٠ - ٦٩	٤٣١٥	٩١٥١	—	١٣٤٦٦

المصدر : المرجع السابق ، ص ١٩٣ .

يلاحظ من هذا الجدول أن الزيادة في أعداد الطلاب الملتحقين بمركز التدريب المهني وهي الفئة التي وجد بها عجز تلبية احتياجات خطط التنمية، زيادة متواضعة جدا ولوقيست بالزيادة في حجم التعليم الجامعي الذي كان يتضاعف سنويا سواء في الكليات النظرية أو العملية . ويرجع ذلك الى اعراض الطلاب عنه نظرا لمكانته الاجتماعية والاقتصادية ، والتي لم توفق سياسة التعليم أو سياسة الحكومة أن تعدلها بطرق مادية أو معنوية، وحبذت الدولة التعليم الجامعي ، وبذلك فقد ساعدت على بقاء النظرة المتخلفة الى التعليم الفني وكذلك بقاء النظرة الطبقيّة الى التعليم الذي يؤدي الى الحرف اليدوية .

ثانيا : الواقع التعليمى والسياسة التعليمية :

١ — التعليم الثانوى بين السياسة والواقع :

حددت السياسة التعليمية مكانة التعليم الثانوى ، بعد عام ١٩٥٢ ، حين وضحت اللجنة الوزارية — التى شكلت عقب قيام الثورة مباشرة — التى عهد اليها رسم السياسة التعليمية الجديدة — الحدود التى ينبغى ان تراعى فى التعليم الثانوى على اساس انه : « لما كان من المتعذر عمليا فى هذه المرحلة من حياة البلاد أن تتحمل الدولة اعباء التعليم فى المراحل الارقى من المرحلة الابتدائية لجميع من يرغبون فيه ، فان واجبها بالنسبة لهذه المراحل ينحصر فى تعهد ذوى الاستعدادات من أبناء الامة وبناتها لتمكنهم من مواصلة الدراسة الى اقصى حد ، كل بما يناسب استعداده وميوله ، سواء اكانت نظرية أو عملية وبصرف النظر عن مركزه المالى والاجتماعى » (٩) .

وهذه السياسة مازالت حتى اليوم الاساسى الذى تسير عليه الوزارة، يدل على ذلك ما جاء بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ من ان الاهتمام بالتعليم الابتدائى نسبة الالتزام المقرره فيه مازالت تستحوذ على الاهتمام ، وتحاول الدولة جاهدة أن تحقق اكبر استيعاب ممكن للأطفال الملزمين فى سن ذلك التعليم فى أقصر وقت ممكن ضمانا للقضاء على الامية فى الاجيال الناشئة (١٠) . أما التعليم الثانوى فيأتى فى الاهمية بعد التعليم الابتدائى وتهدف السياسة التعليمية مراعاة تلبية حاجات المجتمع من خريجه الذين يلتحقون بسوق العمل مباشرة أو يستكملون دراساتهم العليا اذا مكنتهم قَدَرَاتهم من ذلك .

وعلى الرغم من ان السياسة التعليمية للدولة تؤكد فى جميع صورها

الاهتمام بالتعليم الفنى باعتبار ان تطورتا الاقتصادى يحتم هذا الاهتمام ،
الا ان التطور التعليمى فى صورته الواقعية لم يساير تماما هذا الاتجاه ،
ولعل الجدول التالى يوضح ذلك •

جدول رقم (١٥)

العلاقة بين اعداد المقيدين فى كل من التعليم الثانوى العام والفنى

السنة	جملة المقيدين		النسبة المئوية للمقيدين بالثانوى الفنى إلى المقيدين بالثانوى العام
	بالثانوى العام	بالثانوى الفنى	
١٩٥٣	١٠٩٧١١	١٥٥٦٦	٪١٤,١
١٩٦٠	١٤٠٥٢٤	٦٧١٨٦	٪٤٧,٨
١٩٦٦	٢٤٤٩٧٩	١١٩٨١٠	٪٤٨,٩
١٩٦٩	٢٩٢١٠٩	١٩٧٠٥٤	٪٦٧,٤

المصدر :

Hyde, G, D. M., op - eir., pp. 89-90

ويتضح من الجدول أن النسبة المئوية للمقيدين بالتعليم الثانوى
الفنى الى المقيدين بالتعليم الثانوى العام قد ازدادت عاما بعد عام ، الا
ان معدل هذه الزيادة لم يساير الاتجاه المطلوب ، الذى يحتم الوفاء
بحاجات التنمية من العمال المهرة ، ويمكن ان نشير الى أهم العوامل التى
تؤثر فى هذه الظاهرة فيما يلى :

أ (مازالت قيمة العمل فى مجتمعنا تحتاج الى اعادة نظر ، فقوانين

التوظيف والكادر الوظيفى تعطى أهمية كبرى لنوع الشهادة الدراسية ، بصرف النظر عن نوع العمل وانتاجيته ، وتحتل الشهادة العالية المكانة الاولى فى السلم الوظيفى سواء من حيث المرتب أو من حيث الترقى للموظائف الكبرى •

ب (مازال التعليم الثانوى الفنى مرحلة تعليمية مغلقة — الى حد ما — فالشروط الموضوعية لكى يلتحق خريجوه بالتعليم العالى شسروط قاسية تمنع الكثيرين من مواصلة تعليمهم العالى •

ج (مازالت النظرة الاجتماعية السائدة للمهن العلمية أقل من قيمة المهن المكتبية مع ما يصاحب هذه النظرة من قيم واتجاهات اجتماعية وثقافية تحدد مكانة الفرد ونظرة الناس اليه ، نظرة سائدة •

ولقد صدرت القوانين العديدة التى تحاول التقريب بين التعليم الثانوى العام والفنى ومنها القانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ الذى أجاز التحويل من نوع لآخر من انواع التعليم الثانوى ، اذا أعطى لتلاميذ الفرقتين الاولى والثانية من المدارس الثانوية الحق فى التحويل الى مدارس ثانوية من نوع اخر بشرط موافقة هيئة التدريس بالمدرسة التى يرغب التحويل منها واليها ، بحيث لا تزيد سنة فى أول اكتوبر على ست عشر سنة لطالبي النقل الى المدارس الثانوية العلمية وعلى سبع عشر سنة لطالبي الدخول بالمدارس الثانوية الفنية (١١) •

غير أن هذا النص لم ينفذ فى الواقع ، فيما يتعلق بإمكانية التحويل من مدرسة ثانوية فنية الى مدرسة ثانوية عامة ، اذ لم يكن من السهل على المدارس الثانوية العامة أن تقبل كل من يتقدم اليها وبالتالي لا تستطيع قبول تلاميذ التحقوا بالمدارس الفنية ، وخففوا العبء بعض الشيء عن

كاهل المدرسة الثانوية العامة • ولم يكن من السهل اجتذاب التلميذ الى المدارس الثانوية الفنية خاصة اذا كان ناجحا في دراسته بها • كما ادى تقرير مجانية التعليم الثانوى العام الى انصراف التلاميذ انصرافا يكاد يكون تاما عن التعليم الثانوى الفنى (١٢) •

وعلى الرغم من أن قانون ٢١١ لسنة ١٩٥٣ قد نص في المساواة بين أنواع التعليم الثانوى العام والفنى ، الا ان ذلك لم يحل مشكله الاقبال على التعليم الثانوى العام والانصراف عن التعليم الثانوى الفنى وهو الاتجاه الذى يستمد جذوره من الانفصال الذى كان موجودا بين التعليم العام والفنى منذ نشأة التعليم الحديث في مصر ، والذى أكده الاحتلال البريطانى للتقسيم المصطنع بين النظر والعمل • وقد كان من المنتظر في فترة الاستقلال الوطنى ان تتغير هذه النظرة وهذا التقسيم المصطنع ، غير ان التشريعات التعليمية في فترة ما قبل عام ١٩٥٢ والقوانين التعليمية بعدها اكدت استمرار هذا الاتجاه •

والاقبال على التعليم الثانوى العام على حساب التعليم الثانوى الفنى يشير الى ان مشكلة التعليم الفنى مشكلة اجتماعية اكثر منها مشكلة تعليمية ذلك ان الناس قد دأبوا على عدم احترام العمل اليدوى ، ولم تتجح الثورة في تغيير هذا المفهوم الاجتماعى الطبقي وأدى هذا الاتجاه بالضرورة الى احتقار التعليم الذى يخدمه وانعدام ثقة الناس فيه ، واتجاه التلاميذ الذين يئسوا من الالتحاق بالتعليم الثانوى الفنى لدرجاتهم الصغيرة او لكبر سنهم الى الالتحاق بالتعليم الفنى •

وتأسيسا على ذلك فاننا لو قمنا بدراسة اهداف المرحلة الثانوية كما رسمتها السياسة التعليمية ، وقابلناها بواقع التعليم الثانوى لوجدنا فرقا

شاسعا بينهما ، وتميزا واضحا بين اهداف كل نوع من انواع المدارس الثانوية المختلفة . فالقانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، قد نص على أن الغرض الاساسى من التعليم الثانوى تهيئة الفرصة للتلميذ للتوسع والتعمق في ثقافته العامة ، مع الاتجاه الى اعداده للدراسات العليا وغيرها من انواع النشاط المختلفة . بما يناسب قدراته ^(١٣) . وبعبارة اخرى يمكن القول ان وظيفة المدرسة الثانوية هي الاعداد للمواطنة السليمة على مستوى اعلى من مستوى خريج المرحلة الاعدادية والوصول بتلميذ هذه المرحلة الى درجة من الكفاية العلمية تمكنه من مواصلة الدراسة في مرحلة التعليم العالى ، والا فانه يشغل وظائف صغرى أو يعمل في قطاعات الانتاج المختلفة كما نصت المادة (٥٩) من قانون ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، على أن الهدف من مرحلة التعليم الثانوى بالاضافة الى الارتقاء بالاعداد العام للطلاب عقليا وجسميا واجتماعيا وقوميا ، الى تزويدهم بما يحتاجون اليه من العلوم والاداب والفنون والمهارات العملية بما يمكنهم من مواصلة الدراسة بمرحلة التعليم العالى والجامعى ^(١٤) . وبذلك فان هذا القانون لا يختلف عن القوانين السابقة في اعتبار مرحلة التعليم الثانوى تؤدي هدفا هاما وهو الاعداد للتعليم العالى والجامعى .

ويلاحظ ان القانون لم يشير اشاره صريحة الى ضرورة العمل على اعداد التلاميذ للحياة الانتاجية في حالة عدم تمكنهم من استكمال الدراسة العالية ، فلا يكفى أن يذكر القانون ان هذه المرحلة تزودهم بما يحتاجون اليه من العلوم والاداب والفنون والمهارات العملية ، ، انما كان ينبغي تحديد الوظيفة الاخرى للمرحلة الثانوية ، وهى الاعداد للحياة عن طريق العمل بوسائل مختلفة : كالتدريب وادخال البرامج العملية في مختلف المناهج واعتبارها من المواد التى تدخل في التقدير والامتحان ... الخ ^(١٥)

وعلى ذلك فنحن لا نبتعد عن الحقيقة اذا قررنا ان اهداف التعليم الثانوى اليوم تعجز عن مواجهة التغيير الاقتصادى والاجتماعى القائم فى مصر ، فالاهداف بعيدة عن تحقيق اعداد المواطنين اعدادا يقوم على الوفاء بحاجات المجتمع الجديد الذى يركز على التخطيط وتوفير العمالة الكافية للمساهمة فى تحقيق مشروعات وخطط التنمية الشاملة ولم تتغير سياسة التعليم الثانوى بالرغم من تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمع بعد عام ١٩٥٢ •

وبذلك اصبحت المشكلة التى نعيشها اليوم بالنسبة للتعليم الثانوى ، الثانوى ، هى أن البلاد تواجه تغيرا اقتصاديا وسياسيا ، وان طبيعة هذا التغيير تتطلب توفير العمل لكل فرد فيه حتى لا يكون عالة فى مجتمع يقوم على العمل والانتاج ، وانه لكى ينال كل فرد عملا ما يناسبه ، فلا بد من ان يعد للمعيشة فى المجتمع بصفات معينة ، تحقق أهداف هذا المجتمع (١٦) • ومنذ اعلان خطط التنمية الشاملة فى عام ١٩٦٠ وسياسة التعليم الثانوى قاصرة عن اعداد يؤدى الى توفير القوى العاملة اللازمة لمشروعات الخطط وتوفير الفنيين والاختصاصيين فى المجالات المختلفة وتنفيذ اعباء هذه الخطط • وفى هذا الصدد تشير دراسة اجراها معهد التخطيط القومى فى عام ١٩٦٣ عن عدد المنتظر دخولهم سوق العمل فى السنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٥ ، من الحاصلين على شهادة الثانوية العامة والفنية الى ان ١٩٥٪ من المنتهين من دراستهم الثانوية سيتخلفون عن مواصلة الدراسة فى التعليم العالى وسيدخلون سوق العمل • وهذه النسبة لم تعد أصلا للاشتغال بمراكز الانتاج المختلفة (١٧) • كما لاحظت اللجنة الوزارية للقوى العاملة فى تقريرها عن سياسة التعليم ان النظام التعليمى رغم التغيرات التى طرأت عليه لا يزال فى حاجة الى رسم سياسة متكاملة

تستجيب لمطالب المرحلة التي تمر بها البلاد في المجالات المختلفة • ومن بين العيوب التي اشارت اليها اللجنة ان التوسع في التعليم بصفة عامة قد سار في اتجاه كمي دون ان يواجه بطريقة محكمة لمقابلة الاحتياجات النوعية التي تتطلبها التنمية الشاملة • فواجهت البلاد اعدادا من تخصصات لا تدعو اليها الحاجة كما واجهت نقصا في تخصصات جوهرية ، أدت الى اخفاق في تحقيق الاهداف الكاملة للخطط التنموية (١٨) •

٢ — التعليم العالي بين السياسة والواقع :

لاشك أن أهم التطورات التي طرأت على واقع التعليم في مصر بعد عام ١٩٥٢ ، هي تلك التي حدثت في مجال التعليم الجامعي والعالي ، والتي أسفرت عن وجود مجتمع كبير نسبيا من الخريجين في مصر • فمنذ عام ١٩٥٢ وحتى نهاية الستينات زاد مجتمع الخريجين في بلادنا بمعدل ٣١٥٪ في الاداب والعلوم الاجتماعية و٣٨١٪ في العلوم الطبيعية والتطبيقية وتوضح الارقام حتى نهاية الستينات أن ٨٠٦٪ من جميع المؤهلين في الاداب والانسانيات وأن ٨٢٨٪ من جميع المؤهلين في العلوم قد تخرجوا من الجامعات بعد عام ١٩٥٢ • وتصبح هذه الاقارم أكثر دلالة اذا نظرنا الى المعاهد العليا ، فقد زاد خريجو هذه المعاهد في نهاية الستينات بنسبة ٨٧٤٪ ، وبلغت نسبة المتخرجين من هذه المعاهد ٩٠٧٪ بعد الثورة (١٩) •

وعلى الرغم من اعلان سياسة التعليم العالي الاهتمام بالتعليم العملي والتطبيقي ، باعتباره أقرب أنواع التعليم لاحداث التنمية المطلوبة، الا أن الواقع التعليمي في المرحلة العالية يقرر ويؤكد ذلك تماما حيث تضاعفت الاعداد في الكليات النظرية التي كان فيها فائض من الخريجين

عن الكليات العملية التي كانت هناك حاجة ماسة لكافة خريجياتها • والجدول التالي يوضح ذلك في الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٨٠ • وسوف نتجاوز فترة البحث لنرى الى أي مدى كانت السياسة التعليمية مستقرة وفي اتجاهها الصحيح •

بمناقشة الجدول السابق يتضح ما يلي :

— ان عدد الطلاب المقيدين بالكليات النظرية كان ضعف العدد المقيم بالكليات العملية في عام ١٩٥٣-١٩٥٤ ، حيث بلغت نسبة الاولى ٦٦ر٥٪ مقابل ٣٣ر٥٪ للكليات العملية وبلغ عدد الطلاب الاجمالي للكليات النظرية حوالي ٣٥٩٤٦ في عام ١٩٥٣-١٩٥٤ مقابل ١٨١٤٣ في الكليات العملية في نفس العام •

— أخذت النسبة المئوية ترتفع لصالح الكليات العملية بدءاً من عام ١٩٥٩-١٩٦٠ وحتى عام ١٩٦٩-١٩٧٠ ، حيث انخفضت النسبة للكليات النظرية من ٦٦ر٥٪ عام ١٩٥٤ الى حوالي ٤٢ر٦٪ في عام ١٩٧٠ ، وفي الكليات العملية ارتفعت النسبة من حوالي ٣٣ر٥٪ عام ١٩٥٤ الى حوالي ٥٧ر٤٪ في عام ١٩٧٠ ومن هنا نقول أن سياسة التعليم كانت توجه نحو الهدف الصحيح لخلق التوازن بين الكليات النظرية والعملية ، بل وترجيح نسبة الكليات العملية على النظرية لتحقيق متطلبات التنمية •

— بدءاً من عام ١٩٧١ تغيرت النسبة مرة اخرى لصالح الكليات النظرية ، حيث بلغت حوالي ٥٣ر٤٪ في عام ٧٤ - ١٩٧٥ مقابل ٤٦ر٦٪ للكليات العملية في نفس العام واستمرت في الزيادة لصالح الكليات النظرية •

— ففي عام ٧٩ - ١٩٨٠ ارتفعت النسبة ارتفاعاً ملحوظاً ، حيث بلغت حوالي ٥٨ر٢٪ للكليات النظرية مقابل ٤١ر٨٪ في الكليات العملية • كما

بلغ عدد الطلاب المقيدون في الكليات النظرية حوالى ٢٥٠٣١١ الف مقابل ١٨٠١٠٠ الف طالب في الكليات العملية في نفس العام ، بمعنى تضاعف العدد لصالح الكليات النظرية ، وارتقاع النسبة المئوية ايضا ارتفاعا ملحوظا لصالح الكليات النظرية .

— ويؤكد الجدول السابق ان سياسة التعليم العالى لم تسر في اتجاهها الصحيح ، وانما سارت في اتجاهات متعرجة ، وقد يرجع ذلك الى عدم وضوح فلسفة النظام التعليمى . كما قد يرجع الى عدم وجود خطط تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة تسير على هديها السياسة التعليمية وتحقق متطلباتها من القوى العاملة البشرية .

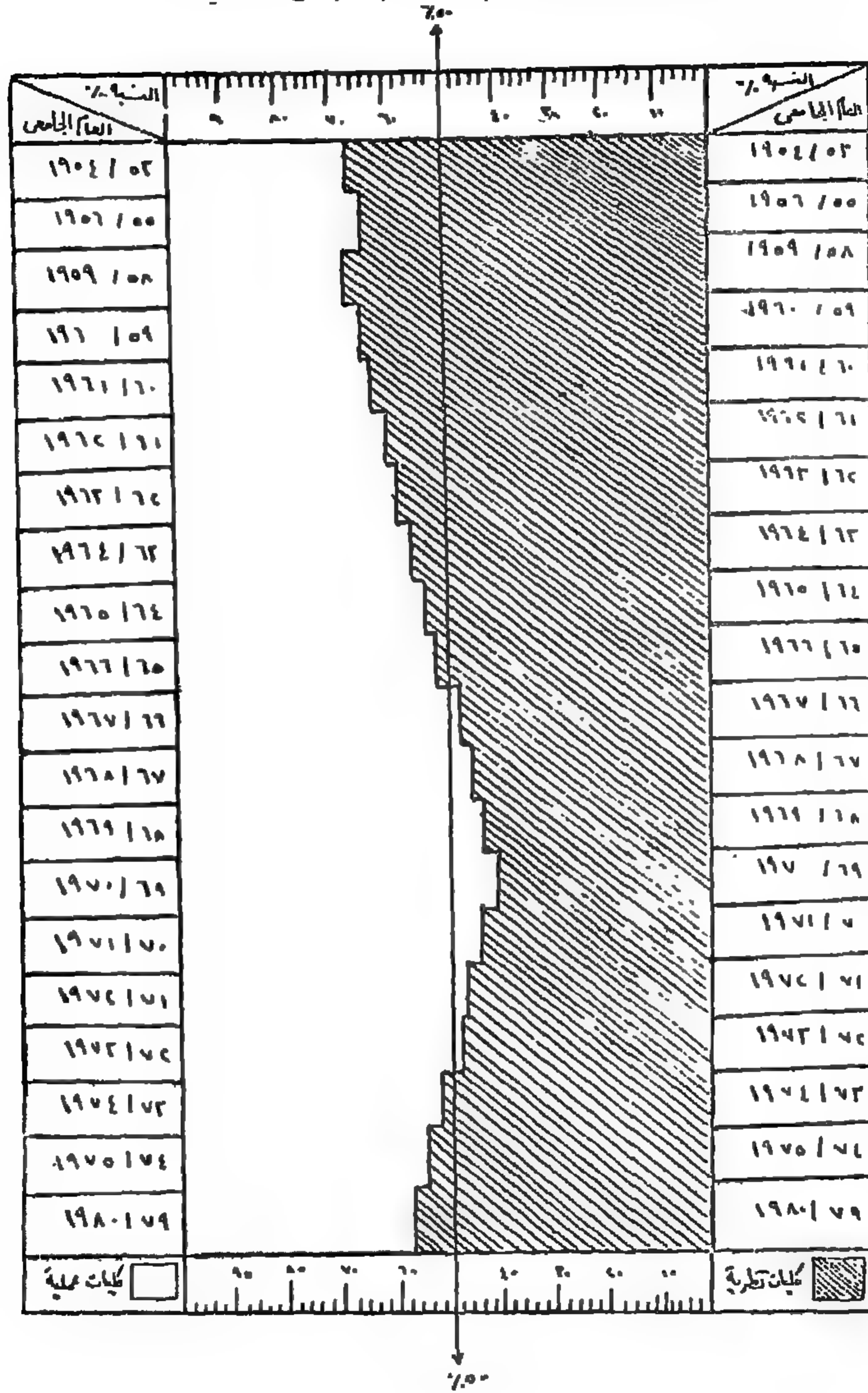
— كما يوضح الجدول السابق أن سياسة التعميم قد انتظمت الى حد ما خلال فترة الستينات بمحاولتها زيادة اعداد طلاب الكليات العملية والفنية ومحاولة الحد من زيادة الاعداد في الكليات النظرية .

— كما يمكن ان نخلص من الجدول ان فترة السبعينات قد شهدت توسعا كبيرا لصالح الكليات النظرية بانشاء الجامعات الاقليمية والتوسع فيها مع غياب خطط التنمية الشاملة لتطوير المجتمع وربط الجامعة به وباحتياجاته من القوى العاملة . والشكل التالى يوضح التوزيع النسبى لطلبة الكليات النظرية والعملية في الفترة من عام ٥٣ — ١٩٥٤ الى عام ٧٩ — ١٩٨٠ .

ثالثا : الواقع التعليمى وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

اتضح لنا مما سبق أن الواقع التعليمى قد تجاوز عدديا كل التوقعات التى رسمت لسياسة التعليم ، سواء في التعليم الثانوى بانواعه المختلفة ، أو التعليم العالى ، ولم يكن الواقع التعليمى ترجمه حقيقية لسياسة

الترتيب التام للطلبة الكليات النظرية والعملية في ع. ٤٠ ع (٢٠١٨)



التعليم المعلنه ، فكل القرارات والسياسات التعليمية لم تحقق في الواقع التعليمى بالشكل المطلوب ، وذلك سبب مزار كبيرة لخطط التنمية الطموحة التى وضعت فى تلك الفترة • ويظهر ذلك من مناقشة واقع التعليم الثانوى والعالى فى ضوء خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية • فلقد كان الهدف الاول من خطة تطوير التعليم فى الجمهورية العربية المتحدة الاستجابة لمتطلبات خطة التنمية ، فى مناحيها الاقتصادية والاجتماعية « ان الخطة الخمسية الاولى والثانية تستهدف ان توفر حاجات البلاد المستقبلية ، من القوى العاملة البشرية المدربة والمؤهلة » (٢٠) •

١ — واقع التعليم الثانوى وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

من الطبيعى ان يكون للتعليم الثانوى دور بارز فى حركة المجتمع العميقة والشاملة نحو المستقبل لاحداث التغير المطلوب ، وان يستدعى ذلك تغييرات أساسية فى سياسة التعليم الثانوى ، واتجاهاته وأهدافه ، ليساير التغير الاجتماعى الذى حدث فى المجتمع المصرى ، لمواجهة مطالب هذا التغير ، وان يخطط بما يتناسب مع التخطيط العام للتربية والتعليم فى ضوء التخطيط الشامل ، وان يسهم فى مسئولية اعداد المواطنين فى مستوى الثانوى للمشاركة فى تحمل اعباء التنمية القومية ، باعتبار أن التعليم الثانوى وهو المرحلة الوسطى من السلم التعليمى ، يعد من المراحل الهامة التى تساهم فى اعداد المواطنين للحياة المنتجة •

ولقد استهدفت خطة التعليم الثانوى توفير القوى العاملة المدربة — على مستوى ذلك التعليم — التى تشارك فى تحقيق مشروعات واستثمارات الخطط فى ضوء الاعداد المقرر فى خطة التربية والتعليم ، غير أن المعدل الذى رسمته الخطط التعليمية للتعليم الثانوى لم يتحقق بالفعل بسبب

التوسع الكبير في الاعداد الملتحقة بهذا التعليم وبصفة خاصة بعد تقرير مجانيته كاملة في عام ١٩٦٢ ، مما افقد ذلك التعليم التوازن المطلوب فيه (٢١) . وكانت النتيجة ان واجهت الجامعات والمعاهد العليا ضغطا شديدا من خريجي التعليم الثانوى للالتحاق بها .

وبذلك لم يستطع ان يلبي كل احتياجات المجتمع من القوى العاملة في اثناء الخطة الخمسية الاولى ، حيث بلغ العجز في فئة الفنيين الذين تعددهم المدرسة الثانوية الفنية ومراكز التدريب المهني في نهاية الخطة عام ١٩٦٥/٦٤ حوالى ١٨٨٥٥٢ الف فنى بنسبة ٤٩٥٪ . وبلغ العجز ايضا في فئة العمال المهرة في نهاية الخطة حوالى ٩٩٥٧٦٤ بنسبة ٩٣٧٪ عامل ماهر ، مقابل زيادة في فئة الكتبة مقدارها ١٦٦٦٧٢ ألف كتابى وبنسبة ٧٠٨٪ . ولقد ادت قلة الايدي العاملة الى عدم بلوغ قطاع الإنتاج اهدافه كما جاء في تقييم الخطة : « اننا حين بدأنا الخطة الخمسية الاولى ضمانا لبلادنا ان تستفيد بكل ما لديها من امكانيات وموارد لتحقيق التنمية الشاملة ، لم نكن نملك حينئذ الاجهزة الفنية ولا الخبرة العلمية والادارية الكافية لتحقيق برامج التخطيط الشامل كفاية وخبرة ودراية علمية» (٢٢) .

واذا كانت احتياجات المجتمع في قطاعات الانتاج لم تتحقق الى حد كبير في الخطة الخمسية الاولى لعدم توافر الخبرات الفنية ، فان ذلك دليل على أن التقدم الاقتصادي في مصر بعد عام ١٩٦١ كان أسرع من نمو التعليم ، وان التعليم بصفة عامة والتعليم الثانوى الفنى بصفة خاصة كان متخلفا عن مسايرة الخطة ، حيث كان اجمالى المتخرجين من المرحلة الثانوية عام ١٩٦٤ حوالى ٥٩٠٠٠ طالب ، كانت النسبة منهم في التعليم الثانوى العام حوالى ٦٢٧٪ مقابل ١٣٦٪ للثانوى الصناعى و١٨٨٪

لثانوى التجارى و٤٩٪ للثانوى الزراعى ، وبذلك فلقد أستأسد التعليم الثانوى العام بنسبة كبيرة يليه التجارى والصناعى والزراعى ، ومن هنا فان الخريجين الصناعيين والزراعيين كانوا يشكلون نسبة صغيرة جداً بالقياس لثانوى العام (٣٣) . وهذه ظاهرة خطيرة فى بلد يخطط للتنمية ويعتبر التخطيط التعليمى جزءاً لا يتجزأ من التخطيط للتنمية . واذا كانت جهود وزارة التربية والتعليم فى السنوات السابقة تمثلت فى مضاعفة عدد تلاميذ التعليم الثانوى بنوعية ، فاننا نتساءل ، هل تضاعف معدل الانتاج فى ميادين الصناعة والزراعة والتجارة وغيرها بنفس النسبة التى تضاعف بها عدد الطلاب فى المرحلة الثانوية . الجدول التالى يوضح ذلك .

جدول رقم (١٧)

الانتاج الأجمالى المتحقق فى نهاية الخطة الخمسية الأولى فى مختلف القطاعات

القطاعات	قيمة الانتاج فى سنة الأساس	قيمة الانتاج المتحقق فى السنة الخامسة ٦٥/٦٤	قيمة الزيادة فى نسبة الزيادة
	٥٩ / ٦٠	الخامسة عن سنة الأساس	الخامسة عن الأساس
الزراعة	٥٨,٦	٦٧٩,١	٩٧,٥
الصناعة	١٠٨٦,٧	١٤٦٩,٩	٨٣٣,٢
الكهرباء	١٨,٤	٣٧,٩	١٩,٥
التشييد	١٠٢,١	١٨١,٢	٧٩,١
مجموع القطاعات السلعية	١٧٨٨,٨	٢٣٦٨,١	٥٧٩,٣
			٣٢,٤

النقل والمواصلات	١٣٦,٥	٢٠٨,٦	٧٣,١	٥٣,٩
التجارة والمال	١٦٥,٣	٢٠٩,٦	٤٤,٣	٢٦,٨
الآسكان	٧٦,٠	٨٤,٠	٧,٠	١٠,٥
المرافق العامة	١١,١	١٣,٤	٢,٣	٢٠,٧
الخدمات الأخرى	٣٧١,٢	٥٩٠,٤	٢١٩,٢	٥٩,١
مجموع قطاع الخدمات	٧٥٩,١	١١٠٦,٠	٣٤٦,٩	٤٥,٧
المجموع الكلي	٢٥٤٧,٩	٣٤٧٤,١	٩٢٦,٢	٣٦,٤

المصدر : وزارة التخطيط : تقرير متابعة وتقييم الخطة الخمسية الأولى
ص ، ٧ ، ٩ ، ٣١ .

ويتضح من الجدول السابق ان انتاجنا قد تضاعف خلال سنوات الخطة حيث بلغت نسبة الزيادة في القطاعات السلعية في نهاية سنة الخطة ٣٢٪ وبلغت ٤٥٪ في قطاع الخدمات ، ولقد وصلت الزيادة الكلية لجميع القطاعات في عام ١٩٦٥ حوالى ٣٦٪ كما يتضح ايضا انه في الوقت الذى زاد فيه الانتاج القومى اضعاف ما كان عليه قبل الخطة الاولى ، لم يزد عدد تلاميذ التعليم الثانوى خلال هذه الفترة بنفس المعدل الذى زاد به الانتاج القومى . وعلى ذلك فقد تخلف التعليم الثانوى عن مسايرة الخطة وعجز عن الوفاء بكل احتياجاتها ، وينتظر أن يتفاقم العجز كلما تقدمنا في التنمية وتضاعف الانتاج القومى . ويتضح ذلك من بيانات الخطة الخمسية

الثانية ١٩٦٥/٦٤ — ١٩٧٠/٦٩ ، حيث بلغ العجز في قطاع الفنيين ٣٢١٢٨٠ فنى بنسبة ٣٦٦٪ عام ١٩٧٠ — ٦٩ ، كما بلغ العجز في نهاية الخطة الخمسية الثانية في فئة العمال المهرة حوالى ٥٦١٤٦٩ عامل ماهر بنسبة ٣٨٪ .

ومن ناحية أخرى فان خريجى التعليم الثانوى الفنى لم يكن اعدادهم ملائما من حيث المستوى والتخصص في هذه المدارس الفنية لنوع الاعمال المفروض قيامهم بعد التخرج فقد أدى اغفال التنسيق بين التدريب والتعليم من ناحية ، والجهات المستفيدة من هؤلاء الخريجين من ناحية أخرى ، الى ابتعاد غالبية الخريجين عن حدود المواصفات المطلوبة للوظائف والاعمال المختلفة . واسباب ذلك القصور تعود حسب ما تشير اليه دراسة اللجنة الوزارية لشئون التخطيط : « من ان نظام التدريب في التعليم الثانوى الصناعى والتجارى والزراعى يميل الى الشمول في الوقت الذى كان يجب أن يتجه فيه الى التخصص ، فمثلا التعليم الثانوى التجارى يتركز في تخصص واحد مما يدفع جهات أخرى متعددة الى التدريب في تخصصات اضافية (٢٤) .

— والنمو الصناعى في مصر وعلى الاخص في ميدان الصناعات التحويلية يتطلب توافر خبرة فنية كبيرة ، لذلك كان من الضرورى بذل عناية أكبر ، بمجال التدريب المهنى في هذه المدارس وافساح الفرص امام العمال المدربين ، وتمكينهم من الوصول الى مراكز محترمه في المصانع فضلا عن تشجيعهم بالاجور المرتفعة . وفى ذلك المعنى أوصت اللجنة الوزارية لشئون التخطيط برفع مستوى المدارس الفنية عن طريق زيادة اجر الملاحظ الذى يتخرج من المدارس الفنية متى اثبت كفاية ومقدره ، « اذ ليس من الضرورى ان يتقاضى الملاحظ أجر يقل عن اجر المهندس متى أثبت كفاءته

بل وانه لامانع من ان يزيد أجره على أجر المهندس تشجيعيا للأفراد على الاقبال على هذا النوع من العمل وعلى استقرارهم فيه ، ومنعا من استمرار الاعتقاد الخاطيء عند الافراد بان التعليم الجامعى أو العالى هو الغاية الوحيدة التى يجب ان يسعى اليها كل فرد » (٢٥) •

ورغم وجود تفاوت كبير بين احتياجات البلاد من خريجى التعليم الثانوى الفنى فى سنوات الخطة الشاملة ، وبين من تخرجهم المدارس الثانوية الفنية ، ولا يلبون احتياجات البلاد • نجد ان البلاد تحتاج الى تخصصات جديدة تشارك فى الاسهام فى تحقيق مشروعات هذه الخطط ولا تتوفر فى انواع التعليم الثانوى الفنى ، برغم شدة الحاجة اليها فى الوقت الذى يوجد وفره فى الايدى العاملة غير المدربة وهذا ما اكده تقييم خطة السنوات الخمس الاولى (٢٦) • ودراسات معهد التخطيط القومى (٢٧) •

كما أثبتت الدراسات أن الوظائف « المكتبية » تزيد عن اللازم بكثير وبخاصة فى القطاع العام ، وذلك بالمقارنة بالوظائف العمالية والفنية فالوظائف المكتبية تمثل حوالى ١٠٪ من قوة العمل بالمقارنة بحوالى ٥٪ من الدول المتقدمة (٢٨) ويرجع العجز النسبى فى العمالة الفنية الى ظاهرتين : الاولى : هى وجود قصور حقيقى فى الاعداد التى تخرجها المدارس الثانوية الفنية نتيجة لعدم الاقبال على التعليم الفنى — ففى منتصف الستينات مثلا لم يكن يتوجه الى التعليم الفنى بأقسامه التجارية والصناعية والزراعية سوى ربع عدد الحاصلين على الشهادة الاعدادية •

والثانية : هى أن العدد الاكبر من خريجى المدارس الثانوية الفنية يوجهون من قبل القوى العاملة الى الوظائف الكتابية • وقد بلغت هذه

الظاهرة حدا خطيرا بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية الزراعية الذين أبرزت إحدى دراسات الجهاز المركزى للتدريب ان حوالى ٩٨٪ منهم يتحولون الى الوظائف الكتابية فى قطاعات الخدمات •

ومن ذلك يتبين ان التنوع القائم فى التعليم الثانوى فى الوقت الحاضر فى ضوء عرض هذه الاتجاهات يشكل مشكلة كبيرة تواجه القائمين على أمر هذا التعليم ، الذى تحتاجه البلاد فى نهضتها الاقتصادية لتوفير الأيدى العاملة المدربة لتنفيذ خطط التنمية الشاملة فى البلاد (٢٩) • وأن هذا النوع من التعليم لم يلبي احتياجات البلاد الفعلية من القوى العاملة المؤهلة ، ولم يخدم خطط التنمية المطروحة بالقدر المطلوب ، مما جعل هذه الخطط تخفق فى تحقيق أهدافها المنشودة •

٢ — واقع التعليم العالى وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية :

بدأ الاهتمام بعد عام ١٩٥٢ بربط الجامعة بالمجتمع لوضع ثمرات العلم والمعرفة فى خدمته ، والانتفاع بها فى حل مشاكله ، وتحقيق التقدم والتنمية له • على أنه لم يوضع تنظيم فعال فى هذا الشأن يسمح بتحقيق تعاون مثمر بين الجامعات ومواقع العمل والانتاج فى المجتمع • وظلت الاتصالات والعلاقات الشخصية تلعب الدور الرئيسى فى خلق فرص تعاون محدودة بين أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات والمعاهد العليا والخبراء والعاملين فى مواقع الانتاج والعمل ، لخدمة قضايا التنمية فى المجتمع (٣٠) •

كما اقتصر دور المجلس الاعلى للجامعات فى مجال التخطيط من عام ١٩٥٢ — ١٩٦٠ على بعض الدراسات الفردية لموضوعات محدودة ، ولم يتصد لوضع خطة مستقبلية كاملة للتعليم العالى فى مصر تأخذ فى الاعتبار

جميع العوامل والاهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية
لربط الجامعة بالمجتمع .

ولقد أسفرت الدراسات التى أجريت على الهيكل الوظيفى ، عن
تخلف هذا الهيكل فى شتى القطاعات الاقتصادية عن الاحتياجات الحقيقية
لهذه القطاعات من قوى عاملة مدربة من المستويات المختلفة . وأوضحت
ان هناك خللا فى الجزء الأوسط من الهيكل الوظيفى ، بمعنى ضخامة العجز
القائم فى الفنيين والعمال المهرة ومتوسطى المهارة ، حيث أن اعداد هذه
الفئات غير كاف ، مما يؤكد عدم ملاحقة الهيكل التعليمى بعد عام ١٩٦٠
لمتطلبات التطور الاقتصادى والاجتماعى وقصوره عن اعداد القوى العاملة
المدربة اللازمة لمرافق الانتاج المختلفة ^(٢١) . كما يتضح لنا من هذه
الدراسة ان هناك فائضا فى خريجى بعض الكليات النظرية وعجزا فى
الكليات العملية جميعها باعداد تتجاوز احتياجات خطة التنمية الشاملة .

هذا وقد تفاقم العجز فى نهاية الخطة الخمسية الاولى للكليات
العملية . حيث قدر المطلوب للقطاع العام والحكومى من خريجى هذه
الكليات بحوالى ٢٧١٠٠ ألف خريج ، وكانت طاقة الامكانيات التعليمية
تقدر بحوالى ١٦٠١١ ألف خريج ، أى بعجز مقداره ١١٠٨٩ بنسبة ٤١٪ .
وبذلك فان سياسة التعليم والواقع التعليمى لم يوفقا فى تلبية احتياجات
قطاعات الانتاج والخدمات من خريجى الكليات العملية . وفى نهاية الخطة
الخمسية الثانية قدر المطلوب بحوالى ٥٤٢٠٠ ، فى حين كانت طاقة
الامكانيات التعليمية تقدر بحوالى ٥٢٣١٤ ، أى بعجز مقداره ١٨٨٦ بنسبة
٣٤٪ مما ساعد على عدم تحقيق افضل النتائج فى خطة التنمية . بينما
فاق التعليم الجامعى فى جانبه انظرى احتياجات البلاد ، وادى فى الوقت

ذاته الى انعدام الكفاية الخارجية والداخلية للتعليم ، وضعف القدرة على الانتاج ، مما جعل بعض مراحل التعليم تمثل نوعا من الفاقد الاقتصادي للدولة •

ومع نهاية الخطة الخمسية الاولى كان حوالى ٧٠٪ من طلبة الجامعة مقيدين فى كليات الاداب والحقوق والنجارة ، ولم يكن يوجد طلب فى السوق بالنسبة لاغليبيتهم ، كما ان هؤلاء الخريجين يشكلون مجموعة كبيرة سريعة التزايد من افراد اصبحت مهاراتهم الى حد كبير دون الخصائص المعمارية Substandard وغير مطلوبه (٣٢) •

ومع نهاية الستينات كانت الحكومة والقطاع العام تستوعبان حوالى ٩٠٪ من خريجي الجامعات والمعاهد العليا ، وكانت النسبة المتبقية تتألف من طلبة غير مصريين أو زوجات قررن البقاء فى المنزل ، مما ترقب عليه اكتظاظ الجهاز الادارى للدولة والقطاع العام بالعاملين ، فاصبح حوالى ٨٨٪ من القيادات الادارية حاصلين على مؤهلات عالية بالمقارنة بحوالى ٧٥٪ فى الولايات المتحدة الامريكية وحوالى ٦٣٪ فى بريطانيا (٣٣) ولقد زاد عدد المعينين بالجهاز الحكومى بنسبة ٧٠٪ فى الفترة منذ ١٩٦١ — ١٩٧٠ ، وقد كان من بين اسباب هذا التضخم ما تضمنته « القرارات الاشتراكية » فى الستينات من مجانية التعليم بكافة مراحلها واتاحته لجميع ابناء الشعب ، وكذا تعهد الدولة بتعيين كافة الخريجين •

ونستطيع ان نحدد بوضوح مجموعة من الشواهد التى تدل على وجود اختلالات وتناقضات واضحة سببها النظام التعليمى السائد فى هذه الفترة ومن اهمها :

أ (بلغت الزيادة فى العمالة للقطاعات السلعية بنسبة ٦٩٪ من

الزيادة الاجمالية بالمقارنة بزيادة مقدارها ٤٣٠٪ فقط لقطاع الخدمات •

ب (وكذلك زيادة عدد الوظائف الادارية من ٧٧٠ الف الى ١٠٣٦ ألف وظيفة على حين انخفضت عدد الوظائف العمالية من ٢٥٥ الف الى ٢٤٣ ألف وظيفة •

ج (زيادة الوظائف الادارية التى تحتاج الى تأهيل جامعى بنسبة تفوق كثيرا نسبة الزيادة فى الوظائف الادارية والكتابية المتوسطة • فعلى حين يمثل خريجو الجامعة فى مصر اكثر من ١٤٪ من الموظفين ، نجد ان الحاصلين على تعليم متوسط لا يمثلون سوى اقل من ٥٪ من موظفى الادارة • والواقع ان هذه علاقة عكسية تماما لعلاقة التناسب بين خريجى الجامعات وخريجى الثانوى • ففى البلاد المتقدمة تتراوح النسبة بين ١ : ٣ أو ١ : ٥ (٣٤) •

ونستطيع القول ان واقع التعليم العالى لم يلب احتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقدر المطلوب وذلك يؤكد قصور وظيفة التخطيط العام ، فلا توجد خطة أو تصور واضح ومحدد لاجام وانواع ومستويات التعليم الجامعى المطلوب للتنمية ، وتوزيعه الجغرافى على الاقاليم المختلفة •

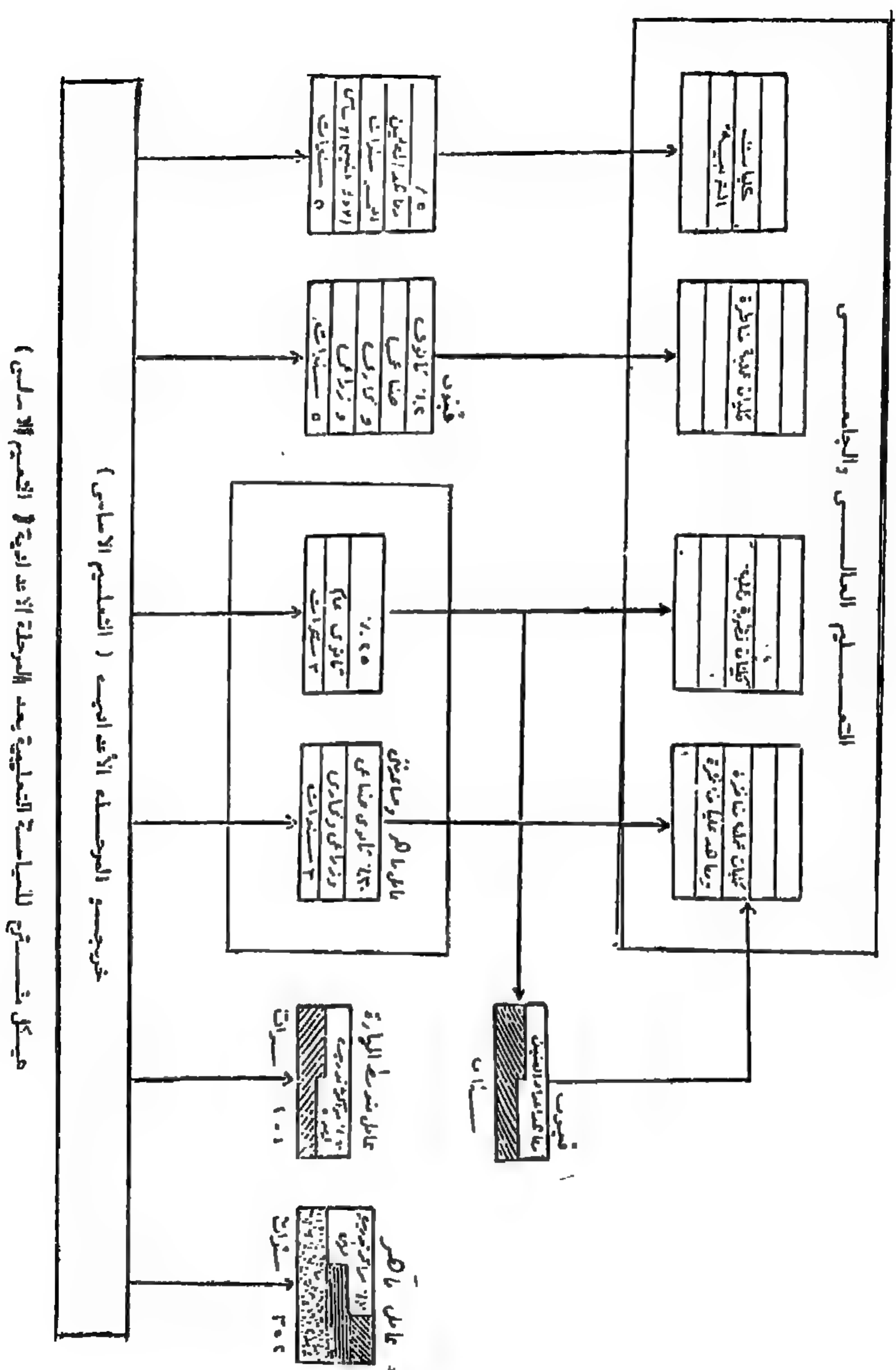
عدم وجود خطة متكاملة للوفاء باحتياجات مصر من الاطباء بنوعياتهم المختلفة والمستشفيات والمرضى والفنيين • واحتياجات البلاد من الكفايات اللازمة للقيام باستصلاح الاراضى واستزراع الصحراء ، والتصنيع الغذائى وتكنولوجيا الصناعات الغذائية والصناعات الزراعية عموما • وتكنولوجيا البناء ، وهندسة وتكنولوجيا صناعات توليد الطاقة غير التقليدية ، وتحويلها الى طاقة حرارية وكهربية وديناميكية وتخزينها ونقلها •

كما لا توجد أيضا خطة واضحة ومحددة للوفاء باحتياجات مصر من الكفاءات العالية في مجال المصارف والتأمينات على اختلاف أنواعها • والبرمجة والحسابات الآلية ، والسياحة وخدماتها والأعمال الفندقية^(٣٥) • وغنى عن البيان أن تخريج أى نوع من هذه الكفايات يحتاج الى فترة تبلغ خمسة عشر عاما تقريبا ، فمدة الدراسة بالجامعة تتراوح بين ٤-٦ سنوات ، واعداد أعضاء هيئة التدريس يحتاج الى نفس المدة تقريبا واقامة المنشآت والمختبرات اللازمة وتجهيزها يحتاج — بالمعدلات الحالية في مصر — الى حوالى ١٠ سنوات تقريبا^(٣٦) •

واذا انتقلنا الى وظيفة التنسيق والتكامل بين التخطيط العام للتعليم الجامعى والتخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نجدها تكاد تكون معدومة ، أو تمارس في حدود ضيقة جدا • وكذلك الحال بالنسبة للموظائف التنظيمية والرقابية والتنمية والمتابعة على مستوى الادارة العليا •

خاتمة :

من خلال ما سبق نستطيع أن نخلص الى أن الواقع التعليمى على المستوى الثانوى بأنواعه المختلفة والجامعى بجانبه النظرى والعملى قد لعب دورا له جوانبه الايجابية والسلبية في خطط التنمية الشاملة ، مما جعلها تخفق في الوصول الى أهداف التنمية المنشودة في هذه الخطط ، واذا كان للتعليم وسياسته وواقعه دور سلبى في التنمية فلقد كان له دور سلبى في ترجيح كفة التعليم العام والجامعى دون التعليم الفنى والحرفى ، مما أكد بقاء النظرة الطبقيية للتعليم وشكل عبئا على الاقتصاد القومى • كما لعبت القيادة السياسية دورا واضحا في ذلك الاتجاه بتأكيداتها تلك النظرة والعمل على تدعيمها واستمرارها •



(١) وزارة المعارف العمومية ، القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٥١. الخاص بتنظيم التعليم الثانوى (القاهرة ، مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥١) الباب الاول ، « احكام عامة » .

(٢) وزارة المعارف العمومية ، قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ بشأن تنظيم التعليم الثانوى ، (القاهرة : مطبعة وزارة المعارف العمومية ، ١٩٥٣) المذكرة الايضاحية .

(٣) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام (القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٨) مادة (٥٩) .

(٤) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ بشأن التعليم الثانوى (القاهرة : مطبعة وزارة التربية والتعليم ، ١٩٨١ ص ٩ مادة ٢٢) .

(٥) وزارة التربية والتعليم ، قانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٥٦ بشأن تنظيم التعليم الفنى (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٥٦) مادة (١) .

(٦) عبد الفتاح اسماعيل ، تطور التعليم العالى فى عهد الثورة ، تقرير مقدم الى مؤتمر المعلمين العرب (الاسكندرية : اغسطس ، ١٩٦٥) ص ٧ .

(٧) وزارة التعليم العالى ، التعليم العالى فى عشر سنوات (القاهرة : وزارة التعليم العالى ، ١٩٦٢) صص ١٤ — ١٥ .

(٨) محمد حمدى النشار ، هياكل وانماط التعليم الجامعى وتطور التعليم الجامعى فى مصر (اسبوط ، جامعة اسبوط ، ١٩٧٨) ص ٤٨ .

★ يستبعد من هذا الجدول جامعة الازهر ومراكز التدريب المهنى والمعاهد الخاصة .

(٩) اسماعيل القبائى ، دراسات فى تنظيم التعليم فى مصر (القاهرة : النهضة المصرية ، ١٩٥٨) ص ٢٩٥ .

(١٠) وزارة التربية والتعليم ، قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام (القاهرة : وزارة التربية والتعليم ، ١٩٦٨) ص ٢ .

(١١) وزارة المعارف العمومية ، قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣ ، مرجع سابق ، مادة ١٠ ، ١٧ .

(١٢) نبيل عامر ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية ، (القاهرة : الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٧١) ص ٢٢٩ .

(١٣) محمد سمير حسانين ، التعليم الثانوى — ماضيه وحاضره ومستقبله — (طنطا : مطبعة سعيد ، ١٩٧٨) ص ٥٥ .

(١٤) وزارة التربية والتعليم ، القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٦٨ ، مرجع سابق ، الباب الرابع .

(١٥) نبيل عامر ، التعليم الثانوى فى البلاد العربية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٠ — ٣٣٢ .

(16) I. H. Adb — El Rahman, *Manpower Planning in the U. A. R.* (Cairo, I. N. P., 1963), P P. 6 — 14 .

(١٧) معهد التخطيط القومى ، بحث عن العمالة والتعطل بين المتعلمين من حملة الشهادات العليا والثانوية وما فى مستواهما (القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٣١٥ مايو ، ١٩٦٣) ص ٢٩ .

(١٨) وزارة العمل ، تقرير اللجنة الوزارية للقوى العاملة عن سياسة التعليم ، مرجع سابق ، ص ١٥ .

(١٩) نزيه نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ص ٤١ — ٤٣ .

(★) تشمل هذه الاحصائيات طلاب جامعة الازهر .

(٢٠) حسين سعيد ، وزير التعليم العالى ، مؤتمر وزراء التربية والتعليم والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية (المملكة الليبية : طرابلس ١٩٦٦) ص ص ١١٠ — ١١١ .

(٢١) منصور حسين وكرم حبيب ، التخطيط للتنمية (القاهرة : مكتبة الوعى العربى ، ١٩٧٠) ، ص ص ١٠٥ — ١١٠ .

(٢٢) احمد ابو اسماعيل ، بعض جوانب البنيان الصناعى فى مصر (القاهرة:

معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٤٣٢ ، مايو ١٩٦٤) صص ٤٠ — ٤١ .

(٢٣) Mostafa, M. Metwally, **A Comparative Study of the Rearorganisation of Secondary Education in the U. S. A., England and Sweden after 1945 with feference to emerging policies in the A. R. E.,** (Thesis submitted to the univ. of London, Inst. of Education, for the degree of PH. D., 1979) , P . 121

(٢٤) احمد ابو اسماعيل ، مرجع سابق ، ص ٤٢ .

(٢٥) المرجع السابق ، ص ٤٢ .

(٢٦) احمد فهمى ، نقد وتحليل الخطة الخمسية الاولى للتربية والتعليم

(القاهرة : معهد التخطيط القومى ، مذكرة رقم ٦٦٨ ، ١٩٦٦) ص ١٠٣ .

(٢٧) معهد التخطيط القومى ، بحث من العمالة والتعطل بين حملة الشهادات

العليا والمتوسطة وما فى مستواهما ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٢٨) نزيه نصيف الايوبى ، سياسة التعليم فى مصر ، مرجع سابق ، ص ٦١

(٢٩) Mostofa. M. Metwally, op. Cit., P. 162.

(٣٠) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، هياكل وانماط

التعليم الجامعى ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

(٣١) ابراهيم عصمت مطاوع ، اصول التربية (القاهرة : دار المعارف

١٩٧٩) ص ١٠٦ .

(٣٢) Jamess. Coleman, **Education and Political Development** (Princeton,

N . J., Princeton University press, 1965), P. 187.

(٣٣) نزيه نصيف الايوبى ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .

(٣٤) سعد الدين ابراهيم وآخرون ، مصر فى ربع قرن ١٩٥٢ — ١٩٧٧

(بيروت : معهد الانماء العربى ، ١٩٨٠) صص ٢٣٠ — ٢٣٥ .

(٣٥) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة ، مرجع سابق ،

صص ١٠٢ — ١٠٣

(٣٦) Ibrahim, E . Metaweh, **Requirements of Educational Planning in the**

Arab world, (University of Tanta, Faculty of Education,

1977) , P.P. 10 - 13.

كلمة لابـد منها

هذه الدراسة هي أطروحة رسالة الدكتوراه ، نال بها المؤلف درجة دكتوراه « الفلسفة في التربية » أصول تربية ، من كلية التربية ، جامعة طنطا عام ١٩٨٢ • وأشرف على الرسالة الاستاذ الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع • أقدمها كما هي دون تعديل او اضافة ، وهي كتبت في الفترة من عام ١٩٧٨ الى عام ١٩٨١ • وعلى الرغم من أن محررها الرئيسى يقوم على أساس نظرية « رأس المال البشرى Human Capital Approach » التى التى سادت عقد الخمسينات والستينيات من هذا القرن ، الا ان المؤلف لم يعد يقتنع بجدوى هذه النظرية « المدخل » فى واقع البلدان الرأسمالية المختلفة ، حيث ان هناك نظريات وأطروحات جدت فى السبعينات فى ظل سطوه النظام الرأسمالى العالمى ، وهيمنته على النظم الاقتصادية والسياسة للبلدان المتخلفة — التابعة •

كما يود المؤلف ان يشير الى ان الهامش المتاح من الحرية البحثية داخل الجامعة — الحرية الاكاديمية — لم يكن يسمح بطرح وجهة نظر المؤلف كاملة حول القضايا التى عالجتها الدراسة • وأخيرا يسجل المؤلف شكره وتقديره للاستاذ الدكتور ابراهيم عصمت مطاوع استاذ ورئيس قسم أصول التربية وعميد كلية التربية جامعة طنطا السابق لما قدمه للمؤلف من عون ومساعدته كانت حافزا لانجاز هذه الدراسة بصورتها الحالية •

دراسات وابحاث للمؤلف

اولا : الدراسات والبحوث :

١ — نحو فلسفة عربية للتربية مجلة (المستقبل العربي) ، مركز دراسات

الوحدة العربية ، بيروت ، العدد ٥٥

سبتمبر ١٩٨٣

٢ — التربية والبنية الاجتماعية مجلة (التربية المعاصرة) ، رابطته التربية

في البلدان المتخلفة الحديثة ، العدد الاول ، يناير ١٩٨٤

٣ — تعليم الفلسطينيين بين التربية مجلة (شئون عربية) جامعة الدول

التقليدية والتربية الثورية العربية ، العدد ٣٦ ، فبراير ١٩٨٤

٤ — مشكلة الامة وفاعلية النظام ورقة بحثية قدمت الى مؤتمر

السياسى فى مصر (الديمقراطية والتعليم فى مصر) الذى

انعقد بجريدة الاهرام فى الفترة من ٢-٥

ابريل ١٩٨٤ بين رابطته التربية الحديثة

ومركز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالاهرام .

٥ — البحوث الاجنبية المشتركة مجلة (التربية المعاصرة) ، رابطته

وخرافة تطوير المجتمع المصرى التربية الحديثة ، العدد الثانى

سبتمبر ١٩٨٤ .

٦ — التربية والتبعية فى مصر مجلة (التربية المعاصرة) رابطته

التربية الحديثة ، العدد الثالث ، مايو

١٩٨٥ .

ثانيا : الكتب :

١ — دراسات فى التربية المقارنة ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٣.

٢ — مفاهيم اساسية فى التربية ، دار المعارف الحديثة ، ١٩٨٤

٣ — التعليم والتحديث ، دار المطبوعات الجديدة ، ١٩٨٤

المحتويات

الموضوع	الصفحة
تصنيف	٥
فصل تمهيدى :	
المشكلة ومجالها	٩
مقدمة	١١
مشكلة البحث وأهميته	١٤
تساؤلات البحث	١٤
افتراضات البحث	١٥
حدود البحث	١٥
تحديد المصطلحات	١٦
الفصل الاول :	
الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع المصرى	٢١
فى الفترة من عام ١٩٥٢ الى عام ١٩٦٧ •	
مقدمة	٢٣
أولا : البعد الاقتصادى	٢٤
١ — مرحلة المشروعات الحرة (١٩٥٢ — ١٩٥٦)	٢٦
٢ — مرحلة الرأسمالية الموجهة (١٩٥٧ — ١٩٦١)	٣٢
٣ — مرحلة رأسمالية الدولة (١٩٦١ — ١٩٦٧)	٣٥

الموضوع	الصفحة
ثانيا : البعد الاجتماعى	٤٢
١ السلطة	٤٧
٢ — الثروة	٤٩
٣ — التركيب الطبقي للمجتمع المصرى	٥٥
أ (التركيب الطبقي فى الريف	٥٥
ب (التركيب الطبقي فى المدينة	٥٨
ثالثا : البعد السياسى	٦٢
١ — المرحلة الاولى (١٩٥٢ — ١٩٥٦)	٦٤
٢ — المرحلة الثانية (١٩٥٧ — ١٩٦١)	٦٩
٣ — المرحلة الثالثة (١٩٦١ — ١٩٦٧)	٧٢
خاتمة	٧٦

الفصل الثانى :

احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من التعليم

فى مصر (١٩٥٢ — ١٩٦٧)

٨٢

٨٥

مقدمة

٨٥

أولاً : خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مصر

٨٥

١ — الاتجاهات العامة للتنمية فى مصر

٩١

٢ — الخطة الخمسية الاولى ١٩٦٠ — ١٩٦٥

الموضوع	الصفحة
ثانيا : احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
في مصر من التعليم	٩٩
دور السياسة التعليمية في اعداد القوى البشرية	٩٩
٢ — دراسة الهيكل الوظيفي في مصر	١٠١
تقدير احتياجات البلاد من القوى العاملة	١٠٨
ثالثا : اوجه النقد الموجه للخطة الخمسية الاولى	١١٠
١ — ملاحظات على اطار الخطة من حيث البناء والهيكل	١١٠
٢ — ملاحظات على منجزات الخطة	١١٢
٣ — ملاحظات على متابعة الخطة	١١٣
٤ — الدروس المستفادة من تجارب التنمية في مصر	١١٤
خاتمة	١١٧

الفصل الثالث :

السياسة التعليمية في ضوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية	
مقدمة	١٢٣
أولا : اتجاهات السياسة التعليمية في مصر	١٢٥
١ — <u>السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٥٢ — ١٩٥٦</u>	<u>١٢٦</u>
٢ — السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٥٧ — ١٩٦١	١٢٧
٣ — السياسة التعليمية في الفترة من ١٩٦١ — ١٩٦٧	١٢٩
	١٣٢

الموضوع الصفحة

١٣٨ ثانيا : تقويم السياسة التعليمية في خطة التنمية

١٣٨ ١ — السياسة التعليمية واحتياجات الهيكل الوظيفي

١٤٥ ٢ — السياسة التعليمية واحتياجات القطاعات المختلفة

ثالثا : مساهمات سياسة التعليم في الفترة من عام

١٥٩ ١٩٥٢ — ١٩٧٠

١٦٥ خاتمة

الفصل الرابع :

١٦٩ الواقع التعليمي في ضوء السياسة التعليمية والتنمية

١٧١ مقدمة

١٧١ أولا : الواقع التعليمي كما

١٧١ ١ — واقع التعليم الثانوي

١٧٦ ٢ — واقع التعليم العالي

١٨٤ ثانيا : الواقع التعليمي والسياسة التعليمية

١٨٤ ١ — التعليم الثانوي بين السياسة والواقع

١٩٠ ٢ — التعليم العالي بين السياسة والواقع

ثالثا : الواقع التعليمي وخطط التنمية الاقتصادية

١٩٢ والاجتماعية

١٩ — واقع التعليم الثانوي وخطة التنمية الاقتصادية

١٩٤ والاجتماعية

	٣ — واقع التعليم العالي وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
٢٠٠	
٢٠٤	خاتمة
٢١١	كلمة لا بد منها
٢١٣	دراسات وأبحاث للمؤلف
٢١٥	المحتويات

رقم الايداع بدار الكتب ٤٦٠٢ / ١٩٨٥

الترقيم الدولي ٨ - ١٤٠٧ - ٢ - ٩٧٧

طبع بمطبع جريدة السفير
{ شارع الصحافة – أسكندرية

١١١٢٨٩٩٧

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل - نق هرة
الناشر منطقة الاسكندرية ٤٢ ش سعد زغلول - ميدان التحرير (المنشوية)